معدلات الفقر الخاصة بأقاليم الحكم الذاتي (العتبة القومية)

(الدخول حسب وحدات الاستهلاك)

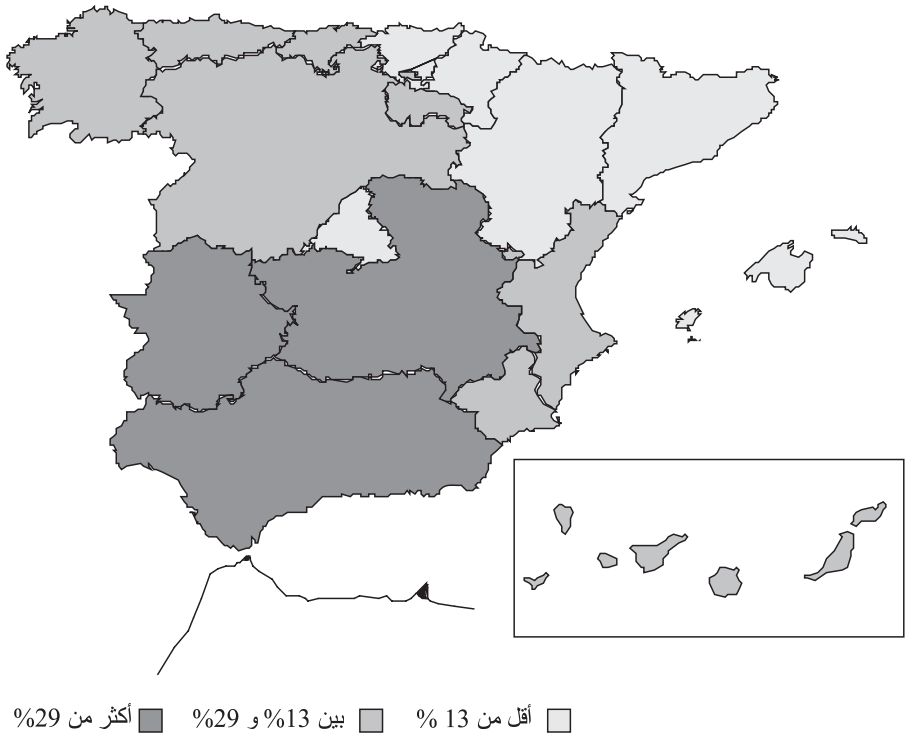

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، *إحصائية ظروف المعيشة، 2006*.

بعض مؤشرات اندماج المهاجرين

أعوام	(1) السكان من أصل أجنبي		(2) المجنسون	(3) الزواج المختلط		(4) ولادة طفل لأب أو لأم أجنبي أو أجنبية		(5) طلاب أجانب في التعليم غير الجامعي		(6) إحضار أحد أفراد الأسرة من الخارج
	الأجانب المصرح لهم بالإقامة (في 31 ديسمبر 2007)	الأجانب المسجلين (في 1 يناير 2007)		أعداد كلية	% من إجمالي الزيجات	أعداد كلية	% من إجمالي المواليد	أعداد كلية	أجانب لكل ألف طالب	
1997	609.813	—	10.310	9.115	4,6	19.126	5,2	63.044	8,3	—
1998	719.647	637.085	13.177	10.411	5,0	20.706	5,7	72.335	9,9	—
1999	801.329	748.954	16.384	11.259	5,4	24.486	6,4	80.587	11,0	—
2000	895.720	923.879	11.999	11.794	5,4	31.319	7,9	107.303	14,9	—
2001	1.109.060	1.370.657	16.743	14.094	6,8	40.985	10,1	141.916	19,9	—
2002	1.324.001	1.977.946	21.810	18.460	8,7	52.740	12,6	207.112	29,5	14.063
2003	1.647.011	2.664.168	26.556	26.082	12,3	63.591	14,4	309.058	44,2	33.814
2004	1.977.291	3.034.326	38.335	30.930	14,3	73.457	16,2	402.116	56,9	71.532
2005	2.738.932	3.730.610	42.829	29.604	14,2	82.296	17,6	459.291	64,8	74.919
2006	3.021.808	4.144.166	62.335	25.008	12,3	93.152	19,3	529.461	74,0	97.759
2007	3.979.014	4.519.554	—	—	—	—	—	608.040	83,7	128.161

المصادر:

(1) الأجانب بتصريح إقامة في الـ 31 ديسمبر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، أمانة الدولة للهجرة الداخلية والخارجية، *تقارير إحصائية*. الأجانب المسجلين: المعهد القومي للإحصاء، *سجل المقيمين في البلديات*.

(2) وزارة العمل والشئون الاجتماعية، أمانة الدولة للهجرة الداخلية والخارجية، *نشرات سنوية إحصائية*.

(3) (4) المعهد القومي للإحصاء، *الحركة الطبيعية للسكان*.

(5) الطلاب الأجانب: وزارة التربية والعلوم، *إحصائيات التعليم غير الجامعي*.

(6) وزارة العمل والشئون الاجتماعية، أمانة الدولة للهجرة الداخلية والخارجية، *ملخص للبيانات*، 2007.

تقييمات وأراء حول أوضاع رعاية المعتمدين على الغير

مجال إقليمي	طلبات		تقييمات مبرمجة		تقييمات منفذة		أراء		الدرجة الثالثة		الدرجة الثانية المستوى الثاني	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أندالوثيا	104.959	36,38	89.252	85,07	75.704	72,13	62.424	59,47	48.752	78,10	5.991	9,60
أراجون	13.322	4,62	11.994	90,03	10.426	78,26	8.838	66,34	7.900	89,39	348	3,94
أستورياس	14.596	5,06	15.490	106,12	5.157	35,33	3.737	25,60	3.737	100	0	0
جزر البليار	8.733	3,03	2.176	24,92	417	4,77	417	4,77	417	100	0	0
كاناریاس	10.140	3,51	9.005	88,81	6.599	65,08	2.697	26,60	2.178	80,76	176	6,53
كانتابري (1) (3)	6.319	2,19	974	15,41	974	15,41	974	15,41	974	100	0	0
كاستيا أي ليون (1) (2)	2.720	0,94	2.720	100	2.720	100	2.720	100	2.720	100	0	0
كاستيا لامانتشا	17.907	6,21	16.371	91,42	13.768	76,89	8.756	48,90	7.348	83,92	447	5,11
قطالونيا	32.358	11,18	24.749	76,72	24.749	76,72	24.749	76,72	22.547	91,10	2.129	8,60
بلنسيا	10.163	3,52	9.681	95,26	7.035	69,22	6.999	68,87	6.996	99,96	2	0,03
اكستريمادورا	7.172	2,49	6.729	93,82	5.767	80,41	5.292	73,79	3.262	61,64	525	9,92
جاليثيا	30.088	10,43	6.510	21,64	6.510	21,64	6.510	21,64	5.139	78,94	433	6,65
مدريد	1.794	0,62	1.794	100	1.794	100	1.572	87,63	1.155	87,63	417	26,53
مورثيا (2)	4.040	1,40	4.040	100	4.040	100	4.040	100	4.040	100	0	0
نابارّا (1) (2)	12.600	4,37	10.042	79,70	10.042	79,70	9.581	76,04	3.970	41,44	1.446	15,09
بايس باسكو (1) (2)	6.754	2,34	6.754	100	6.754	100	6.754	100	6.754	100	0	0
لاريوخا	3.660	1,27	1.766	48,25	1.178	32,19	2.141	58,50	1.616	75,48	174	8,13
دائرة وزارة الخدمات الاجتماعية في ثوتة	579	0,20	539	93,09	426	73,58	446	77,03	268	60,09	55	12,33
دائرة وزارة الخدمات الاجتماعية في مليبا	736	0,26	762	103,53	577	78,40	621	84,38	257	41,38	90	14,49
إجمالي	288.540	100	221.388	76,73	184.637	63,99	159.268	55,20	130.030	81,64	12.233	7,68

(1) هيئة إدارية لا تستخدم برنامج الحاسوب لإدارة الاستعلامات لنظام الاستقلال الذاتي ورعاية المعتمدين على الغير.

(2) معلومات سهلتها الهيئات الإدارية للإدارة العامة للخدمات الاجتماعية في قرص مدمج بهدف دفع مستوى الحد الأدنى.

(3) كانتابريا: طلبات مسجلة عن طريق برنامج الحاسوب الخاص بنظام الاستقلال الذاتي ورعاية المعتمدين على الغير، بقية المعلومات في قرص مدمج.

المصدر: معهد كبار السن والشئون الاجتماعية، خدمة الإحصائيات للإدارة العامة الفرعية الملحقة للتقييم والجودة. الأوضاع عند تاريخ 24 فبراير 2008.

عدد المعاشات، إجمالي النظام

أنواع	2003		2004		2005		2006		2007	
سن	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
معاش مبكر	**76.292**	**43,83**	**86.265**	**49,58**	**89.667**	**42,00**	**98.350**	**46,47**	**96.040**	**44,83**
- بخصم في مبلغ المعاش	57.228	32,87	58.740	33,76	57.609	26,98	59.655	28,18	55.643	25,97
60 أو أقل	30.504	17,52	28.767	16,54	27.727	12,99	25.588	12,09	21.922	10,23
61	6.419	3,69	7.850	4,51	8.145	3,81	9.217	4,35	8.620	4,02
62	7.226	4,15	7.098	4,08	8.058	3,77	8.964	4,24	8.544	3,99
63	8.171	4,69	7.273	4,18	7.190	3,37	8.789	4,15	8.469	3,95
64	4.908	2,82	7.752	4,46	6.489	3,04	7.097	3,35	8.088	3,78
- دون خصم في مبلغ المعاش	3.398	1,95	4.491	2,58	4.943	2,32	4.834	2,28	4.851	2,26
- استثنائي عند سن الـ 64	4.799	2,76	7.294	4,19	6.187	2,90	6.052	2,86	6.564	3,06
- جزئي	10.867	6,24	15.740	9,05	20.928	9,80	27.809	13,14	28.982	13,53
تقاعد عند سن الـ 65 أو بعد ذلك	**97.788**	**56,17**	**87.710**	**50,42**	**123.839**	**58,00**	**113.311**	**53,53**	**118.183**	**55,17**
معاشات لا تنتمي لنظام التأمين الإجباري ضد الشيخوخة والعجز	**174.080**	**100,00**	**173.975**	**100,00**	**213.506**	**100,00**	**211.661**	**100,00**	**214.223**	**100,00**
معاشات نظام التأمين الإجباري ضد الشيخوخة والعجز	**16.494**	**—**	**13.129**		**51.764**		**23.468**		**17.561**	
إجمالي المعاشات	**190.574**	**—**	**187.104**		**262.270**		**235.129**		**231.784**	

المصدر: المعهد القومي للضمان الاجتماعي

التوزيع حسب البنود لمبلغ المعاشات الحالية
(بمليون يورو وبالنسبة المئوية)

أنواع	2006			2007		
	مليون يورو	بنية %	تغير 06/05 %	مليون يورو	بنية %	تغير 07/06 %
إجمالي						
معاش مبدئي	3.282,87	61,7	7,7	3.554,32	62,6	8,3
ارتفاع القيمة	1.698,09	31,9	6,0	1.757,20	30,9	3,5
كماليات الحد الأدنى	340,11	6,4	11,7	370,83	6,5	9,0
إجمالي	5.321,07	100,0	7,4	5.682,35	100,0	6,8
تقاعد						
معاش مبدئي	2.284,69	64,8	7,6	2.483,34	65,8	8,7
ارتفاع القيمة	1.043,14	29,6	6,1	1.077,52	28,5	3,3
كماليات الحد الأدنى	198,65	5,6	12,8	215,78	5,7	8,6
إجمالي	3.526,48	100,0	7,4	3.776,64	100,0	7,1
ترمل						
معاش مبدئي	452,85	42,8	6,8	484,03	43,2	6,9
ارتفاع القيمة	479,79	45,3	5,9	500,06	44,6	4,2
كماليات الحد الأدنى	126,18	11,9	9,4	137,46	12,3	8,9
إجمالي	1.058,82	100,0	6,7	1.121,55	100,0	5,9

ملاحظة: مقبوض شهر ديسمبر.

المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، أمانة الدولة للضمان الاجتماعي، *تقرير اقتصادي – مالي. ميزانية الضمان الاجتماعي عام 2008.*

أوضاع صندوق احتياط الضمان الاجتماعي

(بمليون يورو)

صندوق احتياط الضمان الاجتماعي	مليون يورو
المتاح السنوي	
2000	601,01
2001	1.803,05
2002	3.575,00
2003	5.493,86
2004	6.700,00
2005	7.000,00
2006	7.500,00
2007	8.300,00
إجمالي المتاح	40.972,92
فائض شركات التأمين من الحوادث والأمراض	177,18
الفوائد المحققة في الـ 31 ديسمبر 2007	4.565,89
إجمالي الصندوق (2007/12/31)	**45.715,99**

المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، أمانة الدولة للضمان الاجتماعي، *تقرير صندوق الاحتياط في الـ . 31 ديسمبر 2007.*

الإنفاق على الرعاية الاجتماعية حسب كل فرع في أسبانيا والاتحاد الأوروبي، 2005
(نسبة الإنفاق بالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي)

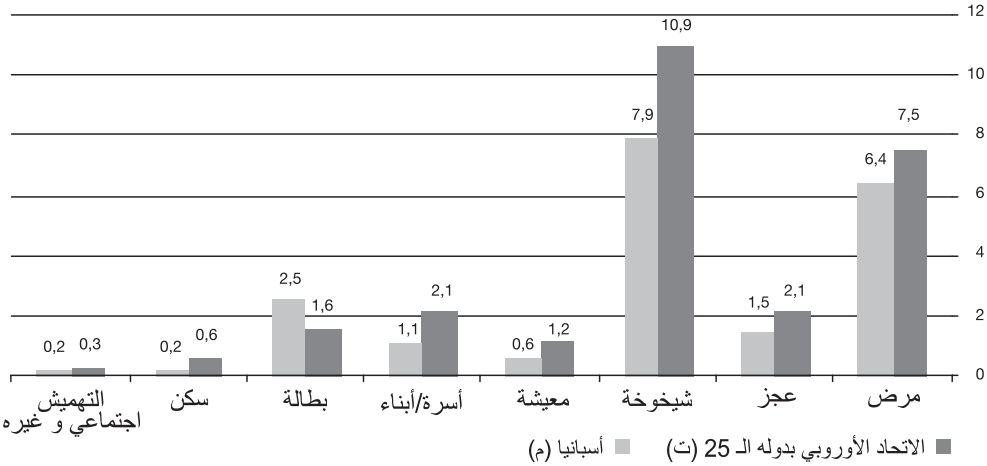

المصدر: اوروستات، *إحصائيات اجتماعية أوروبية: الرعاية الاجتماعية. الإنفاق والدخل*.

الاشتراك في الضمان الاجتماعي، 1997 – 2007 *

(بآلاف الأشخاص وبالنسبة المئوية)

تطور الاشتراك

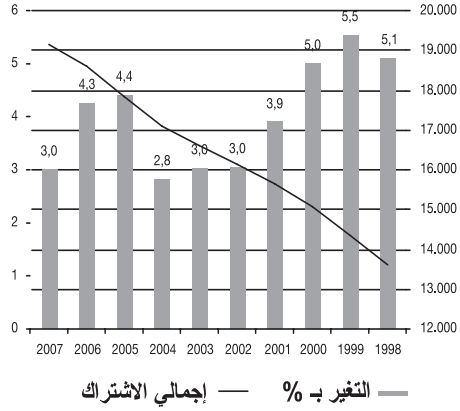

التغير السنوي في اشتراك الأجانب والأسبان، بـ %

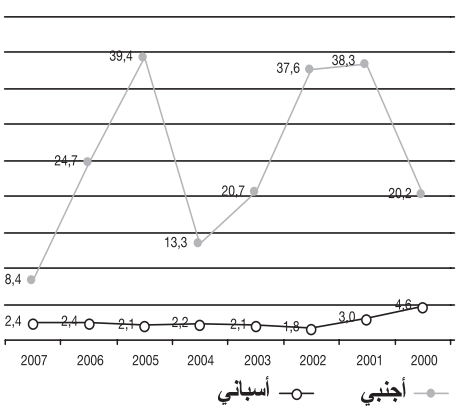

* بيانات معدلات سنوية.

المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *نشرة الإحصائيات العمالية*.

معاشات أدى أصحابها الأقساط ومتوسط مبلغها حسب نوعها
(بالنسبة المئوية والمبلغ الشهري باليورو)

معاشات أدى أصحابها الأقساط		2006	2007	التغير، بـ %		
				متوسط سنوي 05/00	2005 - 2006	2006 - 2007
إجمالي	**آلاف المعاشات**	**8.165,34**	**8.273,94**	**1,0**	**2,3**	**1,3**
	متوسط المبلغ باليورو	641,86	673,69	5,4	5,3	5,0
عجز دائم	**آلاف المعاشات**	**859,78**	**888,78**	**1,0**	**3,2**	**3,4**
	متوسط المبلغ باليورو	731,55	760,71	5,5	4,5	4,0
تقاعد	**آلاف المعاشات**	**4.809,30**	**4.863,26**	**0,8**	**2,8**	**1,1**
	متوسط المبلغ باليورو	722,71	760,00	5,1	5,3	5,2
ترمل	**آلاف المعاشات**	**2.196,93**	**2.225,50**	**1,5**	**1,4**	**1,3**
	متوسط المبلغ باليورو	476,70	498,30	6,5	4,7	4,5
يتم	**آلاف المعاشات**	**260,20**	**258,12**	**0,3**	**–1,0**	**–0,8**
	متوسط المبلغ باليورو	285,87	300,92	6,1	6,7	5,3
من أجل الأسرة	**آلاف المعاشات**	**39,12**	**38,28**	**–2,0**	**–2,4**	**–2,1**
	متوسط المبلغ باليورو	374,57	398,24	7,3	7,1	6,3

ملاحظة: متوسط سنوي.
المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *نشرة الإحصائيات العمالية*.

الاشتراك في الضمان الاجتماعي، 1997 – 2007*

(بألف شخص وبنسبة مئوية)

تطور الاشتراك

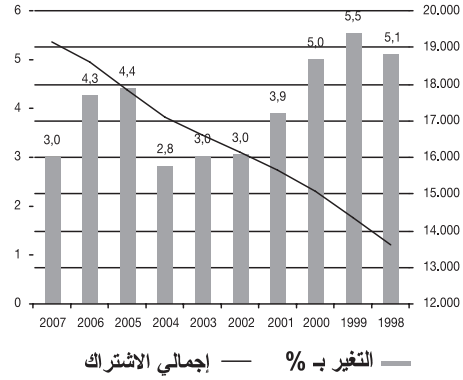

التغير السنوي في اشتراك الأجانب والأسبان، بـ %

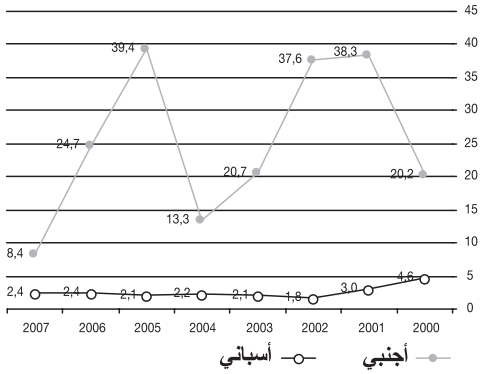

* بيانات تشير إلى المتوسط السنوي

المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *نشرة الإحصائيات العمالية*.

الإنفاق العمومي على الصحة. تطوره 2002 - 2006

تصنيف توظيفي	ألف يورو جاري				النسبة من الإجمالي		التغير السنوي				
	2002	2003	2004*	2005*	2006(*)	03/02	04/03	05/04	06/05	TAM
خدمات المستشفيات والعناية المتخصصة	20.372.698	22.765.031	24.752.004	27.391.475	30.142.742	11,7	8,7	10,7	10,0	10,3
	52,8	53,0	53,4	54,1	54,2					
خدمات صحية أولية	5.906.098	6.675.103	7.180.925	7.699.277	8.581.793	13,0	7,6	7,2	11,5	9,8
	15,3	15,5	15,5	15,2	15,4					
خدمات الصحة العمومية	571.961	492.739	573.527	625.003	707.423	-13,9	16,4	9,0	13,2	5,5
	1,5	1,1	1,2	1,2	1,3					
خدمات الصحة الجماعية	1.166.265	1.257.929	1.229.285	1.383.010	1.580.109	7,9	-2,3	12,5	14,3	7,9
	3,0	2,9	2,7	2,7	2,8					
الأدوية	8.422.724	9.440.110	10.091.139	10.715.538	11.305.072	12,1	6,9	6,2	5,5	7,6
	21,8	22,0	21,8	21,2	20,3					
التنقل وأعضاء صناعية وأساليب علاجية	624.064	688.141	778.179	793.367	851.562	10,3	13,1	2,0	7,3	8,1
	1,6	1,6	1,7	1,6	1,5					
الإنفاق من رأس المال	1.499.235	1.637.838	1.744.237	1.982.880	2.412.437	9,2	6,5	13,7	21,7	12,6
	3,9	3,8	3,8	3,9	4,3					
الحاصل الإجمالي	38.563.045	42.956.889	46.349.298	50.590.549	55.581.138	11,4	7,9	9,2	9,9	9,6

المصدر: وزارة الصحة والاستهلاك (بيانات مؤقتة لسنة 2006).

المؤشرات الأساسية للنظام القومي للصحة

	إجمالي	رجال	نساء
حالة الصحة			
العمر المنتظر عند الولادة	80,23	76,96	83,48
العمر المنتظر عند سن 65	19,29	17,19	21,12
العمر المنتظر في حالة صحية جيدة عند الولادة	55,10	56,30	53,90
العمر المنتظر في حالة صحية جيدة في سن الـ 65	7,00	7,40	6,60
العمر المنتظر دون أي إعاقة عند الولادة	70,69	69,03	72,39
العمر المنتظر دون أي إعاقة عند سن الـ 65	12,00	11,00	12,00
نسبة الأشخاص المقيمين بشكل سلبي لحالتهم الصحية	28,69	24,32	32,91
نسبة الأشخاص في سن الـ 65 المقيمين بشكل سلبي لحالتهم الصحية	61,94	55,11	66,99
نسبة الوفيات حسب السن من كل 100.000 نسمة	568,46	751,47	419,52
نسبة الوفيات حسب السن بسبب مرض من أمراض ضعف القلب من كل 100.000 نسمة	56,31	81,71	35,70
نسبة الوفيات حسب السن بسبب مرض من أمراض شرايين المخ من كل 100.000 نسمة	45,69	51,40	40,60
نسبة الوفيات حسب السن بسبب السرطان من كل 100.000 نسمة	159,73	232,72	103,28
موارد صحية	**إجمالي**	**% من النظام القومي للصحة**	**نساء**
محترفون من خريجي كلية الطب ومشتركون في النقابة لكل ألف نسمة	4,61		42,86
العاملون بالطب في الرعاية المتخصصة لكل ألف نسمة	1,60	91,40	36,60
العاملون بالطب في الرعاية الأولية لكل ألف نسمة	0,72		
الحاصلون على دبلوم التمريض ويعملون في الرعاية المتخصصة لكل ألف نسمة	2,76	88,91	
الحاصلون على دبلوم التمريض ويعملون في الرعاية الأولية لكل ألف نسمة	0,60		
أسرة يمكن استخدامها في المستشفيات لكل ألف نسمة	3,36	70,87	
أماكن في المستشفيات لكل ألف نسمة	0,20	74,12	
غرف عمليات عاملة لكل 100.000 نسمة	8,49	67,63	
سهولة الحصول على رعاية صحية			
مرضى في قائمة الانتظار لإجراء عمليات جراحية غير عاجلة لكل ألف نسمة	9,38		
مرضى في قائمة الانتظار لزيارة الطبيب المتخصص لكل ألف نسمة	35,4		
أمراض النساء	4,9		
طب العيون	8,1		
متوسط أيام الانتظار لزيارة الطبيب المتخصص	54,4		
استخدام الرعاية الصحية	**إجمالي**	**رجال**	**نساء**	**% من النظام القومي للصحة**
التكرار المسجل لزيارة العيادة الخارجية للطب المتخصص لكل ألف نسمة	1.651	-	-	87,98
التكرار المسجل لزيارة لدخول المستشفيات لكل ألف نسمة	117,5	-	-	74,67
التكرار المبلغ عنه لزيارة لدخول المستشفيات لكل ألف نسمة	120	110	120	
التكرار المبلغ عنه لزيارة صالة الطوارئ في المستشفيات لكل ألف نسمة	460	440	490	
معدل العمليات الجراحية لكل ألف شخص	97,3			68,91
متوسط أيام الإقامة في المستشفى	7,7	8,2	6,8	
الإنفاق الصحي الإجمالي	**إجمالي**			
متوسط الإنفاق على كل نسمة (باليورو)	1.619,45			
متوسط الإنفاق الصحي العمومي على كل نسمة (باليورو)	1.158,88			
متوسط الإنفاق الصحي العمومي الإقليمي على كل شخص يتمتع بالرعاية المحمية (باليورو)	1.131,30			
نسبة إنفاق الخدمات الأولية للصحة	14,39			
نسبة إنفاق الخدمات التخصصية للصحة	56,91			
نسبة الإنفاق على الأدوية	23,36			
نسبة الإنفاق على أجور العاملين بالصحة	41,68			
نسبة الإنفاق من متوسط الاستهلاك	19,75			
نسبة الإنفاق على الخدمات للصحة المتعاقد عليها عموميا مع القطاع الخاص	10,57			
نسبة الإنفاق على إعداد الأطباء المقيمين	1,22			

المصدر: المؤشرات الرئيسية للنظام القومي للصحة. وزارة الصحة والاستهلاك، 2007.

استدانة الأسر بالنسبة لصافي دخلها المتاح 1999 - 2006

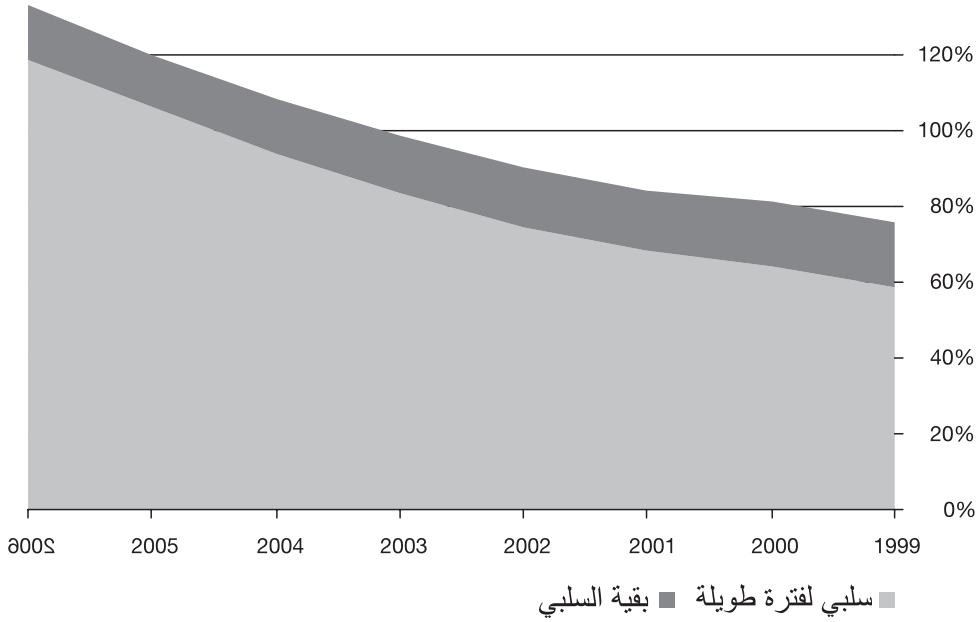

المصدر: بنك أسبانيا.

بنية الاستهلاك حسب نوع الأسرة, 2006

	إجمالي	شخص وحيد أقل من 65 سنة عمرا	شخص وحيد في سن الـ 65 أو أكبر من ذلك	قرينان دون أبناء	قرينان لهما ابن واحد	قرينان لهما ابنان	قرينان لهما ثلاث أبناء	شخص بالغ وأبنائه	نوع آخر من الأسر
إجمالي الإنفاق (بألف يورو)	466.058.239,0	26.043.245,4	17.012.094,7	89.547.314,6	110.367.594,2	107.481.269,5	29.055.007,6	30.884.611,5	55.667.101,6
متوسط إنفاق كل أسرة (باليورو)	29.393,9	19.660,5	12.328,5	26.149,4	33.166,5	38.734,2	41.934,6	25.029,0	32.798,2
متوسط إنفاق كل فرد (باليورو	10.632,2	19.660,5	12.328,5	13.074,7	11.055,5	9.683,6	8.017,8	10.256,6	8.480,7
التغذية	14,04	9,20	16,22	13,74	14,09	14,12	15,15	15,00	14,77
المشروبات والتبغ	1,78	1,56	0,60	1,61	1,90	1,79	2,15	1,67	2,13
الملابس	6,66	5,93	4,45	6,03	7,19	7,31	6,94	5,98	6,68
السكن	26,39	31,90	50,40	29,11	24,28	22,56	21,09	29,43	24,77
الصحة	5,78	6,78	7,17	6,06	5,66	5,39	5,18	6,02	5,61
المواصلات	2,88	2,45	3,48	2,92	2,83	2,93	2,52	3,28	2,80
الاتصالات	14,31	13,94	2,25	13,74	15,30	15,55	16,27	11,79	15,16
الترفيه والثقافة	2,91	3,30	2,56	2,63	2,87	2,86	3,10	3,29	3,17
التعليم	6,75	6,68	3,03	6,57	6,98	7,68	7,44	5,86	6,10
الفنادق والمطاعم	0,92	0,55	..	0,27	0,80	1,65	1,77	0,97	0,80
غيرها	9,61	9,82	2,88	9,44	9,81	10,49	10,94	8,03	9,90
	7,96	7,88	6,94	7,90	8,29	7,68	7,47	8,68	8,12

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، *إحصائية الميزانيات العائلية*.

انبعاث الملوثات وتقسيم حقوق الانبعاث لكل قطاع، 2006

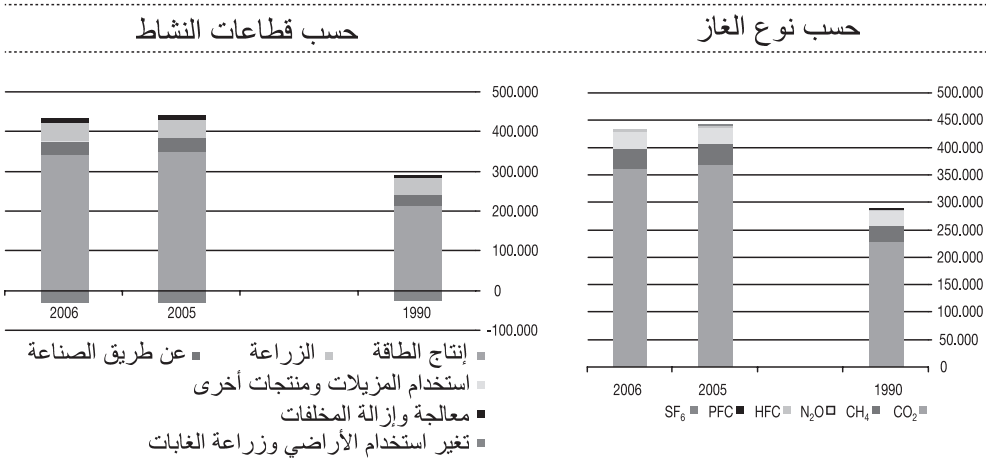

المصدر: وزارة البيئة، جرد *لانبعاث الغازات المتسببة في الانحباس الحراري في أسباني، 1990 – 2006. تقرير لتقديمه للجنة الأوروبية (مارس 2008).*

التغير الملاحظ في استخدام أراضي الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 23، 1990 - 2000

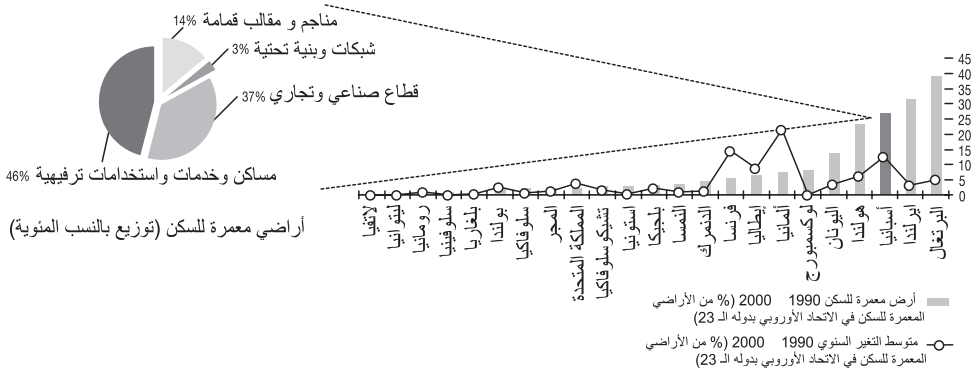

المصدر: الوكالة الأوروبية للبيئة، مشروع لاند كوفير – حصر لانشغال الأراضي في أوروبا- (National Statistics from Land Cover Accounts, 2005).

الطاقة في أسبانيا 2007

المشاركة بالمقارنة باستهلاك الطاقة الأولية 2007

(توزيع بالنسبة المئوية)

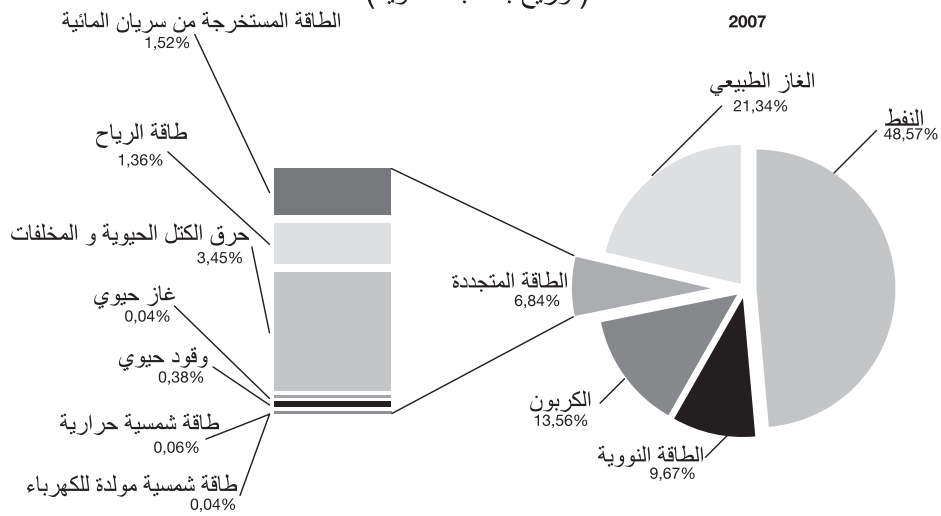

تطور المشاركة في الاستهلاك 1997 – 2007

(بما يقابل ألف طن بترول)

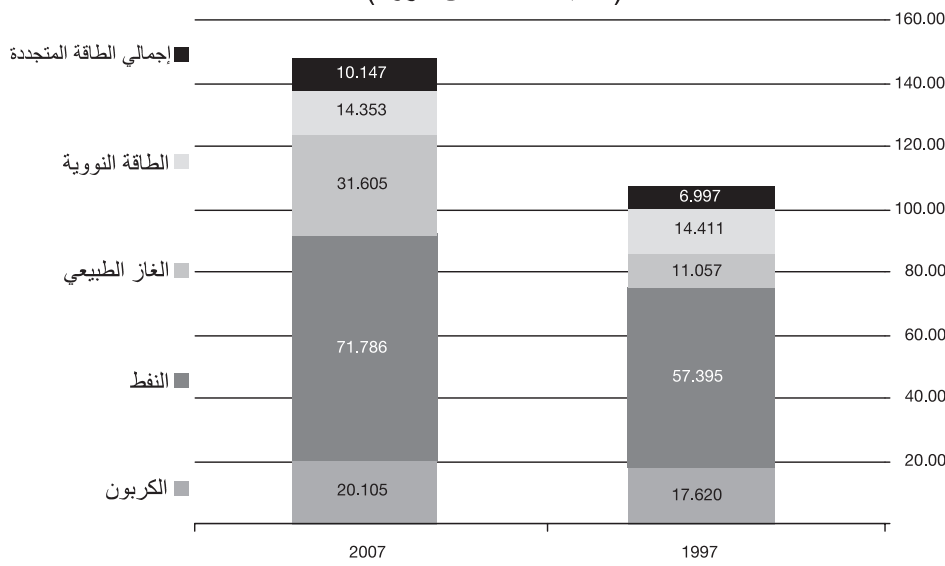

المصدر: اللجنة القومية للطاقة، *معلومات إحصائية عن بيع الطاقة في النظام الخاص* (مارس 2008).

مياه الأمطار المحميات المائية
(باللتر لكل متر مربع وبنسب مئوية)

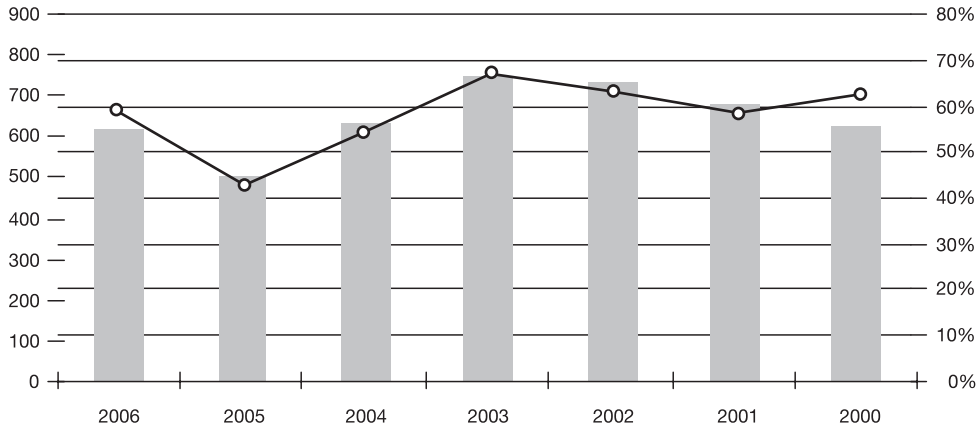

در: وزارة البيئة، *ملخص أوضاع البيئية 2000 – 2006*.

إدارة مخلفات المناطق السكنية

(ألف طن متري)

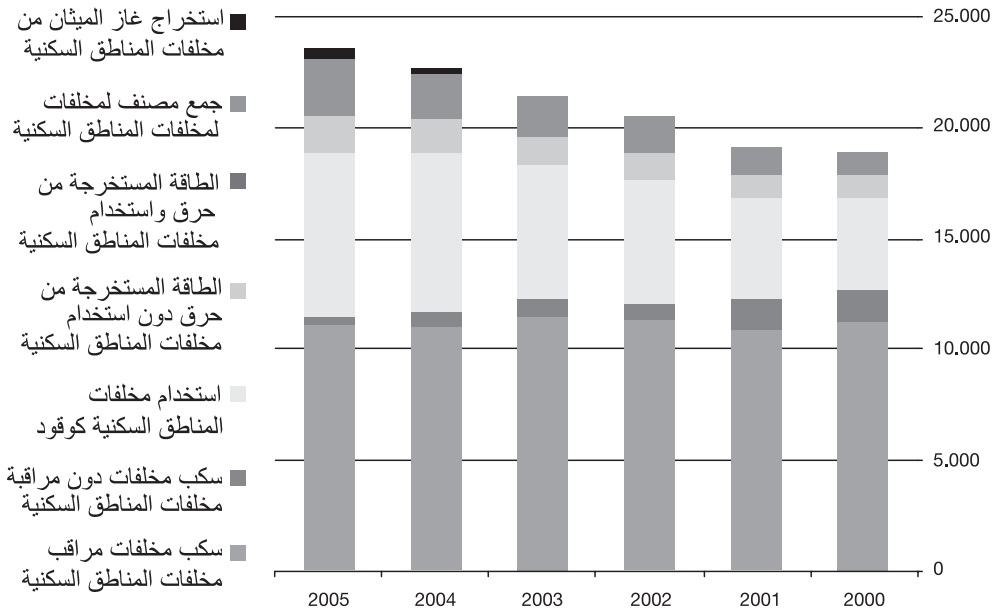

المصدر: وزارة البيئة، *بيانات إحصائية للأوضاع البيئية 2000 – 2005*.

تطور نسبة الوحدات السكنية المحمية المبدوء فيها بالمقارنة بإجمالي الوحدات السكنية المبدوء فيها في أسبانيا، 1995 - 2007

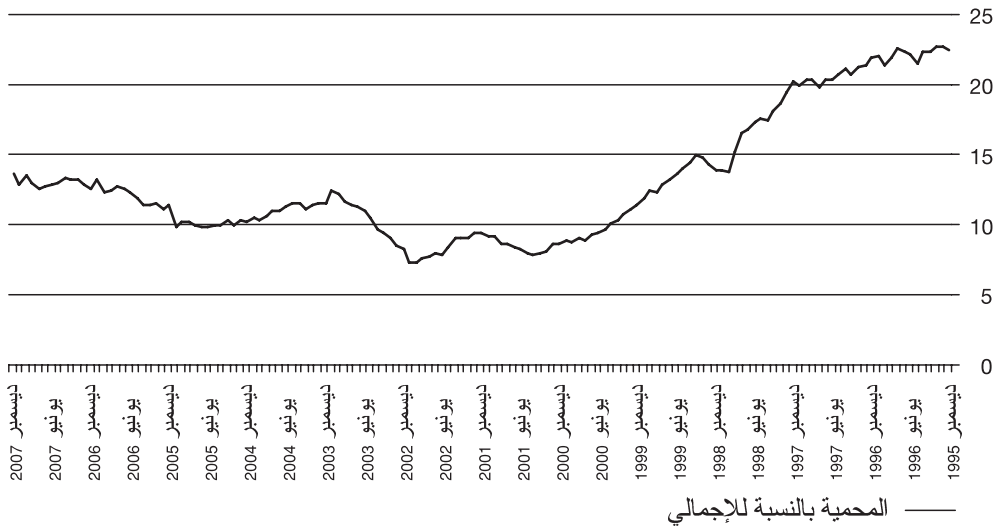

المصدر: بنك أسبانيا، *ملخص المؤشرات*.

تطور القدرة على الحصول على سكن في أسبانيا، 1996 - 2007

مؤشرات القدرة على الحصول على سكن					
أعوام	الشاغلين (حسب المحاسبات القومية بالمقارنة بسنة 1995) تغير سنوي	معدل البطالة عند الشباب، 20 – 29 سنة (2)	سعر السكن/إجمالي الدخل المتاح لكل أسرة (3)	المجهود النظري السنوي دون تخفيضات (4)	المجهود النظري السنوي بتخفيضات (5)
1996	403	32,4	3,5	36,7	27,7
1997	510	29,3	3,5	30,4	23
1998	642	26,8	3,6	28,3	21,6
1999	762	21,9	3,8	27,8	20
2000	760	19,6	3,9	31,8	22,7
2001	444	17,2	4,2	30,5	21,6
2002	391	17,3	4,8	31,7	22,3
2003	627	16,7	5,5	31,8	22,5
2004	659	15,7	6,2	35,0	24,6
2005	801	13,4	6,7	36,4	25,5
2006	608	12,0	7,0	42,6	29,9
2007	505	11,4	7,0	46,2	37,0

(1) نهاية الفترة.

(2) متوسط الفترة.

(سعر الوحدة السكنية/إجمالي الدخل لكل أسرة: متوسط سعر الوحدة السكنية الحرة بـ 93,75 متر مربع بناء (حسب بيانات وزارة الإسكان) مقسوم على إجمالي الدخل التقريبي للأسرة المتوسطة (أنظر النشرة الاقتصادية لمايو 2005، الصفحات من 65 إلى 71.

(4) (5) المجهود النظري السنوي بتخفيضات أو دونها: إجمالي مبلغ الأقساط التي تدفعها الأسر المتوسطة، (خالصة من التخفيضات الضريبية) في العام الأول بعد الحصول على وحدة سكنية عادية ممولة بقرض نموذجي يصل إلى الـ 80% من سعر الشقة، بالنسبة المئوية من الدخل السنوي المتاح.

المصدر: بنك أسبانيا، *ملخص المؤشرات الاقتصادية: مؤشرات سوق السكن*.

تطور سعر المتر المربع للسكن و مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية في أسبانيا، 1996 - 2007

(معدل التغير السنوي)

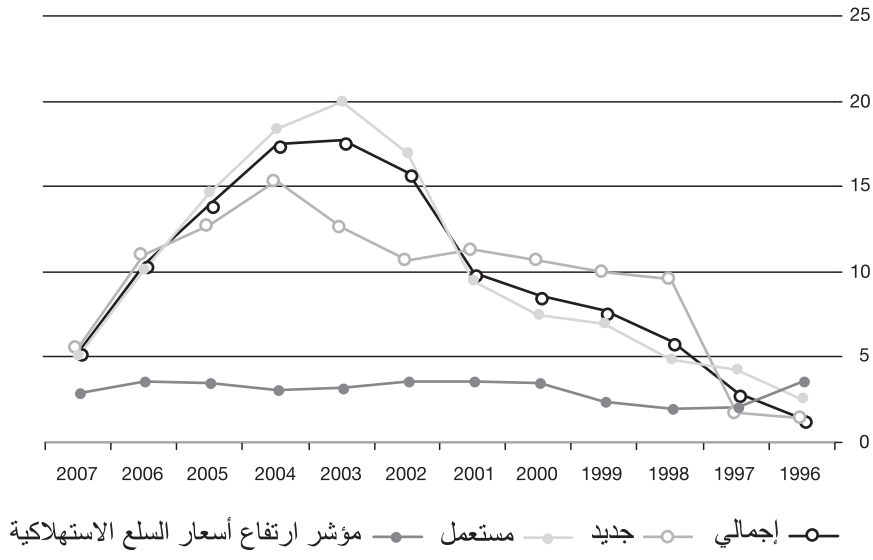

المصدر: وزارة الإسكان.

تطور الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 25 بالنسبة للنقاط المرجعية في 2010 [7] في التعليم والتأهيل

مؤشرات التعليم في الاتحاد الأوروبي	% من السكان من 25 إلى 64 المشاركين في التعليم والتأهيل		% من السكان من 20 إلى 24 المتمين على الأقل للتعليم الثانوي العالي (1)		% للشباب المنقطعين مبكرا عن الدراسة (2)		خريجو العلوم والتكنولوجيا (3)		شباب لا يتمتعون بالحد الأدنى المطلوب في القراءة (حسب برنامج الدولي لتقييم الطلاب سنوات 2000 و 2003 و 2006) (4)		
	2001	2006	2001	2006	2001	2006	2001	2005	2001	2003	2006
الاتحاد الأوروبي الـ 25	**7,59(5)**	**11,0**	**76,3**	**77,3**	**17,3(5)**	**15,2**	**10,4(5)**	**12,6**	—	—	—
جنوب أوروبا وبول إيبر المتوسط الأوروبية											
قبرص											
أسبانيا	3,4	7,1	79,0	80,7	18,5	18,1	3,4	4,2	—	—	—
فرنسا	**4,4**	**10,4**	**65,9**	**61,3**	**29,1**	**30,8**(*)	**9,9**	**12,5**	**16,3**	**21,1**	**25,7**
اليونان	2,7	(*)	81,6	82,8	13,3	12,6	19,6	—	15,2	17,5	21,7
إيطاليا	1,2	7,6	79,3	84,0	18,2	13,3	0,0	8,0	24,4	25,3	27,7
مالطا	4,5	1,9	68,8	72,9	25,3	21,9	5,7	10,1	18,9	23,9	26,4
البرتغال	4,6	6,1	40,9	48,1	54,2	41,2	3,4	—	—	—	—
	3,3	5,5 4,2**	42,8	48,4	42,6	38,6	6,3	11,0	26,3	21,9	24,9
شمال أوروبا											
الدنمرك	18,4	29,2	69,8	76,0	11,6	8,5	11,7	13,8	17,9	16,5	16,0
فنلندا	17,2	23,1	87,8(*)	84,8		9,3	16,0	—	7,0	5,7	4,8
السويد	17,5*	32,0(e)	85,2	87,8	8,9(*) 7,7	11,7(*)	11,6	15,9	12,6	13,3	15,3
دول وسط غرب أوروبا											
ألمانيا	5,2	7,5	74,7	71,0	14,9	13,8	8,2	9,0	22,6	22,3	20,0
النمسا	8,2	13,1	84,7	85,9	10,2	9,0	7,2	8,7	14,6	20,7	21,5
بلجيكا	6,4	7,5**	80,9	80,3	12,5	13,0	9,7	11,2	19,0	17,9	19,4
ايرلندا	—	7,3	82,4	86,1(**)	—	12,3(**)	24,2	23,1	11,0	11,0	12,1
لوكسمبورج	5,3	8,2	77,5	71,1	16,8	13,3	1,8	—	35,1	22,7	22,9
هولندا	15,9	15,6	71,7	74,6	15,5	13,6	5,8	7,9	—	11,5	15,1
المملكة المتحدة	20,9	26,6**	76,4	77,1	18,4	14,0	18,5	18,1	12,9	—	19,0
دول شرق أوروبا											
سلوفينيا	7,3	15,0	87,0	90,6	—	4,3	8,9	9,3	—	—	16,5
استونيا	5,4	6,5	83,6	80,9	14,2	14,0	7,0	8,9	—	—	13,6
المجر	2,7	3,8	83,6	83,3	13,8	12,3	4,5	5,1	22,7	20,5	20,6
لاتفيا	—	6,9**	76,8	81,8	—	11,9	7,4	9,4	30,6	18,0	21,2
ليتوانيا	3,5	4,9**	77,9	85,2	16,7	9,2	13,5	17,5	—	—	25,7
بولندا	4,3	4,7	87,8	90,0	—	5,5	6,6	9,4	23,2	16,8	16,2
جمهورية التشيك	—	5,6	91,1	90,3	—	6,4	5,5	7,4	17,5	19,3	24,8
جمهورية سلوفاكيا	—	4,1	94,5	91,5	—	5,8	5,3	9,2	—	—	27,8

المصدر: اوروستات، *مؤشرات هيكلية* و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، Knowledge and Skills for life, First results from PISA 2000; Learning for tomorrow´s World First results from PISA 2003; Science Competencies for Tomorrow's World PISA 2006.

* تغير في السلسلة.

** بيانات مؤقتة.

(1) حسب معادلة التصنيف القومي للتعليم 2000 والتصنيف الدولي للتعليم 1997، هذا المستوى يتضمن المرحلة الثانية من التعليم الثانوي (العام والبكالوريا والشهادات المتوسطة للتأهيل المهني وذات النظام الخاص) والتأهيل من أجل الإعداد والدخول في سوق العمل التي تتطلب شهادة إتمام الدراسة في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي.

(2) نسبة الشباب من 18 غلى 24 سنة الذين لم يكملوا الثانوية العليا أو أي نوع من الدراسات التأهيلية.

(3) المتخرجين لكل ألف نسمة من السكان من 20 إلى 29 سنة

(4) مستوى عمل 1 أو أقل.

---

[7] النقاط الخمس المرجعية للتعليم والتأهيل لسنة 2010 هي:

1. المتوسط الأوروبي للانقطاع المبكر عن الدراسة للشباب من 18 إلى 24 سنة عمرا لا يجب أن تتعدى الـ 10%.
2. تخفيض على الأقل 20% بالمقارنة بعام 2000 نسبة الشباب في سن الخامسة عشر دون التمتع بالحد الأدنى المطلوب لفهم ما يقرأ.
3. الـ 85% من الشباب الأوروبي فوق الـ 22 سنة يجب أن يتم الدراسة الثانوية العليا.
4. يجب زيادة نسبة دارسي العلوم والتكنولوجيا على الأقل إلى 15% في سنة 2010 بالإضافة إلى تخفيض التباين بين عدد النساء والرجال في هذه التخصصات.
5. زيادة نسبة مشاركة البالغين في الإعداد المستمر حتى 12,5%.

تطور السكان الأجانب (محور أيمن) ونسبتهم من إجمالي السكان (محور أيسر)، 1998 – 2007 (بالنسمة و النسبة المئوية)

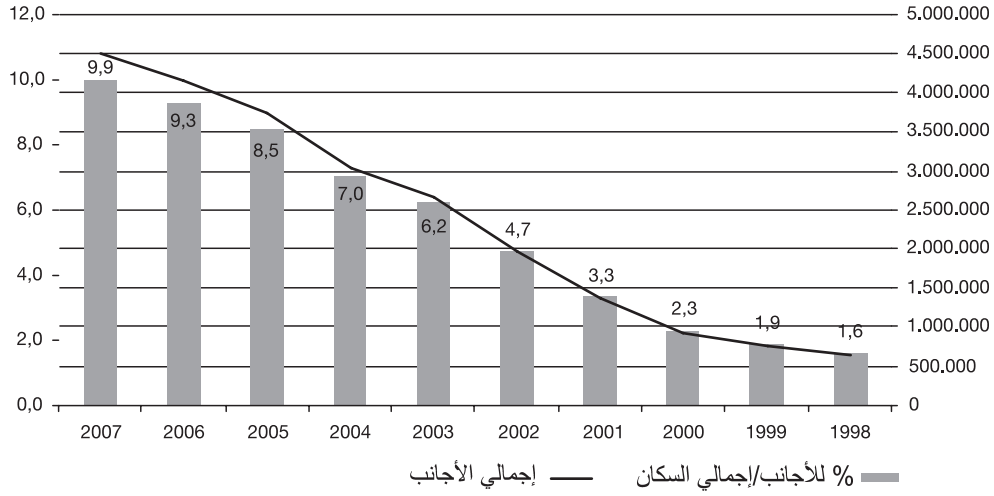

لمصدر: المعهد القومي *إحصاء السكان المقيمين في البلديات في 1 يناير*.

البنية السكانية لأسبانيا، 1991 - 2007

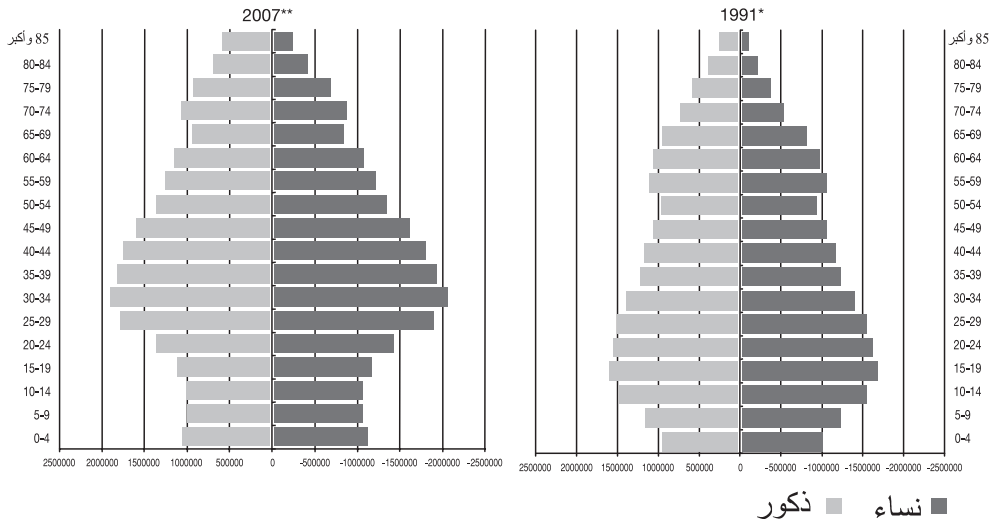

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، دراسة لتعداد السكان.

رأي المواطنين فى المجالات التى تستحق اعتناء أولوي من قبل الإدارات العامة

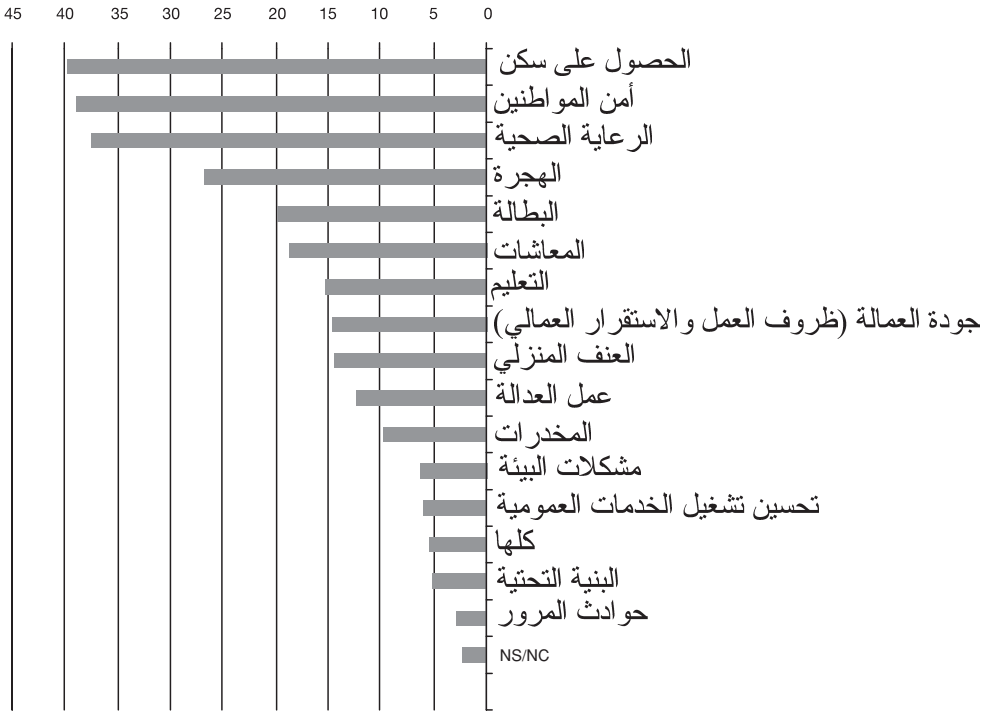

المصدر: وزارة الإدارات العامة، وكالة التقييم والجودة، "إدراك المواطنين لتشغيل الخدمات العمومية (2006). تقييم لنتائج الإحصائية المشتركة بين مركز الدراسات الاجتماعية و وكالة التقييم والجودة". دراسة مرصد جودة الخدمات العمومية. أوراق 2007/5.

– هي مسئوليات كلها غير مركزية. ويدل على الأهمية التي اكتسبتها هذه الموضوعات في السنوات الأخيرة وأهمية تحسينها وتطبيق سياسات معالجتها والحيز الواسع الموجه لها، كما عرضنا في الفصل الثاني، تعديلات القوانين الأساسية لأقاليم الحكم الذاتي خلال عام 2007. إن الأوضاع الجديدة للاحتياجات الناتجة عن المتغيرات الاجتماعية والسياسية ستمثل تحديا كبيرا أمام التلاحم والإدماج الاجتماعي في بلد مثل إسبانيا لم يستطع رغم التقدم الاقتصادي في السنوات الأخيرة والتحسن الملحوظ في إجراءات الرعاية الاجتماعية تقليص مخاطر الضعف والتهميش الاجتماعي التي تؤثر على فئات بعينها.

مشابه للمسجل في السنوات الأخيرة بتفاوت ضئيل. وبالإضافة إلى ذالك، عند إجراء المقارنة مع أوروبا يسترعي انتباهنا في إسبانيا التأثير الضئيل لمدفوعات المساعدات الاجتماعية في معالجة خطر الفقر، وذالك لأنها أقل بكثير من المقدمة في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي القديم الـ 15 من حيث خطر الفقر قبل وبعد المساعدات.

إن خطر الفقر أكبر عند النساء (21,2%) من الرجال (18,5%) وأكبر المعدلات نجدها بين كبار السن حيث تصل بين ممثلي هذه المرحلة السنية إلى 30,6%.

إن السكان من الأطفال هم الفئة الأكثر ضعفا في تعرضها للفقر مما أدى إلى توجيه عناية خاصة لهذه المشكلة في التوجيهات الأوروبية الخاصة بسياسات الدمج الاجتماعي في إطار المنهج المفتوح للتنسيق. يوجد الـ 23,8% ممن لم يبلغوا سن الـ 16 تحت عتبة خطر الفقر النسبي. يبدو أن الفقر عند الأطفال يرتبط بشكل كبير بـ"الكثافة العمالية" للبيت الذي يعيشون فيه. وتماشيا مع أهداف استراتيجية لشبونة، كان تشجيع العمالة وجودتها بشكل عام ومشاركة المرأة في سوق العمل بشكل خاص آليات رئيسية للقضاء على الفقر عند الأطفال، كما يلعب التوفيق بين الحياتين العملية والأسرية دورا كبيرا في هذا المجال.

ويجب أن نذكر أن قدرة السياسات الخاصة الموجهة لمعالجة مشكلات الفقر والتهميش الاجتماعي – مثل الخطة القومية للدمج الاجتماعي أو برامج مكافحة الفقر – في حد ذاتها غير كافية. إن قوة القدرة على إعادة التوزيع في مجمل السياسات الاجتماعية التي تناولناها في هذا الفصل – خاصة المعاشات والصحة والتعليم – من الناحية الإعمالية والضريبية أكبر بكثير، فهي تساعد على الوقاية من الأخطار ومكافحتها بشكل أكثر فاعلية وتساهم في الحفاظ على التلاحم الاجتماعي وتزيد منه، وهذا هو ما انعكس على المقترحات المتكاملة لأخر الاستراتيجيات الأوروبية والقومية للدمج الاجتماعي.

باستثناء الضمان الاجتماعي، معظم المسئوليات في السياسات الاجتماعية – بما فيها المرتبطة بشكل وثيق بأوضاع الأشخاص الأقل حظا مثل الحد الأدنى للدخل فى أقاليم الحكم الذاتى

هذا وقد تم البدء في تشغيل العديد من التشريعات. فينظم المرسوم الملكي رقم 2007/240 في 16 فبراير نظام دخول وبقاء وإقامة المواطنين من الاتحاد الأوروبي وبعض أقاربهم ويعدل من متطلبات ممارسة حق إعادة لم شمل الأسرة في حالات معينة كما أدخل لأول مرة تطبيق نفس الشروط على القرناء الرسميين دون زواج لمواطني الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، يعدل القانون العضوي رقم 2007/3 من قانون اللاجئين ويمد شرط إعطاء حق اللجوء إلى حالات الاضطهاد بسبب الجنس.

هذا وقد صدقت مائدة الحوار الاجتماعي الخاصة بالهجرة على وثيقة تنص على أهم المظاهر التام تناولها في هذا الحوار الاجتماعي في هذا الشأن في السنوات الأخيرة. وتعتبر الوثيقة أن سياسة متكاملة ومتعددة الأطراف يجب أن تقوم على محاور ثلاثة: الوقاية من الهجرة غير الاعتيادية ومكافحتها، الإدارة الفعالة لتيارات دخول المهاجرين، اندماج المهاجرين.

التلاحم والإدماج الاجتماعيين

حسب إحصائية ظروف الحياة لعام 2006، حدث في إسبانيا ارتفاع بنسبة 4,8% في متوسط الدخل لكل شخص مقارنة بالعام السابق، فبعد أن كان متوسط الدخل 7.925 يورو سنويا أصبح 8.403. وبشكل موازي لهذا أخذ ما يسمى عتبة خطر الفقر في الازدياد، وهو مؤشر يسمح بقياس عدم المساواة في الدخل بين سكان البلاد: في ذالك العام كان خطر الفقر في إسبانيا عند عتبة 6.860 يورو سنويا.

ومع ذالك لم يُترجم التحسن في الأوضاع الاقتصادية وفي متوسط الدخل في السنوات الأخيرة في تقليص ملحوظ لعدم المساواة في المجتمع، ففي عام 2006[6] كان الـ 19,9% من سكان إسبانيا تحت عتبة خطر الفقر بعد استقبال المساعدات الاجتماعية، وهو معدل

[6] هو مؤشر نموذجي يتم تطبيقه في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من أجل قياس الفقر آخذا في الاعتبار أوضاع السكان الذين ينتمي إليهم الأفراد. توضع هذه العتبة عند الـ 60% لمتوسط دخل كل وحدة استهلاكية للأشخاص.

تقرير اللجنة حول "سياسة جماعية للهجرة" سياسات الاندماج وعدم التفرقة كمركز لسياسات الهجرة. أما عن سياسة اللاجئين، فقد تم البدء في الكتاب الأخضر حول "مستقبل النظام الأوروبي الجماعي للاجئين" داخل عملية إمعان الفكر في تحويل النظام الأوروبي الجماعي للاجئين (SECA) إلى واقع في عام 2010.

ويتسع الذكر هنا إلى قول أن التشريع الأوروبي للمواطنين من بلدان من خارج الاتحاد الأوروبي والمقيمين لفترة طويلة لم يتم إدخالها حتى الآن في نطاق نظامنا القانوني رغم أن المهلة المعطاة للقيام بذالك قد انتهت في الـ 23 يناير 2006 وتطبيقها سيوسع حرية حركة العمال من بلدان من خارج الاتحاد والمقيمين به بشكل دائم.

تمثل إجراءات الوقاية ومكافحة التفرقة واحدة من الآليات الأساسية لإزالة العقبات التي يواجهها المهاجرون في طريقهم للحصول على الحقوق والسلع والخدمات. تشير بيانات المقياس الأوروبي المخلوق من أجل قياس هذا المجال في سنة 2006 إلى انتشار هذه التفرقة على حد إدراك الأوروبيين. ولمعالجة الموقف اتفق مجلس وزراء العدل والداخلية في ابريل 2007 على اتخاذ قرار إطاري يتعلق بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب. وطبقا لهذا القرار سيتم تجريم التحريض العلني على العنف والكراهية ضد أي فئة بسبب أصلها من حيث العنصر أو العرق أو الدين وكذالك سيتم تجريم إنكار أو التهوين من الجرائم ضد البشرية أو المجازر الجماعية التي أدانتها المحاكم الدولية.

ومن ضمن المستجدات التي يمكن ذكرها في إسبانيا في عام 2007 كان خلق مجلس تشجيع المساواة في المعاملة ومن بين مسئوليات هذا المجلس كان الدفاع عن ضحايا التفرقة وتشجيع الإجراءات التي تساهم في القضاء عليها. كما يمكن أن نبرز في عام 2007 أحكام القضاء التي تنص على عدم دستورية بعض بنود القانون العضوي رقم 2000/8 الخاص بالأجانب في تناوله للأجانب الموجدين بصورة غير اعتيادية في البنود الخاصة بحقهم في تكوين الجمعيات وفي الاجتماع وفي الانضمام للنقابات وفي الإضرابات وفي المساعدة القانونية المجانية وفي التعليم غير الإجباري.

الهجرة والاندماج الاجتماعي

إن الزيادة المهمة في عدد الأشخاص الأجانب، حتى 10% من إجمالي الأشخاص المقيدين في البلديات كمقيمين بتاريخ 1 يناير 2007، يؤيد اتجاه السنوات الأخيرة ويعود لوضع إسبانيا كواحدة من أكثر دول الاتحاد الأوروبي استقبالا لتيارات دخول المهاجرين. وتجبر المتغيرات الاجتماعية الناتجة عن هذه الظاهرة على البحث عن ردود متكاملة عليها تتخطى الإدارة الضرورية لها ما يتعلق بسوق العمل المتركز عليه الاهتمام في السنوات الأخيرة. ومن ناحية أخرى، وحسب بيانات المرصد الدائم للهجرة كان الـ 36% من المقيمين الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي قد أصبحوا مقيمين دائمين مما يزيد من الحاجة إلى وضع وتصميم سياسة للاندماج تؤخذ كعملية ثنائية الاتجاه تتطلب مشاركة أهل البلاد الأصليين وكذالك المهاجرين ويجب أن تمتد إلى مجالات مثل التعليم والإسكان والصحة والعمالة. وهذا ما تطرحه الخطة الاستراتيجية للمواطنة والاندماج (PECI) المصدق عليها في عام 2007 وما تطالب به أيضا أهم المبادرات الأوروبية والإسبانية في هذا المجال.

تحاول الخطة الاستراتيجية للمواطنة والاندماج (PECI) للفترة من 2007 إلى 2012 إعطاء رد متكامل على مختلف التي يضعها اندماج المهاجرين في مجالات مختلفة: التعليم، العمالة، الخدمات الاجتماعية، الإسكان، الصحة، المشاركة. إن الكثير من الخدمات العمومية ومعظم الإجراءات الموجهة لتلقي المهاجرين واستقرارهم هي مسئولية أقاليم الحكم الذاتي والمجالس المحلية. ولهذا قامت العديد من حكومات أقاليم الحكم الذاتي بإعداد العديد من الخطط الموجهة لاندماج المهاجرين. أما عن دور البلديات المحلية التي تعد الإدارات العمومية الأكثر قربا من المواطنين والتي عليها الوفاء بكثير من احتياجات المهاجرين، ففي معظم الأحيان حاولت إدخال المهاجرين في شبكاتها العامة للخدمات وقامت بعضها بالعمل من خلال خطط اندماج خاصة بها.

وفي الإطار الأوروبي، تم في عام 2007 إحراز تقدم فيما يتعلق بالسياسة الجماعية للهجرة واللاجئين ويتم إعطاء سياسات الاندماج مكانا مناسبا في هذه السياسات. وعلى هذا النحو، يضع

فبشكل محدد، تم في عام 2007 البدء في العديد من المبادرات في هذا المجال أدت إلى فتح الجدل المتعلق بمركز سياسات الأسرة داخل السياسات الاجتماعية. أكثر المبادرات إثارة للجدل كانت الخاصة بمنح مبلغ دفعة واحدة لكل مولود أو مُتَبَنًّى جديد، ولكنها لم تكن المبادرة الوحيدة التي فتحت النقاش حول هذا الموضوع. فهناك أيضا القانون رقم 2007/40 الخاص بإجراءات الضمان الاجتماعي والذي أضيف إليه عند مروره بالبرلمان بعض المبادئ الموجهة لتحسين مساندة الأسرة ومنها الأسر كبيرة الحجم والأسر التي بها أفراد معاقين، وتعهدت الحكومة بتدعيم سياسات مساندة الأسرة في السنوات المالية القادمة من خلال تحسين التخفيضات في ضريبة الدخل على الأفراد العينيين والمساعدات الاقتصادية على مستوى استقطاعات الضمان الاجتماعي والمساعدات لمن لم يدفع هذه الأقساط. كما تم توسيع الحد الأدنى للحصول على مساعدات دون دفع أقساط الضمان الاجتماعي سابقا إذا كان هناك أبناء معالين. ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق أهم المستجدات في مجال الضمان الاجتماعي التي أدخلها القانون العضوي للمساواة الفعلية بين الرجال والنساء – خاصة معونة الأبوة وبعض المعونات الخاصة – غير أن هذا القانون ليس له أهداف تتعلق بمساندة الأسر.

ولا يبدو أن المجهود المبذول في دفع المساعدات الاقتصادية قد صاحبه بشكل كافي خلق خدمات للمساندة خاصة تلك المتعلقة بالعناية بصغار السن المعالين في أعمار سابقة على الدراسة الإجبارية أو في الساعات غير المدرسية. كما أن هناك تفاوت إقليمي في الموارد وفي معايير سياسات مساندة الأسر، وهو ما يستحق التحليل على الأقل.

وفي هذا الشأن، يتسع المجال لذكر تقرير إبداء الرأي رقم 2007/9[5] الذي يوصي فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعداد كتاب أبيض حول أوضاع الأسر في إسبانيا بحيث يتم فيه عمل تشخيص للأحوال الحالية وتقييم للإجراءات والأجهزة الموجودة من أجل رصد نواحي النقص وطرق حلها، كل ذالك من وجهة النظر المقارنة.

[5] تقرير إبداء الرأي رقم 2007/9 حول مشروع القانون الذي ينص على التخفيض عند الولادة أو التبني لضريبة الدخل على الأفراد العينيين والمساعدة الاقتصادية بدفعة واحدة من قبل الضمان الاجتماعي عند الولادة أو التبني.

ويتسع المجال هنا لذكر أنه لازالت هناك موضوعات مهمة تحتاج إلى وضع قواعد تشريعية عند الوصول إلى إجماع في الرأي في المجلس الإقليمي مثل توحيد المعايير الجماعية لإثبات حالة الاعتماد على الغير وجودة الخدمات ونظام الدفع المشترك بالإضافة إلى مظاهر تتعلق بالتأهيل والمؤهلات المهنية للعاملين في النظام. وبجانب ذالك، استعدادا للتطوير اللازم لعرض الخدمات المناسبة المتسمة بالجودة، يجب أن نذكر أهمية الوصول إلى معايير جماعية لتأهيل المراكز العمومية والخاصة التي ستعمل في رعاية المعتمدين على الغير وكذالك المعايير التي يجب أن تتحكم في عملية تعاقد الإدارات المسئولة مع المراكز التي ستقدم الخدمات. وبالإضافة إلى ما تم ذكره، سيساعد التنسيق الأكبر بين النظام الصحي ونظام الـ SAAD على تحسين الفاعلية الكلية في رعاية الأشخاص الذين هم في أوضاع يعتمدون فيها على الغير.

وأخيرا، يجب أن نذكر أنه رغم المنتظر من خلق فرص العمل المرتبطة بنظام الـ SAAD يُجهل مدى تخطيط الموارد المادية والبشرية اللازمة لسد احتياجاته. أي أنه من ضمن أهم الأولويات سيكون تطوير المعلومات حول تشغيل نظام رعاية المعتمدين على الغير بجانب تحسين المعلومات المقدمة لمن يمكن أن يطلب الخدمة أو لأقربائه.

سياسات مساندة الأسر

إن التقدم الحادث في إسبانيا في مجال رعاية الأسر عن طريق إجراءات منعزلة لم يكن كافيا للاقتراب من المتوسط الأوروبي حتى أخر تاريخ ظهرت فيه إحصائيات مقارنة حول هذا المجال. ورغم أن الإنفاق على كل وحدة قدرة شرائية في بند "الأسرة" قد تضاعف تسع مرات في الفترة من 1995 إلى 2005 ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي التي كان يمثل منه 0,4% وأصبح 1,1% فإن المسافة بين إسبانيا ومتوسط الاتحاد الأوروبي لازالت طويلة بشكل ملاحظ: مثل متوسط الإنفاق في هذا البند في الاتحاد الأوروبي في عام 2005 (دون حساب المساعدات الضريبية) 2,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

يجب أن تكون الإجراءات المتخذة في إسبانيا في السنوات الأخيرة قد ساهمت شيئا ما في تحسين هذه الأوضاع المقارنة للبلاد.

بالمساعدات والخدمات التي ينص عليها القانون. ولقد تم ربط تصنيف الحالات بالجدول الزمني للتطبيق التدريجي للقانون الذي يتطلب ثمان سنوات حتى يتم تفعيله الكلي فيغطي كل الحالات التي يصنفها.

هذا ويؤثر على تقييم ما حدث في العام الأول على بدء تشغيل القانون ندرة المعلومات المتاحة وصعوبة تفسيرها. فبتاريخ 20 يناير 2008 (بعد مرور عام كامل على البدء بالعمل بالقانون) تم تقديم 130.000 طلب تم تصنيفه في الدرجة الثالثة (اعتماد كبير على الغير). أكثر من نصف المتقدمين كانوا من النساء (65%) وكان الرجال أقلية فمثلوا الـ 35%. وكما كان من المنتظر، ترتفع نسبة الطلبات مع ارتفاع السن فكانت نسبة متعدي سن السادسة والستين من المطالبين بالخدمات والمساعدات للمعتمدين على الغير 83%.

ويُجهل إذا ما كانت الطلبات المقدمة لحالات جديدة من السكان أو هي حالات تم سابقا تقييمها ورعايتها من قبل أقاليم الحكم الذاتي، كما يُجهل نوع المساعدات التي أثرت على تقييمها، وهذا هو أحد نواحي النقص التي تستحق الذكر بالنسبة للمعلومات المتاحة. ولكن يمكن أن نقول أن معظم المساعدات المطلوبة كانت مساعدات اقتصادية لأن الزمن الذي مضى على البدء في القانون لازال ضئيلا وغير كاف لخلق خدمات وأجهزة جديدة.

ومن جهة أخرى، هناك تباين كبير بين أقاليم الحكم الذاتي في الطلبات وتقييم حالات الاعتماد على الغير خلال العام الأول من العمل بنظام الـ SAAD، ويبدو أن ذالك لا يعود إلى حجم السكان المقيمين الممكن استحقاقهم للخدمات ولا لتعدد معايير توعية المواطنين حول المساعدات المتاحة. وبالنسبة لعدد الطلبات المقدمة يبرز الـ 104.959 طلب المقدمة في أندالوثيا والـ 32.258 في قطالونيا، في حين لم يتم تقديم إلا 1.794 طلب في مدريد. ومع بداية عام 2008 يبدو أن سرعة تشغيل نظام الـ SAAD قد أخذت دفعتها الكاملة ففي شهر واحد من هذا التاريخ وصل عدد الطلبات إلى الضعف: بتاريخ 24 فبراير 2008 كان عدد الطلبات المقدمة 288.540 طلب.

لزيادة التقاعدات المبكرة المسجلة حتى عام 2006 بالإضافة إلى ظروف الخروج الفعلي من سوق العمل الذي يحدث في مرات عديدة في وقت سابق بكثير لاستحقاق المعاش وبحجم كبير في حالات مرت بالبطالة قبل الإحالة إلى المعاش.

ولأول مرة منذ سنوات عديدة، أظهرت التقاعدات المبكرة في عام 2007 انخفاضا طفيفا بنسبة 2,3% مقارنة بالعام السابق وهو انعكاس لانخفاض التقاعدات المبكرة بشرط تخفيض مبلغ المعاش فانتقلت من تمثيل 28% من إجمالي المعاشات المبكرة إلى تمثيل 26% في حين استمرت الأشكال الأخرى من هذا النوع من التقاعد، خاصة تلك المرتبطة بالتقاعد الجزئي، في الارتفاع.

ومن ناحية أخرى، يبدو تسجيل لزيادة في اشتراكات متعدي سن الخامسة والستين منذ منتصف عام 2007، مما يشير إلى تصاعد الاستقبال الطيب لحوافز تطويل الحياة العملية إلى ما بعد الخامسة والستين، غير أن هذا الاختيار من ناحية الحجم مقارنة بإجمالي السكان في هذا السن لازال اختيارا تتخذه الأقلية. ومن هنا تأتي أهمية نشر التطبيقات السليمة في مجال إدارة عامل السن والإبقاء على ذوي الموهبة وتشجيع البقاء الإداري للعاملين من كبار السن في الشركات.

نظام رعاية المعتمدين على الغير

من أهم المتغيرات التي اعترت نظام الرعاية الاجتماعية في إسبانيا في العقود الأخيرة كانت تلك التي فرضها خلق نظام الاستقلال الشخصي ورعاية الأشخاص المعتمدين على الغير (من الآن سندعوه بحروفه الإسبانية SAAD) منذ التصديق على القانون رقم 2006/39 في 16 ديسمبر والخاص بتشجيع الاستقلال الشخصي ورعاية الأشخاص الذين في أوضاع يعتمدون فيها على الغير (من الآن سندعوه بحروفه الإسبانية LAAPD). ولقد اتسم البدء في تشغيل القانون في عام 2007، طبقا لنص القانون، بتأخير معين، ويمكن إرجاع جزء من هذا التأخير لأن التطبيق الفعلي للقانون تطلب قواعد لم يتم وضعها حتى شهر أبريل 2007. ومن بين الإجراءات التنفيذية للـ LAAPD يستحق الذكر المرسوم الملكي رقم 2007/504 في 20 أبريل والذي يقوم بتصنيف وتقييم حالات الاعتماد على الغير فوضع درجات للحالات الممكنة حسب خطورتها كما وضع قائمة

القدرة الشرائية لمستحقي المعاشات من خلال رفع قيمتها طبقا لتطورات مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية. ويتسع المجال هنا إلى الإشارة إلى أن السياسة المتبعة في السنوات الأخيرة لرفع مبلغ الحد الأدنى للمعاشات فوق مستوى الارتفاع العام قد أدت إلى زيادة الإنفاق على حوافز الحد الأدنى وفي نفس الوقت ساعدت على زيادة نسبة المعاشات البادئة المتطلبة لضمانات الحد الأدنى بالنسبة للإجمالي وفي عام 2007 استحقت الـ 26,8% من المعاشات الجارية حوافز حد أدنى ازداد إنفاقها بنسبة 9,0%.

إن التباين بين عام وآخر يوضح أن زيادة قيمة المعاشات هي عملية تؤثر بشكل كبير على زيادة الإنفاق على المعاشات، ولهذا، على إجمالي إنفاق نظام الضمان الاجتماعي. وعلى هذا النحو، أدى التطور المتصاعد للتضخم منذ الربع الأخير لعام 2007 في سياق الارتفاع القوي لأسعار المواد الخام والأغذية في السوق الدولية إلى تكاليف مهمة يدفعها مجمل النظام بحيث تتضح الحاجة إلى تحكم أكبر في مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.

الفترة الانتقالية نحو التقاعد

تلتزم كل بلدان الاتحاد الأوروبي بأهداف تشجيع تطويل الحياة العملية والشيخوخة النشطة في سياق تنفيذ الاستراتيجية الأوروبية للعمالة التي أكملها النموذج المفتوح للتنسيق (MAC) في مجال الرعاية الاجتماعية. وهي أهداف ينص عليها أيضا البرنامج الإسباني للإصلاح الذي يتضمن إجراءات في مجال تبسيط أنواع التقاعد المبكر بالإضافة إلى الحفاظ على برامج مساندة العمالة لمتعدي سن الستين.

وعلى كل حال، يجب أن نأخذ ف الاعتبار أن الأوضاع المقارنة لإسبانيا في هذا المجال ليست سيئة. تزداد الأعمار الأولية في البدء في التقاعد في إسبانيا عاما بعد عام ويصل متوسط سن التقاعد حاليا إلى 63 سنة (62,9 عند الرجال و 63 عند النساء) وهو واحد من أعلى معدلات الاتحاد الأوروبي. غير أن هناك بعض العوامل التي تشير بضرورة عدم إغفال النظر عن هدف استمرار وتنشيط كبار السن في البقاء في سوق العمل. ودون الدخول في تفاصيل، يتسع المقال لذكر سياق الاتجاه الحاد لشيخوخة السكان الذي تواجهه إسبانيا على المدى المتوسط والاتجاه الداعي للانشغال

أدت النتائج الجيدة لنظام الضمان الاجتماعي في عام 2007 إلى زيادة جديدة في صندوق الاحتياط تنفيذا للالتزامات المتخذة في ميثاق طليطلة ومراجعته المصدق عليها في مجلس النواب في أواخر عام 2003 (التوصية الثانية) والالتزامات المتخذة في الاتفاقات المرتبطة بمجال الرعاية الاجتماعية الموقع عليها مع ممثلي فئات المجتمع. وهكذا وصل إجمالي رصيد الصندوق في 31 ديسمبر 2007 إلى 45.716 مليون يورو أي بزيادة عن العام السابق تصل إلى 27,4 مليون يورو، وهو رصيد يمثل 4,35% من الناتج المحلي الإجمالي ويكفي لدفع ثلاث عشرة نقطة من أقساط النظام أو ما يقابل مدفوعات المعاشات خلال ثمانية أشهر.

المعاشات والشيخوخة والتضخم

إن بند الإنفاق الذي يتشرب أكبر موارد ميزانية نظام الضمان الاجتماعي هو المتمثل في الخدمات المقدمة لمن أدى الأقساط الاجتماعية وبين هذه الخدمات كانت المعاشات هي الأكبر حيث سجلت في عام 2007 ارتفاعا يبلغ 1,3% فوصلت في الإجمالي إلى 8,3 مليون منتفع. وارتبط الـ 85,7 % من هذه المعاشات بالشيخوخة ومثلت معاشات التقاعد 58,8 % ومعاشات الترمل 26,9%. وكانت المعاشات الأكثر نموا في عام 2007 هي معاشات العجز الدائم (3,4%) تلتها معاشات الترمل (1,3%) ثم معاشات التقاعد (1,1% في عام 2007).

وفي عام 2007 وصل متوسط المبلغ الكلي للمعاشات التي أدى مستحقوها أقساطهم إلى 673,69 يورو شهريا وهو ما يعني زيادة 5% مقارنة بالعام السابق. وكان متوسط هذه المعاشات البادئة 791,70 يورو شهريا في مواجهة الـ 611,55 يورو للمعاشات المنتهية. إن الاختلاف بين المعاشات البادئة والمنتهية يزداد مع مضي الوقت، ويمكن تفسير ذالك بشكل أساسي بالمتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الإسباني المرتبطة بالنسيج الإنتاجي للاقتصاد وبنية العمالة والمستويات التأهيلية للعمال مما أدى إلى حساب معاشاتهم حسب قواعد راتبية أعلى من تغير مؤشر زيادة أسعار السلع الاستهلاكية والمعاشات المنتهية.

يعود تطور مبلغ المعاشات الجارية إلى زيادة المعاش الأولي للمستحقين الجدد وإلى زيادة حوافز الحد الأدنى وإلى الحفاظ على

الاجتماعية على تقديم تقرير سنوي للبرلمان حول تقييم واستراتيجية نظام المعاشات.

أهم الملامح الكبيرة لنظام الضمان الاجتماعي

أستمر نظام الضمان الاجتماعي في عام 2007 في إظهار أحوال مالية متعافية بحيث انتهى تنفيذ ميزانيته بفائض يمثل الـ 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي أي عُشر النقطة المئوية أكثر من العام السابق. يعود جزء كبير من هذه النتائج الطيبة إلى زيادة الاستقطاعات الاجتماعية نتيجة للحركة الكبيرة التي أظهرها النشاط الاقتصاد والعمالة في إجمالي العام والتي انعكست بشكل مباشر في أرقام الاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي. غير أن سرعة نمو الاشتراكات قد انخفضت مقارنة بالعام السابق وبصورة أساسية بين العمال الأجانب الذين بدؤوا في عام 2007 في المعاناة من تقلص دفعة الأنشطة المرتبطة بالتشييد وببعض الخدمات.

ومن ناحية الأنواع المختلفة لأنظمة الاشتراك، يتسع المجال للإشارة إلى ارتفاع مهم في النظام الخاص للعمال المستقلين الذي يعود إلى انتقال جزء من العمل بأجر إلى العمل المستقل ويتركز خاصة في العمال الأجانب وفي مجال التشييد. كما يبرز الانخفاض الكبير في اشتراكات عمال المنازل الذي يمثله في معظمه نساء أجنبيات على عكس الارتفاع الجديد في العمل في هذا المجال المسجل في إحصائية السكان العاملين.

ومن حيث قطاعات النشاط، بشكل عام أظهرت الاشتراكات سلوكا يتطابق مع التطورات التي تمر بها مختلف قطاعات النشاط الإسباني، بحيث نتج في مجمل العام انخفاض في سرعة خلق فرص العمل في التشييد وأيضا في الخدمات مقابل ديناميكية أكبر في الصناعة وهبوط أقل حدة في القطاع الزراعي.

رغم اعتدال سرعة نمو اشتراكات الأجانب، فإن الجزء الخاص بهم في إجمالي العمالة استمر في الارتفاع فوصل في عام 2007 إلى تمثيل الـ 10,3% وبمجمل 1.981.106 مشترك في نظام الضمان الاجتماعي. مصدر ثلث هؤلاء العمال هو الاتحاد الأوروبي بزيادة ملحوظة مقارنة بالعام السابق نتيجة لدخول بلغاريا ورومانيا في الاتحاد الأوروبي في عام 2007.

الرعاية الاجتماعية لفئات بعينها وحالات خاصة بحيث نتج في النهاية نص تشريعي متشعب التركيب.

وبشكل خاص، تتناول العديد من إجراءات هذا النص التشريعي مجال التقاعد والعجز الدائم والجهود التي يساهم بها النظام، بحيث يتم التقدم نحو تناسب أكثر بين الأقساط المدفوعة والخدمات المحصول عليها تلافيا لحالات عدم العدالة في تقديم هذه الخدمات. كما يدخل القانون العديد من التطويرات في عملية الرعاية الاجتماعية التي يقدمها النظام في تطبيق واضح لمبدأ التكافل وضمان كفاية المعاشات الذي توحي به التوصية الثانية عشر لميثاق طليطلة. كما يجب أن نذكر أن بهذا التشريع يتم التعمق فيما تم البدء فيه سابقا وهو تطويل الحياة العملية بشكل إرادي إلى ما يتعدى السن القانونية للتقاعد تماشيا مع التوصية العاشرة لنفس الميثاق. وليس أقل أهمية المجهود المبذول في تحديث نظام الضمان الاجتماعي وهو ما ينص عليه أيضا قانون إجراءات الضمان الاجتماعي عند تناوله للأوضاع الأسرية الناتجة عن الواقع الجديد والمرتبطة بالواقع الاجتماعي – السكاني والأسري الجديد تماشيا مع ما نصت عليه التوصيات الإضافية لميثاق طليطلة عند تحديثه في عام 2003.[4]

وهذا لا يمنعنا من الإشارة إلى أن كل الأهداف التي تحدثنا عنها سابقا قد دعمها النص القانوني الذي صدق عليه البرلمان والذي يحتوي على بنود موجهة إلى تحسين عملية الرعاية في النظام وتحديثه وهي بنود أكثر من تلك البنود الموجهة لتدعيم مساهمات النظام. بالنسبة إلى الإجراءات الموجهة إلى التقاعد وتطويل الحياة العملية، هناك العديد من بنود القانون المتعلقة بذالك ولكنها تتفق في النواحي الأساسية الخاصة بشروط التمتع بالتقاعد المبكر بحيث أصبحت أكثر تشددا في حالة عملية التقاعد الجزئي وفي نفس الوقت حسنت من الحوافز السابقة في حالة تشجيع البقاء في العمل بعد الوصول إلى عمر الخامسة والستين.

وبالنسبة إلى متابعة وتقييم نتائج القانون في المستقبل، يجب أن نذكر أن القانون نفسه ينص على إجبار وزارة العمل والشئون

[4] تقرير إبداء الرأي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2007/1 حول مشروع قانون إجراءات الضمان الاجتماعي.

ومن ضمن نقاط التباين بين إسبانيا ومتوسط الاتحاد الأوروبي كانت تلك المتعلقة بالاختلاف من حيث المصدر في توزيع الموارد الموجهة لتمويل الرعاية الاجتماعية. ففي حين تتساوى نسب المساهمات العمومية ومساهمات المستقطعات الاجتماعية من أصحاب العمل في الاتحاد الأوروبي، نجد أن هذه المستقطعات الاجتماعية في إسبانيا تمثل الثقل الأكبر نتيجة لغلبة الخدمات المدفوعة الأقساط سابقا داخل الإنفاق الاجتماعي وخاصة تلك المتعلقة بالشيخوخة والبطالة.

تطورات ميثاق طليطلة

تم القيام في عام 2007 بالعديد من التعديلات المختلفة الحدة في التشريعات المنظمة للضمان الاجتماعي في إطار العملية المستمرة للتوفيق بين نظام الرعاية الاجتماعية والمتغيرات التي تعتري المجتمع. تتماشى معظم التعديلات المنفذة مع روح توصيات ميثاق طليطلة الموقع عليه في البرلمان في عام 1995 والذي تم تجديده وتحديثه في عام 2003 كنهج يجب أن تتبعه التعديلات الرئيسية المتخذة في العقود الأخيرة. وكما هي العادة في السنوات الأخيرة، كان معظم التعديلات المتخذة نتيجة للإجماع في الرأي الموصول إليه في إطار الحوار الاجتماعي. وهكذا، يمكن أن نذكر الاتفاق حول الإجراءات المتعلقة بمجال الضمان الاجتماعي بين الحكومة والرابطة الإسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الإسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطةCEPYME ونقابتي اللجان العمالية .CC. OO والاتحاد العام للعمال UGT كأساس لواحدة من أهم المستحدثات التشريعية الناتجة في عام 2007 وهو القانون رقم 2007/40 في ديسمبر الخاص بالإجراءات في مجال الضمان الاجتماعي (LMMSS).

ومن بين الالتزامات المتخذة في الاتفاق يقوم قانون إجراءات الضمان الاجتماعي بشكل أساسي بمعالجة مظاهر تؤثر على الوضع القانوني للعجز المؤقت والدائم والمعاشات والمعاشات الجزئية والوفاة ومساعدات المعيشة. كما تم إدخال، بالإضافة إلى معظم الإجراءات التي ينص عليها القانون والتي تتفق في مضمونها مع الاتفاق، العديد من الإسهامات مختلفة الخصائص عند إجراءات الموافقة عليه في البرلمان، تتجه هذه الإضافات إلى تطوير عملية

للضمان الاجتماعي وتحسين معدل عمالة النساء والتباهي بواحد من أعلى معدلات البقاء في سوق العمل في أوروبا (يتم الانتقال إلى المعاش عند متوسط سن 62,2 سنة في حين أن المتوسط في الاتحاد الأوروبي عند 60,7 سنة) بالإضافة إلى أعلى معدلات الحياة دون مشاكل صحية (66,8 سنة عند الرجال و70,2 عند النساء). غير أن التقرير يشير أيضا لنقاط ضعف، فرغم سرعة النمو الاقتصادي المسجلة في السنوات الأخيرة لم يسجل تحسن ملحوظ في عدد الأشخاص المتعرضين لخطر الفقر، فلازالت معدلات إسبانيا أدنى من المتوسط في الاتحاد الأوروبي فيما يخص الإنفاق الاجتماعي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (20% مقارنة بالـ 27,3% في الاتحاد الأوروبي في عام 2004) كما أن بإسبانيا أعلى معدلات الاتحاد الأوروبي في الانقطاع المبكر عن الدراسة خاصة بين الفتيان.

أظهر المجهود الذي تبذله الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال الرعاية الاجتماعية ارتفاعا طفيفا في الأعوام الأخيرة إلا أن هذا الارتفاع في اتجاهه للركود. وفي حالة إسبانيا، رغم أن التقدم السنوي في معدلات الإنفاق الموجه إلى الرعاية الاجتماعية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي أعلى من المتوسط الأوروبي، فلازالت إسبانيا في موضع أقل من المتوسط، فوصل الإنفاق في عام 2005، وهو أخر الأعوام التي أتيحت لنا بيانات في هذا الشأن، إلى تمثيل 20,8% من الناتج المحلي الإجمالي، أي سبعة نقاط مئوية أقل من متوسط الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 15 و6,6% أقل من متوسط دوله الـ 25.

وفي كل بنود الإنفاق، باستثناء البطالة، تقع إسبانيا تحت المتوسط الأوروبي بحيث تمثل الشيخوخة أكبر بند للإنفاق مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (7,9% في مقابل 10,9% في متوسط دول الاتحاد الأوروبي الـ 25) ولكن باتجاه يأخذ في الانخفاض منذ عام 2000. كما يجب ذكر الفارق بين إسبانيا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأسرة، رغم توقع تقلص هذا الفارق في السنوات القادمة نتيجة للإجراءات المتخذة في إسبانيا بهدف زيادة الرعاية لكل ابن معال ولبعض الخدمات الجديدة في مجال الضمان الاجتماعي لتسهيل عملية التوفيق بين الحياة العملية والأسرية وتحفيز المساواة بين الرجال والنساء.

الإنفاق على الرعاية الصحية

وصل إجمالي الإنفاق العمومي والخاص على الصحة في عام 2004 إلى تمثيل الـ 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة أقل من متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (8,9%). غير أنه قد حدث ارتفاع في الفترة من 2005 إلى 2006 يصل إلى 9,9% وهي زيادة تدل على اتجاه الإنفاق المتصاعد على الصحة إلى النمو فقد وصل في السنوات الأربع الأخيرة إلى حوالي الضعف. ويرتبط ذالك بشكل وثيق بعملية شيخوخة وطول عمر السكان. وعلى خلاف بنود أخرى، بشكل أساسي المستشفيات، استطاع الإنفاق على الأدوية أن يبطئ من نموه بشكل يجب أخذه في الاعتبار: في العام الأخير كان النمو السنوي للإنفاق العمومي على الأدوية في إسبانيا بنسبة 4,86% ويرجع ذالك بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد الوصفات الدوائية بنسبة 5,52% بمتوسط إنفاق على كل وصفة قد انخفض بنسبة -0,62%. ويرجع هذا التطور الإيجابي إلى الإجراءات المتتالية المتخذة في إطار سياسة الاستخدام الرشيد للأدوية، ونبرز منها البدء في تشغيل نظام التسعيرة المرجعية التام تعديله في مارس 2007 والذي تم تشغيله بشكل موازي مع الزيادة المهمة في وصف تركيبات الأدوية وليس علاماتها التجارية واستخدام أدوية انتهت فترة خضوعها لحقوق الملكية الفكرية وهي عملية تحولت في السنوات الأخيرة إلى ممارسة عادية في عملية وصف الدواء.

الرعاية الاجتماعية

حسب تطبيق المنهج المفتوح للتنسيق في السياسات الاجتماعية (MAC)، تركزت الجهود في إطار الاتحاد الأوروبي في عام 2007 على تحليل العديد من الملامح المحددة التي تعتبر من الأولويات: الإجراءات ضد الفقر عند الأطفال وخفض حدة عدم المساواة في الرعاية الصحية والعناية طويلة الأجل (بما في ذالك رعاية الأشخاص المعتمدين على الغير).

أوضاع واتجاهات رئيسية في إسبانيا من الناحية المقارنة

يبرز التقرير الجماعي المقترح حول الرعاية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي في إسبانيا لسنة 2008 تحديا يجب أن تستمر اسبانيا في انجازه في المستقبل يتمثل في الأوضاع المالية الجيدة

30% من الحالات يتخطى السبعين يوما. إن الضمانات المنصوص عليها في تشريعات أقاليم الحكم الذاتي بالنسبة لزمن الانتظار والمعلومات المتاحة حول درجة احترام التواريخ غير متساوية بين كل إقليم حكم ذاتي وآخر.

وخلال عام 2007 تم ربط مشكلة قوائم الانتظار بالحاجة الملحة لأطباء متخصصين داخل النظام القومي للصحة، وهو مظهر قامت وزارة الصحة والاستهلاك بدراسته كرد على الجدال البادئ في الظهور حول الحاجة إلى عدد أكبر من الأطباء في بعض التخصصات الأساسية بعينها. وحسب تطلعات منظمة نقابات الأطباء OMC، إذا أخذنا في الاعتبار حركة قطاع المتخصصين وهجرة ممتهني الطب فإن حجم الأطباء خلال خمسة عشر عاما سيغطي فقط نصف الاحتياجات. ويبدو أن المشكلة ستكون أكثر حدة في التخصصات المرتبطة بظاهرة شيخوخة السكان.

الصحة العمومية

في مجال الصحة العمومية في عام 2007 كان هناك العديد من المبادرات المستحقة للذكر. كما تم نشر نتائج الإجراءات المتخذة في الأعوام السابقة مثل الخطة القومية الخاصة بالمخدرات أو قانون الوقاية من تدخين التبغ أو خطة الوقاية من السمنة (NAOS). ولم تستطع الخروج للأمام إجراءات أخرى تم الإعلان عنها مثل قانون الوقاية من المشروبات الكحولية.

إن شرب الكحوليات بشكل مفرط بين المراهقين بجانب تعاطي المخدرات (بشكل أساسي الحشيش والكوكايين) مشكلة تنصح بتكثيف الإجراءات الموجهة بشكل خاص لتقليص عدد المتعاطين وزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتعاطي وتأخير السن التي يبدأ فيها.

وعلى العكس من ذالك يلاحظ تطور إيجابي يتمثل في انخفاض تدخين التبغ. فحسب بيانات الإحصائية القومية للصحة العمومية لعام 2006، انخفضت نسبة المعتادين على التدخين في الفترة من 1993 إلى 2006 من 36,2% إلى 30% من السكان في سن 18 عاما أو أكثر وهو ما يجب ربطه، بجانب عوامل أخرى، بقانون الوقاية من تدخين التبغ الذي بدأ العمل به في يناير 2005.

الإجراءات منذ عام 2006، فقدمت وزارة الصحة والاستهلاك خطة لجودة النظام القومي للصحة من بين أهدافها كان ضمان الحصول على رعاية صحية بشكل متساوي في كل الأراضي الإسبانية. تحددت مشاريع العمل في عام 2007 في تحفيز الرعاية الأولية وذالك بالبدء في مشروع AP21 الذي يشمل الفترة من 2007 إلى 2012.

بجانب الحاجة لتطوير الرعاية الأولية، كان الحصول على رعية صحية تتسم بالجودة وفي وقت معقول حسب حالة المريض وخطورتها شرطا أساسيا لعمل النظام وجزءا لا يتجزأ من جودة الرعاية. وهكذا، أظهرت مشكلة فترات انتظار تلقي الرعاية المتخصصة صعوبة الحصول على هذا المستوى للرعاية وهو واحد من أسوء مظاهر الصحة العمومية تقييما من قبل المواطنين. كما أن هناك مشاكل في التجانس وفي إدارات فترة الانتظار بين أقاليم حكم ذاتي وأخرى حيث لازالت هناك خلافات مهمة حول تفسير وتقديم المؤشرات المرتبطة بقوائم الانتظار. إن المعلومات المتاحة سيئة جدا وتحتاج بشكل واضح للتطوير فلم تتاح لنا إلا معلومات متجانسة – فهي رغم ذالك محدودة القدرة بشكل ملاحظ – حول قوائم انتظار العمليات الجراحية. من المهم التقدم نحو نشر المعلومات حول كل ذالك المجال بدءا بالعناية الأولية وانتهاء بالعناية المتخصصة، مرورا بالتشخيص حتى انتهاء العمليات الجراحية.

وفي قوائم انتظار العمليات الجراحية[3]، كان متوسط زمن الانتظار في يونيو 2007 هو 70 يوما وهو رقم مشابه لبيانات الأعوام الأخيرة.

وفي شهر يوليو 2007 تم نشر أول بيانات قوائم الانتظار حسب التخصصات على مستوى المجلس الإقليمي عامة وعلى المستوى القومي دون تفصيل من حيث كل إقليم من أقاليم الحكم الذاتي. وفي تاريخ 30 يونيو 2007 كان هناك 38 شخص من كل ألف ينتظرون زيارة عيادة متخصصة بمتوسط زمن انتظار 53 يوما وتفاوت مرتفع يتمثل في فترات انتظار طويلة جدا في بعض التخصصات فكان التاريخ المحدد لزيارة الطبيب المتخصص للـ

[3] معهد معلومات الصحة في نظام الاستعلامات الخاص بقوائم الانتظار في النظام القومي للصحة، 2007.

البشرية اللازمة لاحتياجات الخدمات. كما تم إحراز تقدم في رسم ملامح نظام مؤشرات عامة لكل النظام القومي للصحة سيسهل عندما يتم العمل به تكوين فكرة عن أوضاع الصحة والخدمات الصحية في إسبانيا في سياق تحسين نظام معلومات الرعاية الصحية.

بالإضافة إلى التقدم في مجال التوعية في إطار الدولة في عام 2007، كان هناك مبادرات جديدة في نطاق الصحة العمومي وتبرز أيضا الحملات المرتبطة بتشجيع أساليب الحياة الصحية.

إن الصورة العامة لصحة السكان الإسبان هي الصورة المعتاد عليها في المجتمعات المتقدمة بحيث نجد في إسبانيا أعلى معدلات العمر المنتظر في الاتحاد الأوروبي وزيادة معتبرة في عدد مرضى الأمراض المزمنة المكتشفة بسبب تحسن موارد التشخيص المبكر – التي تسمح بمواجهة أمراض كانت بالأمس صعبة التشخيص – ولكن رجع الارتفاع أيضا إلى عوامل أخرى من ضمنها تلك المرتبطة بشيخوخة السكان (ظهور أمراض تدهور الجسد مثل التهاب المفاصل وانخفاض القدرات العقلية والحركية والبصرية والسمعية) بالإضافة إلى أحوال الحياة (من بينها البيئة والتغذية وركود الحركة وسرعة الحياة).

أدى التحسن في التوعية إلى نشر التقارير الأولى حول النوع والصحة التي تساهم في إلقاء الضوء على التباين في الظروف الصحية والطلب الصحي بين الرجال والنساء. كما أوضح ظهور الأطلس المحلي الإسباني لوفيات السرطان وجود تباين إقليمي ملاحظ في انتشار هذا المرض حيث يبدو أن هذه الاختلافات ترتبط بعناصر بيئية وبأساليب حياة معينة، غير أنه من اللازم التعمق أيضا في تحليل علاقتها بأحوال نشاط مختلف الخدمات الصحية.

موارد واستخدام النظام الصحي

رغم أن المعلومات حول موارد واستخدام النظام الصحي لا تسمح حتى الآن بالحصول على صورة واضحة لإجمالي أساليب عمل النظام القومي للصحة، فإن العديد من المؤشرات مثل زيادة ضغط العمل في خدمات الطوارئ في المستشفيات وزمن الانتظار المرتفع تظهر وجود أوضاع عدم توافق بين احتياجات السكان الأكثر تعدادا وشيخوخة وقدرة النظام على سد هذه الاحتياجات من خلال الموارد المتاحة. ولقد خضعت جودة العناية الصحية للعديد من

المتمثل في ظهور أشكال وآليات جديدة للائتمان مثل القروض السريعة أو توحيد الديون بجانب الزيادة في الاستدانة من أجل شراء المساكن يجب أن تصحبه سلسلة من إجراءات التوعية والتأهيل والتربية المالية تتيح تلافي أوضاع استدانة الأسر التي تخطت الحدود.

ظهرت طوال عام 2007 سلسلة من الإنجازات التشريعية التي يبرز من بينها، في المجال العام لحماية حقوق المستهلكين والمستعملين، التصديق على النص المعاد صيغته للقانون العام للدفاع عن المستهلكين والمستعملين، وفي المجال الخاص كان سن قانون التجارة عن بعد في الخدمات المالية للمستهلكين أو القانون الذي ينظم عقود السلع العينية. كما تم في الشهور الأولى من عام 2008 التصديق على تنظيم النظام الإرادي لحل المنازعات مع المستهلكين والمستعملين خارج نطاق القضاء، ويعد ذالك أول تعديل لهذا النظام منذ خلقه في عام 1993.

ومن بين الأحداث الأكثر أهمية في هذا العام والمتعلقة بأمان المستهلكين بسبب دويه الاجتماعي في أغسطس 2007 كان سحب ألعاب لشركتين دوليتين من الأسواق، وهي أحداث، لما للعولمة المتزايدة للأسواق، تبرز الحاجة إلى تدعيم التنسيق بين السلطات والهيئات المسئولة عن مراقبة أمان وسلامة تصميم المنتجات.

الصحة ونظام الرعاية الصحية

يواجه نظام الرعاية الصحية الإسباني، كغيره من أنظمة دول الجوار الأوروبي، ضرورة الرد على المتغيرات الاجتماعية – السكانية الناتجة عن الشيخوخة والتصاعد المتزايد للمنتفعين الممكنين من النظام. وذالك لتأثير الهجرة ودور المرأة بالإضافة إلى تحديات أخرى مثل الحاجة إلى ترشيد القرارات حول التكنولوجيات الحديثة للعلاج. وفي هذا السياق يتزايد تحدي التوفيق بين توسيع العرض وجودته، خاصة في إطار عدم المركزية الذي يتحرك فيه نظام الرعاية الصحية.

إن التخطيط في نظام معقد التركيب كهذا شيء أساسي، ولهذا كان تحسين التوعية شرط سابق لوضع أي برنامج لتحسين الجودة. ومن أجل ذالك تمت في عام 2007 مراجعة خطة 2006 للجودة بميزانية تصل إلى 55 مليون يورو بهدف توفير الموارد

الساحلية التي تمثل 7% من مساحة البلاد ولكن يتركز فيها الـ 44% من السكان فتخضع لضغوط الاستخدامات العمرانية وبشكل يدعي أكثر إلى الانشغال في منطقة طوق البحر المتوسط. كما أثر تغير استخدام الأراضي على المناطق الزراعية الأكثر إنتاجا فتقهقر كنتيجة لذالك النشاط الزراعي إلى أراضي أقل جودة تتطلب كميات أكبر من المياه والمخصبات. هذا ويوجه الـ 46% من الأراضي غير الطبيعية في إسبانيا إلى الإسكان والخدمات والاستخدامات الترفيهية والـ 37% للقطاعين الصناعي والتجاري. ومن أجل الإدارة الجيدة للمدن، من الضروري اعتبار الأراضي العمرانية كشيء واحد والتنسيق بين السياسات وتحليل تأثيرها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن الاستراتيجية الإسبانية للتنمية البيئية الموجهة لضمان استمرارية القدرة الاقتصادية وتخفيض استهلاك رأس المال الطبيعي وزيادة التلاحم الاجتماعي والمساهمة في تنمية البلدان الأقل حظا تهدف إلى البدء في إجراءات معينة لتحسين قدرة الأراضي الإسبانية على تحمل أنشطة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الاستهلاك وحماية المستهلكين والمستعملين

كانت حركة استهلاك الأسر واحدة من أهم العوامل المهمة للنمو الاقتصاد في السنوات الأخيرة. صاحب هذه الأهمية سلسلة من المتغيرات في ملامح استهلاك الإسبان أعطى لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي عناية خاصة خلال عام 2007 في تقريره رقم 2008/1 حول النماذج الجديدة للاستهلاك حيث تبرز المتغيرات المهمة في العادات الاستهلاكية للأسبان في السنوات الأخيرة مثل تنوع أساليب الحياة وكون ملامح الاستهلاك ملامح فردية ويرتبط ذالك بارتفاع المستوى التعليمي والوعي في سياق من الحضور المتصاعد للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات بالإضافة إلى ظهور أماكن جديدة للشراء ووسائل جديدة للدفع بما في ذالك الأهمية المتزايدة للخضوع إلى الاقتراض لتمويل شراء السلع الاستهلاكية.

وفي السياق الاقتصادي العام، كان هذا الاتجاه الأخير الخاص بملامح استهلاك الأسر الإسبانية واحد من المظاهر الداعية للانشغال. إن الوصول إلى ذروة الاقتراض من أجل الاستهلاك

البيئية التي تؤخذ في الاعتبار في السياق الأوروبي ومن حيث بعض المشكلات المتكررة في مجال البيئة مثل تلوث الجو أو الإنتاج المتزايد للنفايات أو الضغط المتزايد على السواحل بالإضافة إلى تأثير الطراز الحالي للبنية التحتية والنقل على استمرارية الحفاظ على البيئة في الأراضي الإسبانية.

وفي الوقت الحالي هناك العديد من الضغوط البيئية وفي نفس الوقت هناك علامات إيجابية للتغير. وهكذا قامت إسبانيا بزيادة توليدها للطاقة بين عامي 2005 و 2006 بانخفاض في الوقود الأحفوري وارتفاع في الطاقة النووية والمتجددة كما انخفض الطلب على الطاقة بسبب الأحوال الجوية الطيبة خلال العام السابق ولكن أيضا بسبب تحسن فاعلية الطاقة في بعض القطاعات الإنتاجية. كما تحافظ إسبانيا على ثرائها الكبير في التعدد الحيوي فسجلت في السنوات الأخيرة زيادة في عدد المناطق الطبيعية وفي إجمالي الأراضي المحمية.

تقع إسبانيا بين البلدان المواجهة لأكبر الصعوبات في الوصول إلى الحد الأدنى الموضوع لسنة 2010 من حيث انبعاث الملوثات طبقا لتشريع اللجنة الأوروبية رقم 81/2001 الخاص بالملوثات الحمضية والقلوية، كما سجل انبعاث الغازات المسببة للانحباس الحراري حتى عام 2006 اتجاها للتصاعد وصل في ذالك العام إلى 50,6% أكثر من المسجل في عام 1990 (رغم أن هذا الرقم يعني انخفاضا 2,6% بمقارنة بالمسجل في عام 2005). ومن ضمن المشكلات البيئية الأخرى كان التزايد المتصاعد في المخلفات الصلبة للمناطق العمرانية (RSU) الذي وصل في عام 2005 إلى متوسط 1,46 كيلوجرام يوميا لكل شخص، ويتم حمل معظم هذا النوع من المخلفات (47%) إلى مقالب القمامة في حين لم يمثل حرق القمامة لتوليد الطاقة أو تصنيف المخلفات للاستفادة منها إلا 7% في الأول و11% في الثاني.

ومن جهة أخرى، يعود إلى ديناميكية النمو التوسعي للمدن الأوروبية الزيادة المسجلة في إسبانيا لمساحة الأراضي غير الطبيعية التي ازدادت بين عامي 1987 و2000 بنسبة 30% وزاد هذا الاتجاه احتدادا منذ عام 2000، وطبقا لأرقام الاوروستات، هناك 2,5 مليون هكتار من الأراضي غير الطبيعية في إسبانيا وهو ما يمثل 5% من مساحة البلاد. وتزداد المشكلة احتدادا في المناطق

في تحسين جودة المساكن حديثة التشييد، ولكن يجب أن لا ننسى أن مجمل المساكن القديمة وسيئة الأحوال لازال هناك متحديا سياسات تجديد واستعادة الأماكن العمرانية المتردية المرتبطة بشكل وثيق بعملية انقسام المجتمع حسب منطقة السكن.

وفي هذا الشأن، يجب أن نذكر أن المشكلات في الحصول على مكان للمعيشة مناسب ويمكن الوصول إليه ترجع إلى أن جزءا كبيرا من السكان يعيشون في مساكن جودتها أقل من المأمول أو لا تتوافق مع احتياجاتهم مما يؤدي إلى تداعي رفاء معيشتهم خاصة في حالة فئات ضعيفة معينة من السكان مثل المسنين والمعاقين – خاصة هؤلاء الذين تمنعهم إعاقتهم من الحركة في المسكن أو من أجل الوصول إليه – وكذالك هو الحال في المنازل التي يعيش فيها شخص واحد له دخل محدود وهو وضع يؤثر خاصة على الشباب، وكذالك المنازل التي يعيش فيها أحد الوالدين فقط في صحبة أبناءه المعالين وعادة ما تكون المرأة هي راس العائلة. ولهذا، من الضروري الإشارة إلى أهمية اتخاذ السياسات العمومية للإسكان في الاعتبار لخصائص هذه الفئات من حيث ليس فقط قدرتهم على الحصول على مسكن وإنما من حيث جودة وموائمة مكان معيشتهم.

كما يستوجب موضوع حصول المهاجرين على سكن عناية خاصة من حيث جودة ومناسبة هذا السكن. فقد ظهرت في إسبانيا نفس الظاهرة الحادثة في بلدان أوروبية أخرى عاصر فيها ارتفاع وصول المهاجرين فترات من النمو الاقتصادي مما ساهم في غلاء المساكن في المدن الكبيرة. هذا ويتم تمركز مساكن المهاجرين في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية انقسام المجتمع حسب منطقة السكن وانحصار سكن المهاجرين على مناطق موجودة سابقا تعاني مساكنها من التدهور وسوء الجودة. إن معالجة هذه المشكلات قبل فوات الأوان وإدارتها إذا حدثت هو تحدي يجب أن تواجهه سياسات الإسكان في كل مجالات مسئولياتها وسياسات الاندماج الاجتماعي للمهاجرين.

البيئة والتنمية البيئية

إن إسبانيا هي واحدة من أكثر البلدان في تعددها الحيوي وهي خاصية تحتاج إلى حماية وتحسين أوضاع البيئة في إسبانيا التي يسوء مركزها عند مقارنتها من حيث معظم مؤشرات التنمية

الإسكان

إن إمكانية الحصول على سكن مناسب بالامتلاك أو التأجير هو عنصر مهم من عناصر الأوضاع الاجتماعية من حيث جودة ورفاء المعيشة. وفي حد رأي المواطنين، هذا هو أول المظاهر التي تستحق عمل أولوي من قبل الإدارات العمومية.

يرتبط تفضيل عملية تملك المسكن على إيجاره كاتجاه غالب للحصول على سكن في إسبانيا بأوضاع سوق البيع والشراء للوحدات السكنية. وعلى هذا النحو في سنة 2007، رغم تصاعد الاتجاه نحو خفض سرعة نمو الأسعار، فقد استمرت عملية الحصول على سكن في تدهورها وازداد بشكل ملاحظ معدل استدانة الأسر. أصبحت أسعار المساكن معتدلة بفضل الضغط الأقل للطلب لأن السكن خفض من جاذبيته كوسيلة للاستثمار ولكن في نفس الوقت ساءت شروط الحصول عليه بسبب ارتفاع أسعار الفائدة. تطلبت هذه الأحوال تعديلا في أوضاع عرض المساكن الجديدة أمام أول أعراض العرض الزائد عن حاجة السوق.

ومن جهة أخرى، لم يمثل الإيجار بديلا يمكن أن يعتمد عليه الأشخاص دون موارد لشراء المسكن وذالك لضئالة العرض الحر أو المحمي وغلاءه نسبيا. كما لم يستطع ارتفاع عدد المساكن المحمية رسميا في الفترة الأخيرة الرد على الطلب الذي يفي بالشروط الموضوعة من أجل إعطاء هذا الشكل من السكن حيث فاق الطلب بشكل كبير العرض الموجود.

في مواجهة هذا السياق من الصعوبات المتزايدة التي يجدها طالبي السكن المنخفضة قدرتهم الاقتصادية في الحصول على سكن وأمام انخفاض سرعة القطاع العقاري وقطاع الائتمان، تم البدء في هذا العام في العمل بعدة تعديلات تشريعية مثل تعديل قانون الائتمان العقاري وإدخال تخفيضات في ضريبة الدخل على الأشخاص العينيين بسبب الإيجار بالإضافة إلى آليات جديدة منصوص عليها في التعديل الحديث في خطة الدولة للإسكان وإلى سياسات عمومية أخرى لتشجيع العرض والطلب للتأجير أو التمليك أو التجديد.

من ناحية الرفاء المعيشي، كانت جودة مجمل الوحدات السكنية موضوعا في غاية الأهمية لم يتم أخذه في الاعتبار بشكل كافي. غير أن تطبيق القواعد التقنية للبناء، مما لا شك فيه، سيساهم

تفوق الطلاب، وأخيرا، خفض التباين الإقليمي المتعلق بتقدم وتفوق الطلاب.

هذا ويعاني النظام التعليمي في مراحله غير الإجبارية من اشتراك منخفض للشباب الإسبان في التأهيل المهني الأولي بالمقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الـ 27 كما يعاني من انخفاض عدد الطلاب في دراسات العلوم التجريبية والتقنية في سياق تلعب في هذه الدراسات دورا أساسي في مساعدة النمو الاقتصادي في البلدان الأكثر تقدما. ولهذا يجب على إسبانيا الاستمرار في بذل الجهود من أجل زيادة مشاركة السكان في التأهيل المهني ورفع جودة ومرونة التأهيل المهني الأولي بتحسين هامشه وجاذبيته بين أصحاب الأعمال. كما أن عليها محاولة الحد من الانخفاض في عدد الطلاب الجامعيين في الدراسات المرتبطة بشكل كبير بالعلوم والتكنولوجيا وذالك بزيادة جاذبيتها وتحسين متوسط معرفة الطلاب بالعلوم والرياضيات خلال فترة التعليم الثانوي. كما أن ارتفاع حدة المنافسة بين الجامعات بسبب انخفاض الطلب قد أظهر الحاجة إلى قيام سوق المؤهلات الجامعية في إسبانيا بزيادة تشددها في المتطلبات والعمل والتنسيق والجودة والمرونة والفاعلية.

ومن وجهة النظر التشريعية، كان هذا العام الدراسي هو عام البدء في تطبيق القانون العضوي للتعليم LOE الذي بدأ العمل به في هذا العام في الصفين الأول والثاني من المرحلة الابتدائية والصفين الأول والثالث من المرحلة الثانوية. ولقد تناول القانون أيضا تنظيم دراسة البكالوريا وسيدخل بالعمل في هذه المرحلة في العام الدراسي القادم. أما في المستويات الجامعية، فقد كان النشاط التشريعي في عام 2007 كثيفا بشكل خاص. حيث لم يتم التصديق فقط على تعديلات القانون العضوي للجامعات لسنة 2001 وإنما تم أيضا وضع التنظيم الجديد للدراسات الجامعية الرسمية والنظام الجديد لتأهيل المدرسين الموظفين الذي يحل محل النظام المعمول به حتى الآن. كما تمت في هذا العام الموافقة على تكوين لجنة لوضع ملامح الإطار الإسباني لمؤهلات التعليم العالي غير أن المهلة المتاحة لهذا لم يتم احترامها ولم تتكون هذه اللجنة حتى الآن.

40,7% من الرجال بعدم استطاعة استخدام الحاسب رغم أن الـ 17% من النساء والـ 18,8% من الرجال يصرح بأنه يستعمله ويعتبر نفسه مستخدم متقدم) والمشاركة المهمة (ما يقرب من 40%) في الأنشطة الاجتماعية.

يصاحب تشعب الرعاية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية المتغيرات الاجتماعية – السكانية من خلال التعديلات التي من الضروري أن تخضع لها عملية التأقلم بصفة مستمرة: يدل على ذالك بشكل واضح خلق نظام رعاية المعتمدين على الغير أو التصديق على القانون المتكامل للمساواة الفعلية بين النساء والرجال وهما مبادرتان نذكرهما لأنهما من أهم مبادرات هذا العام في هذه المجالات، غير انه من الممكن ملاحظة بالإضافة إلى نواحي التقدم نقاط ضعف في معظم نواحي السياسات التي يتحدث عنها هذا الفصل والتي سنتناولها بالتحليل في الأجزاء التالية. أخر أجزاء هذا الفصل يتناول الأوضاع من حيث التلاحم والاندماج الاجتماعيين وهو شي مناسب في عام مثل عام 2007 الذي تم إعلانه عاما أوروبيا للمساواة في الفرص.

التعليم

إن تحسن أوضاع التعليم في إسبانيا هو مفتاح التقدم نحو المعرفة والنمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي ولهذا فهو واحد من أهم الموضوعات التي ينشغل بها المجتمع الإسباني وهو أحد المجالات التي تتطلب بذل جهود أكبر في الوصول إلى إجماع في الرأي حوله.

إن إسبانيا هي واحدة من أكثر البلدان الأوروبية التي يجب أن تبذل مجهودا كبيرا للوصول إلى أهداف لشبونة في مجال التعليم والتأهيل حيث تسجل معدلات عالية من الطلاب المظهرين لأسوء النتائج في المادتين الأساسيتين (القراءة والرياضيات) خاصة فيما يتعلق بالقراءة، كما أن بها واحد من أعلى معدلات الانقطاع المبكر عن الدراسة وبها أدنى معدلات السكان من الشباب المتمين للتعليم الإجباري. بالإضافة إلى ذالك، لا يجب على النظام التعليمي الإسباني فقط بذل أقصى مجهوداته لتحسين هذه النتائج وإنما أيضا عليه مواجهة واقع تعليمي يتطلب في مراحله غير الجامعية زيادة في جودة التعليم وتوزيعا أكثر توازنا للطلاب من أصل أجنبي وتحسين

وهما بلدان مستقبلان للمهاجرين منذ حوالي نصف قرن ومرت سياستهما في الهجرة بمراحل عديدة. وتوجد إسبانيا وسط عملية تشرب مكثف لظاهرة الهجرة وينعكس ذالك مع مرور الوقت في مشاكل ليست فقط في سوق العمل أو الاستهلاك أو الاقتصاد عامة، أي ما عالجنا في الفصلين السابقين، وإنما أيضا في كل مجالات الحياة العامة والسياسات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ما تحدثنا عنه سابقا، بعد عقد كامل من هبوط معدل المواليد بدا أن ذالك سيتحول إلى عنصر هيكلي يصوب نحو سقوط في عدد السكان، عاشت إسبانيا منذ سنة 1999 ارتفاعا طفيفا في المواليد دون أن يعني ذالك تغيرا مهما في الاتجاهات السائدة أو تعويضا للاتجاه نحو الشيخوخة. إن الزيادة في عدد المواليد في أقاليم بعينها وزيادة السكان من الأطفال بشكل غير منتظر ظاهرة تستحق العناية في التخطيط والتوقعات وتوفير الخدمات العمومية.

بجانب الهجرة، كان المحور الآخر للتغير الاجتماعي – السكاني الواجب اعتباره هو تغير دور المرأة في المجتمع بشكل موازي لمشاركتها في سوق العمل وهو ما تناولناه في الفصل السابق. يجب أن نأخذ في الاعتبار أن الـ 57% من المواليد هم أبناء لامرأة عاملة. إن الجمع بين تكوين أسرة والحصول على عمل هو أمل يتطلع إليه الرجال والنساء في عصرنا على السواء وإن كان بدرجات مختلفة غير أن الصعوبات الثقافية والعملية التي تحيل دون ذالك يبدو أنها أكثر أمام المرأة. وهذا هو الذي أدى إلى تحول التوفيق بين العمل والأسرة إلى شاغل أساسي للمجتمع ولجدول أعمال السلطات العمومية الذي تحتل فيه المساواة في الفرص بين النساء والرجال مركزا مهما.

وفي نهاية هذه المقدمة نأخذ في الاعتبار بعض المؤشرات التي يمكن أن تساهم في تكوين فكرة حول التنمية الاجتماعية المحققة في إسبانيا من حيث رأس المال الاجتماعي ومشاركته في مجتمع المعرفة والعلوم وهي مؤشرات تساعدنا في الحكم على مدى التقدم ونواحي الضعف في هذا المجال. من بين البيانات التي جمعناها يجب ذكر المشاركة الضئيلة للسكان من البالغين في أنشطة التعليم الرسمي ولكن هناك نسبة عالية من المتعلمين بصورة ذاتية (تعليم غير رسمي)، كما يجب ذكر الانتشار غير الكافي لاستخدام السكان البالغين للتكنولوجيات الحديثة (يعترف الـ 47.6% من النساء و الـ

وأخيرا، من بين الاتجاهات التي تؤثر على الأوضاع الاجتماعية للبلاد يجب أن نبرز الدفعة التي اكتسبتها في السنوات الأخيرة المبادرات في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات وهي تمس بشكل مباشر موضوعات ترتبط بالواقع الاجتماعي الذي يتحدث عنه هذا الفصل (البيئة والمساواة في الفرص بين الرجال والنساء والإعاقة وغيرها من الشئون). ولقد تم في عام 2007 تقدم مهم بالتوقيع على الاتفاق المتعلق بالمسئولية الاجتماعية للشركات والذي تم الوصول إليه في إطار الحوار الاجتماعي بين الحكومة وممثلي فئات المجتمع.

التغير الاجتماعي – السكاني والتنمية الاجتماعية

إن المتغيرات الاجتماعية – السكانية التي مرت بها إسبانيا في السنوات الأخيرة تتفق، وإن كان لها ملامحها الخاصة البارزة، مع الاتجاهات الغالبة في السياق الأوروبي. أصبحت شيخوخة السكان اتجاه لا رجعة منه بحيث يبرز في إسبانيا الحجم الهائل لأجيال "انفجار المواليد" Baby boom التي في عمر النضوج الآن، وبجانب العمر المنتظر الأعلى بكثير من المتوسط ستحتد في المستقبل غير البعيد أوضاع الشيخوخة في إسبانيا بشكل يفوق بلدان الاتحاد الأوروبي. إن ارتفاع العمر المنتظر وشيخوخة السكان ظاهرتان يجب إدراجهما داخل أعظم منجزات مجتمعاتنا، وفي نفس الوقت تضعانا أمام تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تتطلب تغييرا في كثير من أبعاد السياسات العمومية خاصة تلك المتعلقة بمجال الرعاية الاجتماعية وهو الأمر التام معالجته في السنوات الأخيرة.

ومن جهة أخرى، غير النمو السكاني غير المنتظر والسريع والكثيف بسبب تأثير الهجرة في السنوات الأخيرة بشكل غير عادي من تركيب المجتمع الإسباني حيث وصل الأجانب إلى تمثيل 10% من السكان. وما ذالك إلا علامة أخرى على الرفاهية والتنمية الاجتماعية لأن كل مجتمعات الاتحاد الأوروبي القديم عندما كان أعضاءه خمسة عشر قد أخذت في استقبال المهاجرين بشكل متصاعد كلما أخذ اقتصادها في النمو. إن الأمر الذي يجعل من إسبانيا مختلفة بشكل أساسي في هذا المجال هو كثافة سرعة نمو عدد المهاجرين حيث وصلت في خمسة عشر عاما إلى مستوى مشابه فى نسبة المهاجرين لما هو عليه الحال فى فرنسا أو ألمانيا

الاجتماعي لاستراتيجية لشبونة (نشير إلى هذه المؤشرات عند الحديث عن التعليم والتأهيل المستمر) ومن أجل تسهيل التنسيق في الوفاء بالأهداف في مجال الرعاية الاجتماعية والاندماج الاجتماعي (وهو ما يمس الصحة والعناية طويلة الأجل والمعاشات والاندماج الاجتماعي).

يفتتح الفصل في جزءه الأول فكرة عامة حول الأهمية المكتسبة لأهداف التدعيم الاجتماعي (المنصوص عليها في الاستراتيجية الإسبانية للنمو الممكن تدعيمه تماشيا مع الاستراتيجية الأوروبية في هذا الشأن) كجزء لا يتجزأ من مفهوم الرفاء المعيشي للأجيال الحاضرة والقادمة.

وهناك ضرورة أخرى ليست أقل في الأهمية وهي ضرورة تقييم هذا الرفاء المعيشي من حيث وفاءه باحتياجات المجتمع بعد الوصول إلى مستوى متقدم جدا في معرفة الحقوق وفي تطوير آليات الرعاية. ومن هذا المنطلق يجب التعمق في تحليل طريقة عمل أنظمة التعليم والصحة والخدمات العمومية وخدمات مجتمع المعرفة أو قدرة نظام المعاشات والنظام الجديد لرعاية المعتمدين على الغير على تغطية المخاطر المرتبطة بالشيخوخة وبفقد الاستقلال الشخصي أو التفاعل بين كل هذه السياسات من أجل بناء مجتمع أكثر اندماجا وتلاحما. ومن هنا كان في غاية الأهمية تحسين آليات تقييم كفاءة وفاعلية السياسات العمومية، فقد تم في عام 2007 إحراز تقدم يستحق الذكر في هذا المجال كالبدء في تشغيل وكالة الدولة لتقييم الخدمات العمومية وجودتها وفي نشر أول تقاريرها.

يؤكد واحد من أول تقارير مرصد جودة الخدمات العمومية الأهمية التي يعطيها المواطنون لمعظم النواحي التي نقوم بتحليلها في هذا الفصل مثل السكن والرعاية الصحية والتعليم. ومع ذالك، ورغم التقدم المسجل في السنوات الأخيرة في أنظمة الاستعلامات الإحصائية، فلازال تحليل هذه السياسات يصطدم بحائل يتمثل في نواحي نقص تتعلق بعدم إتاحة أو تجانس المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالنشاط والإنفاق على مختلف المجالات بالإضافة إلى التأخر، في بعض الأحيان لسنوات، في نشر استنتاجات هذه المؤشرات. وهذا يمثل عائقا أمام تقييم مجالات وفاعلية السياسات وخاصة في تقرير مثل هذا يقوم بتقييم العام السابق مباشرة على نشره، وهذا ما سنبرزه في كل جزء من أجزاء هذا الفصل.

المستخدمين لتسمية هذا الفصل خلال السنوات الخمس عشرة سنة السابقة- يتغير بشكل غير عادي مع مضي الزمن والمؤشرات أو مع تغير الإطار الجغرافي الذي يستخدمان فيه.

وينتهي هذا الجزء التقديمي بتوضيح المتغيرات الاجتماعية – السكانية الحادثة في الأعوام الأخيرة والتي أثرت على كل مجالات النشاط الاقتصادي والعمالي والاجتماعي ولذالك تصلح كإطار للاتجاهات والمبادرات الحديثة في تشعب السياسات الاجتماعية والخاصة بالرعاية الاجتماعية.

رفاء المعيشة والرفاهية من الناحية المقارنة

إذا أخذنا في الاعتبار أن الحد الأدنى من عتبات الرفاهية الاجتماعية يقترب من المعايير التي تقوم بقياس "التنمية البشرية" من خلال مؤشر التنمية البشرية الذي تعده الأمم المتحدة فإن إسبانيا تشغل مركزا - (13) - أفضل من معظم الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فتتفوق على بلدان ناتجها المحلي الإجمالي لكل نسمة أعلى بكثير من مثيله في إسبانيا وعلى بلدان لأنظمتها في الرعاية الاجتماعية تقليد عريق وأكثر تطور. إن المركز الجيد نسبيا لإسبانيا يرجع بشكل كبير إلى العمر المنتظر المرتفع جدا عند الولادة. وإذا اعتبرنا أن ما يسمى "مؤشر تدعيم النوع"[2] يساعد على تكوين فكرة حول أوضاع البلاد من حيث مستوى المساواة الفعلية بين الرجال والنساء فيتحسن موقع إسبانيا ويصل إلى المركز الثاني عشر، فبعد مرور العام الأول على القانون العضوي رقم 2007/3 الخاص بالمساواة الفعلية بين النساء والرجال لا يمكن أن يكون ذالك إلا حافزا للاستمرار في بذل الجهود في هذا الاتجاه ولتقييم نتائج القانون المتاحة في كل المجالات.

غير أننا، لكي نكون فكرة يقينية حول الأوضاع الاجتماعية في إسبانيا، يجب أن نلجأ كما هو عليه الحال في العديد من أجزاء هذا الفصل إلى المقارنة داخل سياقنا الأكثر قربا وهو الاتحاد الأوروبي من خلال المؤشرات المصدق عليها من أجل متابعة البعد

[2] هو واحد من المؤشرات الثابتة المنصوص عليها في تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ويتكون من النسبة المئوية للنساء الأعضاء في البرلمان ونسبة النساء في الوظائف القيادية والمهن الحرة والتقنية بالإضافة إلى مقارنة أجر الرجال بأجر النساء.

رفاء المعيشة والرعاية الاجتماعية

رفاء المعيشة والتنمية الاجتماعية

إن الأوضاع الاجتماعية من حيث رفاء ورفاهية المعيشة ترتبط بشكل وثيق بالمتغيرات في الاقتصاد وفي سوق العمل التي حللناها في الفصلين السابقين. وكذالك ترتبط السياسات الاقتصادية والعمالية والاجتماعية بعضها ببعض ويجب أن تستند كل منها على الأخرى. ويجب على إسبانيا، مثل كل الدول المتقدمة، أن تواجه التحديات التي يطرحها نمو وتعدد السكان المرتبطان بمظاهر مثل الهجرة والشيخوخة وطول العمر المنتظر وانخفاض معدل المواليد والتغيرات في بنية الأسرة وطرق التعايش والتأقلم في مجتمع المعرفة والعلوم.

وفي هذا السياق وأكثر من أي وقت مضى، تخضع القدرة التوزيعية للسياسات الاجتماعية التي نحللها في هذا الفصل للتجربة، فعليها التوفيق بين مبادئ مثل عمومية سلسلة واسعة من الرعايات والخدمات والقدرة على الحصول عليها ملائمتها وجودتها وقدرتها على الاستمرار.

قبل معالجة الأحداث والاتجاهات والمبادرات الحادثة في عام 2007 على المستوى القومي للسياسات الاجتماعية، يبدأ الفصل بتناول موضع إسبانيا في السياق الدولي فيما يتعلق بالمعايير المستخدمة عادة في الحكم على الأوضاع الاجتماعية في البلدان. كما يجب أن نضع في الحسبان أن معنى مفهومين مثل رفاء المعيشة والرعاية الاجتماعية – نستخدم هنا نفس المصطلحين المرجعيين

تطور يوميات العمل المتفق عليها حسب القطاعات، 2001 - 2007

قطاعات إنتاجية	2001	2007*	الفارق 01 - 07
إجمالي	**1.758,7**	**1.747,4**	**–11,3**
زراعة	1.776,6	1.755,2	–21,4
صناعة	1.764,3	1.752,2	–12,1
تشييد	1.757,5	1.745,0	–12,6
خدمات	1.753,0	1.744,8	–8,1

* بيانات مارس 2008.

المصدر: : وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *إحصائية الاتفاقات الجماعية*.

الإضرابات القائمة، 1998 - 2007

(أهم الصفات)

أعوام	إضراب	مشاركون	يوميات عمل غير منفذة	مراكز العمل المدعوة للإضراب		مراكز العمل المتأثرة	
				إجمالي المشتركين	إجمالي العمال	إجمالي المشتركين	إجمالي العمال
1998	618	671.878	1.263.536	118.642	1.906.995	56.695	1.493.668
1999	739	1.125.056	1.477.504	91.388	2.463.242	70.333	2.005.513
2000	727	2.061.349	3.577.301	722.129	6.096.555	578.672	5.380.646
2001	729	1.242.458	1.916.987	574.648	5.885.927	293.354	3.288.188
2002	684	4.528.210	4.938.535	2.063.113	17.390.775	1.603.767	15.361.933
2003	674	728.481	789.043	587.485	4.702.704	276.187	2.548.416
2004	707	555.832	4.472.191	74.615	1.607.051	67.435	1.346.916
2005	669	331.334	758.854	42.055	1.454.336	21.975	967.740
2006	779	499.240	927.402	130.298	1.504.155	108.232	1.201.288
2007	626	431.827	1.024.244	39.629	1.229.704	36.830	1.093.130

المصدر: : وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *نشرة إحصائيات العمل، مارس 2008*.

حوادث العمل حسب القطاعات ونسبة الخطورة, 2007

(عدد الحوادث المؤدية إلى التغيب عن العمل و التغير السنوي في مؤشر تكرارها بالنسبة المئوية)

	إجمالي		طفيفة		خطرة		أدت إلى الوفاة		ألسكان المشتركون في الضمان الاجتماعي
	عدد الحوادث	تغير مؤشر التكرار	عدد الحوادث	تغير مؤشر التكرار	عدد الحوادث	تغير مؤشر التكرار	عدد الحوادث	تغير مؤشر التكرار	
زراعة	34.991	3,6	34.316	3,7	595	–5,7	80	28,6	1.109.668
صناعة	239.566	–3,9	237.292	–3,9	2.118	–2,1	156	–24,9	2.451.940
تشييد	253.222	–3,3	249.910	–3,3	3.030	–0,4	282	–7,9	1.986.614
خدمات	406.572	–3,3	403.256	–3,3	2.990	–6,6	326	–22,4	10.509.711
إجمالي	**934.351**	**–3,5**	**924.774**	**–3,5**	**8.733**	**–3,9**	**844**	**–15,7**	**16.057.933**

المصدر: : وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *إحصائية حوادث العمل*. المعهد القومي للحوادث و الصحة في العمل، *ملخص حوادث العمل*.

المرتب المتفق عليه، مكاسب كل أجير و مؤشر ازدياد أسعار السلع الاستهلاكية، 2002 2007

(معدل التغير السنوي)



* بيانات مؤقتة (اتفاقات مسجلة حتى مارس 2008)

المصدر: : وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *إحصائية الاتفاقات الجماعية* و المعهد القومي للإحصاء، *المحاسبات القومية لأسبانيا و مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية*.

تطور الزيادة في الأجور حسب القطاعات، 2003 - 2007

	إجمالي	زراعة	صناعة	تشييد	خدمات
مبدئي					
2003	3,5	3,7	3,2	4,7	3,3
2004	3,0	3,7	2,9	3,4	2,9
2005	3,2	3,7	3,0	2,9	3,2
2006*	3,3	3,9	3,3	3,0	3,3
2007*	3,0	3,4	3,0	3,6	2,9
تم مراجعته					
2003	3,7	3,8	3,5	4,8	3,5
2004	3,6	4,0	3,6	4,4	3,4
2005	4,0	4,2	4,1	4,5	3,9
2006*	3,6	4,1	3,7	3,6	3,5
2007*	4,1	4,3	4,2	5,6	3,8

* بيانات من مارس 2008

المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية، *إحصائية الاتفاقات الجماعية*.

- تقوية نظم التأمينات الاجتماعية التكميلية و تحليل المشكلات التي تعوق تنفيذ المتفق عليه في المباحثات الجماعية و تحفيز الآليات المهمة للتوفير و الاستعداد.	للشركات الصغيرة و المتوسطة CEPYME في يوليو 2006). - مد مهلة تأقلم لجان المراقبة على صناديق معاشات العمالة و تأقلم بعض الالتزامات مع المعاشات	- المرسوم الملكي رقم 2005/16 في 30 ديسمبر الذي يعدل النظام الانتقالي للجان مراقبة صناديق معاشات العمالة (...). - الأمر الوزاري رقم 2006/3433 في 2 نوفمبر حول الظروف التقنية الخاصة الممكن تطبيقها على عقود التأمين وصناديق المعاشات التي تستخدم آليات دفع معاشات عند التقاعد.
لجان المتابعة و التقييم - خلق لجنة و المتابعة و التقييم بهدف وضع الأولويات و الجدول الزمني و منهج العمل لتناول بعض الموضوعات. - تقييم الإجراءات المتخذة كنتيجة للحوار	- الاتفاق الذي من خلاله تقام قواعد العمل من أجل الإجماع و الحوار الاجتماعي (لجنة متابعة الحوار الاجتماعي في مارس 2005) - بيان يتناول المسئولية الاجتماعية للشركات (لجنة متابعة الحوار الاجتماعي في مارس 2005)	
موضوعات ذات صفة أفقية	- اتفاق حول المسئولية الاجتماعية للشركات (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO و الاتحاد العام للعمال UGT و الرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE و الرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة و المتوسطة CEPYME في يناير 2008).	

المصدر: إعداد ذاتي.

	- الاتفاق الانتركنفدرالي للمباحثات الجماعية لعام 2005 (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME ة في مارس 2005.). - تمديد العمل بالاتفاق الانتركنفدرالي للمباحثات الجماعية لعام 2005 (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطةCEPYME في يناير 2006.). - الاتفاق الانتركنفدرالي للمباحثات الجماعية لعام 2007 (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME ة في فبراير 2007.). - تمديد العمل بالاتفاق الانتركنفدرالي للمباحثات الجماعية لعام 2007 حتى عام 2008 (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطةCEPYME في ديسمبر 2007).	
مشاركة المتحدثين باسم فئات المجتمع في الهيئات الرسمية - مراجعة آليات مشاركة النقابات العمالية و منظمات رجال الأعمال في الهيئات الرسمية في إطار الاعتراف بها كمنظمات لها أهمية دستورية	لم يتم تناوله	
الضمان الاجتماعي و الرعاية الاجتماعية - القيام بالتعديلات و التحسينات الضرورية لهذا الكيان في إطار تنفيذ ميثاق طليطلة لإعداده للتحديات الاجتماعية – السكانية المستقبلية. - الوصول إلى نظام للرعاية الاجتماعية أكثر عدلا و تكافلا و فاعلية يواصل المساعدة في توفير فرص العمل الجديدة و الثروة و الرفاء المعيشي.	- رفع الحد الأدنى للمعاشات (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO و الاتحاد العام للعمال UGT و الرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE و الرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة و المتوسطة CEPYME في 2004) - اتفاق حول عملية الحماية و الرعاية في الحالات التي يعتمد فيها الأشخاص على الغير (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO و الاتحاد العام للعمال UGT و الرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE و الرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة و المتوسطة CEPYME في ديسمبر 2005). - اتفاق حول بعض إجراءات الضمان الاجتماعي (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO و الاتحاد العام للعمال UGT و الرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE و الرابطة الأسبانية	- القانون رقم 2006/39 في 14 ديسمبر لتحفيز الاستقلال الذاتي ورعاية الأشخاص المعتمدين على الغير. - القانون رقم 2007/40 في 4 ديسمبر للإجراءات في مجال الضمان الاجتماعي. - - - - -

الوقاية من أخطار العمل - إعداد وتطبيق السياسات الفعالة الموجهة للقضاء على الحوادث ولنشر ثقافة الوقاية بين الشركات والعاملين. - التطبيق الصارم للتشريعات السارية والتي في حيز التطوير. - مشاركة المتحدثين باسم فئات المجتمع في عملية رسم وتنفيذ ومراقبة الإجراءات في إطار ما يعنيها	- مؤسسة الوقاية من أخطار العمل. - تأهيل الموظفين المهنيين بالأقاليم ذات الحكم الذاتي. - مراقبة تنفيذ قواعد الصحة العمالية. - خطط الأقاليم ذات الحكم الذاتي للمواجهة. - تغير تطبيقات تشريع خدمات الوقاية. - اتفاق حول بنية واختصاصات المعهد القومي للأمان والصحة العامة في العمل. - قائمة جديدة للأمراض المهنية. - تعريفة جديدة لحوادث العمل والأمراض المهنية. - الاستراتيجية الأسبانية للأمن والصحة في العمل (2007 – 2012)	- المرسوم الملكي رقم 2006/604 لـ 19 مايو الذي يعدل المرسوم رقم 1997/39 لـ 17 يناير الذي يصدق على قواعد خدمات الوقاية من أخطار العمل والمرسوم الملكي رقم 1997/1627 لـ 24 أكتوبر الذي يحدد الحد الأدنى لإجراءات الأمان والصحة للعاملين في مجال التشييد. - المرسوم الملكي رقم 2006/1299 لـ 10 نوفمبر الذي يصدق على قائمة الأمراض المهنية في نظام الضمان الاجتماعي ومعايير الإبلاغ بها وتسجيلها. - قانون رقم 2007/51 لـ 26 ديسمبر ميزانية الدولة العامة لسنة 2008 (تعريفة جديدة لحوادث العمل والأمراض المهنية)
المباحثات الجماعية - إجراءات عمل ممثلي فئات المجتمع لتنمية القدرة على تنظيم المباحثات الجماعية وتغطيتها للعاملين وذلك بمساندة عمومية في مجال ترشيد بنية المباحثات الجماعية والاستفادة المثرية من المضمونات المتناولة - حوار اجتماعي ثنائي الطرفين لتطوير مقدرة تنظيم المباحثات الجماعية والعاملين المعنيين بها والعمل على مقدرة هذه المباحثات على التأقلم مع احتياجات الشركات والقطاعات الإنتاجية وتحسين عملية الإنتاج للوصول إلى آليات لتناول المباحثات الجماعية طبقا لمبدأي الفاعلية والشفافية والتأكيد على دورها الأساسي ليس فقط في تحديد ظروف العمل وإنما أيضا في رسم سياسات العمالة. - الاستمرار في تشجيع الوصول لحل للمنازعات خارج نطاق القضاء.	- عودة مقدرة المباحثات على فرض شروط للإحالة على المعاش بشكل إجباري لتحقيق أهداف مرتبطة بالعمالة (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في 2004). - اتفاق حول التطبيق الجديد لقواعد تغطية العاملين الذين تتناولهم المباحثات (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في 2004). - الاتفاق الثالث الوصول لحل المنازعات خارج نطاق القضاء (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في ديسمبر 2004.). - اتفاق ثلاثي الأطراف لحل المنازعات خارج نطاق القضاء (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطةCEPYME في مارس 2005.).	- القانون رقم 2005/14 في الأول من يوليو حول بنود الاتفاقيات الجماعية المتعلقة بالسن الاعتيادية للإحالة إلى المعاش. - المرسوم الملكي رقم 2005/718 في 20 يونيو الذي يوافق على مد تغطية الاتفاقات.

السياسات الفعالة ودور هيئات الخدمات العمومية للعمالة - تحليل كيف يجب أن يكون عليه تخطيط السياسات الفعالة ودور هيئات الخدمات العمومية للعمالة في ضمان تأثير وفاعلية أعمالها بالإضافة إلى الوقاية المناسبة ضد انعدام فرص العمل: مساعدات وسياسات فعالة. ضمان التعاون والتنسيق المناسبين بين الإدارات وممثلي الفئات الخاصة والعمومية المعنيين	- اتفاق تحسين النمو والعمالة (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في مايو 2006)	- القانون رقم 2006/43 الصادر في الـ 29 من ديسمبر لتحسين النمو والعمالة.
رفع قيمة الهيئات العمالية - تحسين طريقة عملها ومشاركة المتحدثين باسم فئات المجتمع فيها وتناول اختصاصات ودور وطريقة عمل اللجنة الاستشارية القومية للمباحثات الجماعية واللجنة القومية للصحة الوقاية من أخطار العمل والتفتيش العمالي والضمان الاجتماعي	- برنامج أهداف واحتياجات اللجنة الاستشارية القومية للمباحثات الجماعية. - اتفاق تحسين النمو والعمالة (التفتيش العمالي) (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في مايو 2006)	- القانون رقم 2006/43 الصادر في الـ 29 من ديسمبر لتحسين النمو والعمالة.
السياسة الصناعية والبيئة - رسم سياسات صناعية وبيئية تحفز على الاستثمار بمستوى تكنولوجي أعلى بما فيها من إجراءات تساعد على تجنب الانتقال أو إعادة الهيكلة غير الضروريين. - تشجيع مشاركة المتحدثين باسم فئات المجتمع في السياسات الأفقية ودعم تحليل القطاعات الصناعية مراصدٍ متخصصة. - مناقشة تطور الالتزامات وأثر اتفاقية كيوتو على النشاط الإنتاجي وعلى عملية العمالة.	- لم يتم تناوله. - اتفاق إطاري للتعاون من أجل دفع عجلة التنمية والتحديث في القطاعات الصناعية (مراصد قطاعية) (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. الاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في أبريل 2005) - تحويل الحوار الاجتماعي إلى آلية رسمية تتناول أثر الالتزام باتفاقية كيوتو على النشاط الإنتاجي وعلى عملية العمالة (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في 2004).	- المرسوم الملكي رقم 2006/202 في 17 فبراير الذي يضع القواعد لتكوين وعمل موائد الحوار.
الحد الأدنى للأجور المهنية - معالجة عملية مراجعتها في المستقبل على مدى السنوات القادمة ومعايير مراجعة المؤشر العام للدخل ذي التفاعلات المتعددة والتغيرات المهمة في تحديد حجم الحد الأدنى للأجور المهنية	- رفع مبلغ الحد الأدنى للأجور المهنية وترشيد عملية تنظيمه (المؤشر العام للدخل ذو التفاعلات المتعددة) (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في 2004).	- المرسوم الملكي رقم 2004/3 في 25 يونيو والمرسومات الملكي التي تحدد سنويا الحد الأدنى للأجور المهنية.
حق العاملين في الاستعلام واستطلاع الرأي والمشاركة - تحليل جماعي لعملية التغير في التشريع التي تصاحب النظام الأوروبي الأساسي للشركات المغفلة. - تحليل جماعي للمعاملة التشريعية الحالية للحقوق الجماعية في الواقع الجديد للشركات والتغير في التشريع الذي يضع إطارا عاما يتعلق بالاستعلام واستطلاع الرأي بين العاملين في الجماعة الأوروبية	- مشاورات حول مشروع تغير الدرجة القانونية للتشريع الأوروبي رقم 1986/2001 الذي يكمل القانون الأساسي للشركات المجهولة الأوروبية فيما يتعلق بمشاركة العمال. - مشاورات حول تغير الدرجة القانونية للتشريع الأوروبي رقم 14/2002 يضع إطارا عاما متعلقا بالاستعلام واستطلاع الرأي بين العاملين في الجماعة الأوروبية.	- القانون رقم 2004/31 لـ 18 أكتوبر حول إدماج العمال في شئون الشركات المجهولة والتعاونية في أوروبا - القانون رقم 2007/38 لـ 16 نوفمبر الذي يعدل القانون الأساسي للعاملين فيما يتعلق بالاستعلام واستطلاع الرأي بين العاملين فيما يخص حماية العاملين بأجر في حالة عدم الكفاية المادية لصاحب العمل.

ميزان الحوار الاجتماعي 2004 - 2006

إعلان 2004 للحوار الاجتماعي	اتفاقيات وأهم المشاورات المعقودة	تطبيقه في التشريعات
سوق العمل - الوصول إلى اتفاق الجميع في شأن التعديلات القانونية وذات الطبيعة الأخرى بهدف البحث عن التزامات من شأنها توفير الثقة عند العمال والمرونة عند الشركات	- اتفاق تحسين النمو والعمالة (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في مايو 2006). - مشاورات حول مشروع القانون الأساسي للعاملين المستقلين	- القانون رقم 2006/43 الصادر في الـ 29 من ديسمبر لتحسين النمو والعمالة. - القانون رقم 2007/20 الصادر في الـ 11 من يوليو للقانون الأساسي للعاملين المستقلين
توفير العمل للفئات التي تواجه صعوبات - التشجيع بشدة لكل الإجراءات الموجهة لتحفيز توفير العمل للشباب والعاملين من كبار السن والأشخاص المعاقين وغيرهم من الفئات التي تواجه صعوبات في الدخول في سوق العمل. - البحث عن حلول مجمع عليها تشجع اندماج المرأة في سوق العمل وتحسن من ظروف عملها والعمل على التوفيق بين الحياة العائلية والعمل وكل ذلك طبقا لمبدأ المساواة وعدم التفرقة	- اتفاق تحسين النمو والعمالة (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYMEفي مايو 2006) - مشاورات حول مشروع قانون شركات توفير العمل. - بعض المظاهر العمالية والخاصة بالضمان الاجتماعي في مشروع القانون العضوي للمساواة بين النساء والرجال (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT في مارس 2006)	- القانون رقم 2006/43 الصادر في الـ 29 من ديسمبر لتحسين النمو والعمالة. - القانون رقم 2007/44 الصادر في الـ 13 من ديسمبر لتنظيم تشريع شركات البحث عن عمل. - القانون العضوي رقم 2007/3 الصادر في الـ 22 مارس للمساواة الفعلية بين النساء والرجال
عمالة المهاجرين - حوار مخصص لعملية تطبيق قانون الأجانب (خطأ)	- سريان وتطبيق مظاهر عمالية للقانون الوظيفي لحقوق وحريات الأجانب في أسبانيا (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية CC. OO. والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في 2004)	- المرسوم الملكي رقم 2004/2393 في 30 ديسمبر.
الإعداد المهني المستمر - تحليل جميع التعديلات الواجب إدخالها على نظام إعداد العاملين الحالي بهدف تشجيع الإعداد المهني المستمر طوال مدة العمل	- اتفاق حول التأهيل المهني من أجل العمل (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في فبراير 2006) - الاتفاق القومي الرابع للإعداد المهني (بين الحكومة ونقابتي اللجان العمالية .CC .OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الأسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الأسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطة CEPYME في فبراير 2006)	- المرسوم الملكي رقم 2004/2395 في 23 مارس الذي ينظم النظام الفرعي للتأهيل المهني من أجل العمل.

المراكز النسبية لأقاليم الحكم الذاتي بالنسبة للعمالة، 2007

معدل العمالة بين 16 و 64 سنة عمرا في كلا الجنسين		النمو الإجمالي 2001 – 2007 أسبانيا = 7,9 نقطة منوية		
		أقل من أسبانيا (أقل من 7,5 نقطة منوية)	قريب من أسبانيا (7,5 – 8,5 نقطة منوية)	فوق أسبانيا (فوق 8,5 نقطة منوية)
المتوسط في 2007 أسبانيا = %66,6	أكثر من 70	باليباريس قطالونيا نابارّا		أراجون مدريد
	من 65 إلى 70	بالنسيا	مورثيا لاريوخا جاليثيا كاستيا لامانتشا بايس باسكو	كانتابريا كاستيا أي ليون
	من 60 إلى 65	كاناریاس		أستورياس
	أقل من 60		اكستريمادورا	أندالوثيا
معدل العمالة في السن من 16 إلى 64 النساء		النمو الإجمالي 2001 – 2007 أسبانيا = 11,6 نقطة منوية		
		أقل من أسبانيا (أقل من 11,0 نقطة منوية)	قريب من أسبانيا (11,0 – 12,0 نقطة منوية)	فوق أسبانيا (فوق 12,0 نقطة منوية)
المتوسط في 2007 أسبانيا = %55,5	أكثر من 60	باليباريس نابارّا قطالونيا		أراجون مدريد
	من 55 إلى 60	بالنسيا جاليثيا	بايس باسكو لاريوخا	كانتابريا
	من 50 إلى 55	كاناریاس		أستورياس كاستيا أي ليون مورثيا
	أقل من 50		اكستريمادورا	أندالوثيا كاستيا لامانتشا
معدل العمالة لمتعدي سن الـ 25 كلا الجنسين		النمو الإجمالي 2001 – 2007 أسبانيا = 6,1 نقطة منوية		
		أقل من أسبانيا (أقل من 5,5 نقطة منوية)	قريب من أسبانيا (5,5 – 6,5 نقطة منوية)	فوق أسبانيا (فوق 6,5 نقطة منوية)
المتوسط في 2007 أسبانيا = %42,9	أكثر من 45	باليباريس قطالونيا بالنسيا مورثيا		كاستيا لامانتشا
	من 40 إلى 45	أراجون نابارّا لاريوخا		أندالوثيا مدريد
	من 35 إلى 40	كاناریاس بايس باسكو		كانتبريا كاستيا أي ليون جاليثيا
	أقل من 35	اكستريمادورا		أستورياس
معدل العمالة في سن 55 - 64 كلا الجنسين		النمو الإجمالي 2001 – 2007 أسبانيا = 5,4 نقطة منوية		
		أقل من أسبانيا (أقل من 5,0 نقطة منوية)	قريب من أسبانيا (5,0 – 6,0 نقطة منوية)	فوق أسبانيا (فوق 6,0 نقطة منوية)
المتوسط في 2007 أسبانيا = %44,6	أكثر من 50		البلیار	قطالونيا
	من 45 إلى 50	مدريد لاريوخا		أراجون نابارّا
	من 40 إلى 45	كاناریاس كاستيا أي ليون جاليثيا مورثيا	كانتابريا كاستيا أي ليون بالنسيا	بايس باسكو
	أقل من 40	أستورياس	أندالوثيا	اكستريمادورا

المصدر : المعهد القومي للإحصاء، حصر *السكان العاملين*,
http://www.ine.es/inebmenu/mnu_mercalab.htm]

الإنفاق في سياسات العمالة حسب نوع الإجراءات في أسبانيا والاتحاد الأوروبي، 2006

درجة الإنفاق	أسبانيا		الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 15		الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27	
	بملاين من اليورو	نسب مئوية بالنسبة للإجمالي	بملاين من اليورو	نسب مئوية بالنسبة للإجمالي	بملاين من اليورو	نسب مئوية بالنسبة للإجمالي
1. خدمات سوق العمل	931,7	4,4	24.382,9	11,2	25.066,1	11,2
2. الإعداد المهني	1.424,3	6,7	23.958,7	11,0	24.390,6	10,9
3. التناوب وتوزيع العمل	71,5	0,3	401,7	0,2	401,7	0,2
4. حوافز العمالة	3.097,4	14,6	14.039,9	6,4	14.384,0	6,4
5. اندماج المعاقين	208,0	1,0	6.737,4	3,1	7.238,8	3,2
6. خلق مباشر لفرص العمل	601,3	2,8	8.123,5	3,7	8.406,5	3,8
7. حوافز إقامة الشركات	770,7	3,6	4.451,6	2,0	4.589,1	2,1
إجمالي المتوسط النشط الدرجات من 1 إلى 7	*7.104,7*	*33,6*	*82.095,7*	*37,7*	*84.476,8*	*37,8*
8. الحفاظ على الدخول والمساندة باستثناء سوق العمل	13.683,5	64,7	127.161,3	58,4	129.023,6	57,8
9. المعاشات المبكرة	376,4	1,8	8.497,5	3,9	9.829,5	4,4
إجمالي المتوسط النشط الدرجتين 8 و 9	*14.060,0*	*66,4*	*135.658,8*	*62,3*	*138.853,1*	*62,2*
إجمالي	**21.164,6**	**100,0**	**217.754,5**	**100,0**	**223.329,9**	**100,0**

المصدر: اوروستات، *سياسة سوق العمل. بيانات النفقات و المشاركة في سنة* 2006، 2008.

التعاقدات حسب أنواعها في 2007

التعاقد	2007		التغير					
			شهري (نوفمبر)		سنوي (ديسمبر 2006)		سنوي	
	ديسمبر	متراكم	مطلقة	نسبية	مطلقة	نسبية	مطلقة	نسبية
دائمة	59.798	989.589	–29.758	–33,2	12.029	25,2	334.389	51,0
تعاقد اعتيادي	17.703	315.489	–9.131	–34,0	–11.122	–38,6	–35.274	–10,1
تعاقد تحفيزي	56.291	902.210	–16.237	–22,4	–101.346	–64,3	–247.275	–21,5
تحويل تعاقد مؤقت إلى دائمة								
مؤقتة	1.127.835	16.419.516	–275.576	–19,6	–24.440	–2,1	43.238	0,3
إجمالي	**1.261.627**	**18.626.804**	**–330.702**	**–20,8**	**–124.879**	**–9,0**	**95.078**	**0,5**

المصدر: النظام العمومي للدولة للعمالة.

تطور العمالة لحساب الغير بأجر في القطاع الخاص حسب نوع التعاقد، 1988 – 2007

(النسب المئوية للتغير بالنسبة للعام السابق، متوسطات سنوية)

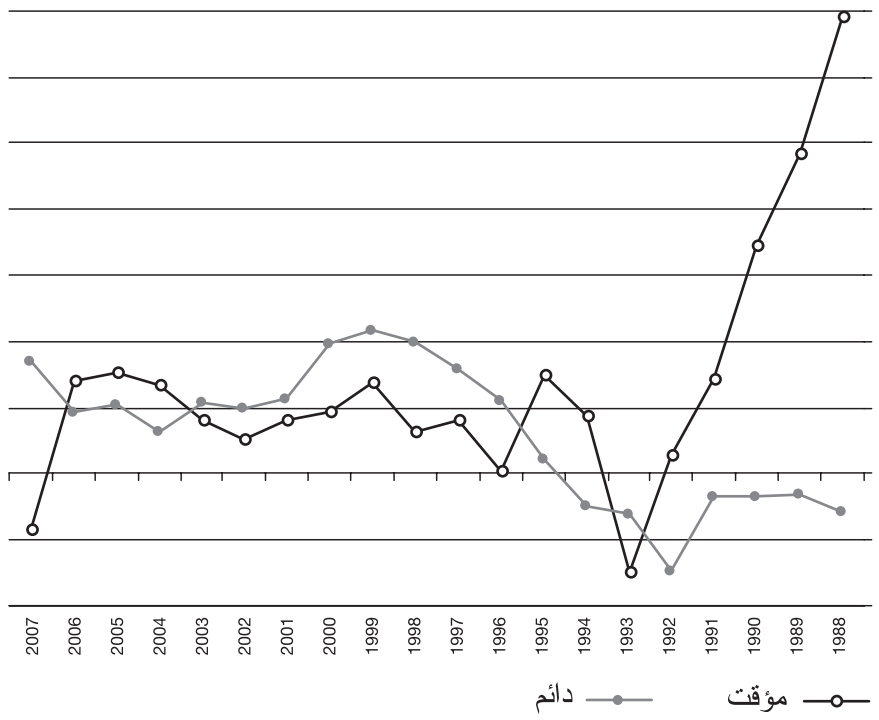

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، حصر *السكان العاملين*,
http://www.ine.es/inebmenu/mnu_mercalab.htm]

معدلات البطالة حسب الجنس والجنسية والعمر، 2005 - 2007
(النسبة المئوية للعاطلين من إجمالي السكان الشاغلين في كل حالة، متوسطات سنوية. التغير السنوي بنقاط مئوية)

الجنسية	الجنس والعمر											
	الذكور						النساء					
	إجمالي	بمالي	بمالي	بمالي	بمالي	بمالي	إجمالي	بمالي	بمالي	بمالي	بمالي	بمالي
2005	7,0	16,7	7,6	5,1	4,6	5,2	12,2	23,5	12,2	10,6	8,9	7,2
2006	6,3	15,0	6,9	4,8	4,0	4,6	11,6	21,6	11,9	10,1	8,8	7,1
2007	6,4	15,2	6,6	4,8	4,6	4,6	10,9	21,9	10,5	9,5	8,6	7,4
التغير 2005-2006	–0,7	–1,7	–0,7	–0,3	–0,6	–0,6	–0,6	–1,8	–0,3	–0,6	–0,1	–0,2
التغير 2006-2007	0,1	0,3	–0,3	0,0	0,7	0,0	–0,7	0,3	–1,4	–0,6	–0,2	0,3
أسبان												
2005	6,8	16,7	7,5	4,7	4,3	5,1	11,9	23,5	12,0	10,4	8,8	7,0
2006	5,9	15,1	6,6	4,2	3,6	4,3	11,0	21,8	11,1	9,7	8,5	6,8
2007	5,7	14,7	6,0	4,0	4,0	4,2	10,2	21,4	9,8	8,8	8,3	7,0
التغير 2005-2006	–0,9	–1,7	–0,9	–0,5	–0,7	–0,8	–0,9	–1,7	–0,9	–0,7	–0,3	–0,2
التغير 2006-2007	–0,2	–0,3	–0,6	–0,2	0,4	–0,1	–0,8	–0,3	–1,2	–0,9	–0,2	0,2
أجانب												
2005	9,5	16,8	8,2	7,8	8,2	9,9	14,0	23,5	13,8	11,9	9,5	11,2
2006	9,3	14,6	8,5	8,3	8,0	11,9	14,9	20,8	15,8	12,2	11,7	11,2
2007	10,4	17,7	8,8	9,0	11,0	13,8	14,4	24,2	13,0	13,0	10,9	13,3
التغير 2005-2006	–0,2	–2,2	0,2	0,4	–0,2	2,0	0,9	–2,7	2,1	0,4	2,2	0,0
التغير 2006-2007	1,1	3,2	0,3	0,8	3,0	1,9	–0,5	3,4	–2,9	0,7	–0,8	2,1

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، حصر *السكان العاملين*,
http://www.ine.es/inebmenu/mnu_mercalab.htm]

معدلات العمالة حسب الجنس والجنسية والعمر، 2005 - 2007
(النسبة المئوية للشاغلين من إجمالي السكان في كل حالة، متوسطات سنوية. التغير السنوي بنقاط مئوية)

الجنسية	الجنس والعمر											
	الذكور						النساء					
	إجمالي	16 - 24	25 - 34	35 - 44	45 - 54	55 +	إجمالي	16 - 24	25 - 34	35 - 44	45 - 54	55 +
2005	53,5	47,7	85,2	89,5	86,1	27,0	34,7	35,8	67,8	62,0	52,9	10,7
2006	54,3	48,6	86,1	89,8	86,9	27,5	36,1	37,7	69,5	64,5	55,4	11,2
2007	54,3	48,5	86,5	89,8	86,3	27,4	37,1	37,0	71,3	66,2	58,0	11,8
التغير 2005-2006	0,7	0,9	0,9	0,3	0,8	0,6	1,4	1,9	1,7	2,5	2,5	0,6
التغير 2006-2007	0,1	0,0	0,4	0,0	–0,6	–0,1	1,0	–0,7	1,8	1,7	2,6	0.5
أسبان												
2005	52,1	45,9	84,9	89,8	86,5	26,8	33,2	34,8	68,5	61,3	51,7	10,4
2006	52,6	46,8	85,7	90,2	87,2	27,3	34,3	36,0	70,7	63,7	54,5	10,9
2007	52,7	47,3	86,6	90,5	86,9	27,1	35,3	35,9	72,9	66,0	57,4	11,5
التغير 2005-2006	0,5	0,9	0,8	0,4	0,7	0,5	1,1	1,2	2,2	2,4	2,7	0,5
التغير 2006-2007	0,1	0,5	0,9	0,2	–0,3	–0,2	1,0	–0,1	2,2	2,2	2,9	0,5
أجانب												
2005	69,9	61,5	86,9	87,2	80,9	30,2	51,9	43,1	63,9	67,0	67,1	18,4
2006	70,4	61,3	87,6	86,9	83,4	33,1	52,7	47,7	63,9	69,4	64,7	20,8
2007	68,6	57,1	86,0	86,0	80,0	33,2	51,6	42,2	65,4	67,3	63,8	20,4
التغير 2005-2006	0,5	–0,2	0,7	–0,3	2,5	2,9	0,8	4,6	0,0	2,4	–2,3	2,4
التغير 2006-2007	–1,8	–4,2	–1,5	–0,9	–3,4	0,1	–1,1	–5,5	1,5	–2,1	–0,9	–0,4

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، حصر *السكان العاملين*,
http://www.ine.es/inebmenu/mnu_mercalab.htm]

مؤشرات العمالة في أسبانيا وفي الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27، 2006 – 2007
(نسب مئوية)

مؤشرات[1]	أسبانيا		الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27		الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27 متوسط أفضل ثلاثة		الفرق بين أسبانيا و الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27		الفرق بين أسبانيا و متوسط أفضل ثلاثة		أهداف 2010 [2]		الفارق في عام 2006 بالنسبة لأهداف 2010	
	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	2006	2007	أسبانيا	الاتحاد الأوروبي	أسبانيا	الاتحاد الأوروبي
عمالة														
معدل العمالة	64,8	65,6	64,5	65,4	73,0	75,8	0,3	0,2	–8,2	–10,2	66,0	70,0	–0,4	–4,6
معدل عمالة النساء	53,2	54,7	57,3	58,3	68,6	71,5	–4,1	–3,6	–15,4	–16,8	57,0	60,0	–2,3	–1,7
معدل عمالة متعدي الـ 55 عمرا	44,1	44,6	43,5	44,7	58,9	62,9	0,6	–0,1	–14,8	–18,3	–	50,0	–	–5,3
البطالة	8,5	8,3	8,2	7,1	4,1	3,6	0,3	1,2	4,4	4,7	–	–	–	–
معدل البطالة (% من السكان العاملين)	11,6	10,9	8,9	7,8	4,3	3,9	2,7	3,1	7,3	7,0	–	–	–	–
معدل البطالة عند النساء (% من السكان العاملين من النساء)	17,9	18,2	17,3	15,5	7,6	7,3	0,6	2,7	10,3	10,9	18,6	–	–0,4	–
معدل البطالة عند الشباب (% من السكان العاملين بين 15 و 24 سنة عمرا)	8,6	8,7	7,6	6,8	3,7	3,2	1,0	1,9	4,9	5,5	–	–	–	–
نسبة البطالة عند الشباب (% من الشباب بين 15 و 24 سنة عمرا)	21,7	20,4	46,0	42,8	20,6	16,2	–24,3	–22,4	1,1	4,2	–	–	–	–
البطالة طويلة الأجل (% من إجمالي العاطلين)														
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	3,9	3,5	3,1	2,9	10,6	9,8	0,8	0,6	–6,7	–6,3	3,0	3,0	0,5	–0,1

ملاحظات:

1. الأهداف لسنة 2010 لأسبانيا هي المنصوص عليها في البرنامج القومي للإصلاح لسنة 2005 والأهداف الخاصة بالاتحاد الأوروبي بدوله الـ 25 هي التي وضعتها قمة لشبونة 2004.

المصدر: إعداد ذاتي ببيانات الاوروستات: *موارد قوة العمل*, الربع الثاني من العام وبيانات سنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار مستمرة (2000).

المجهود الوقائي. وباستطلاع استنتاجات الإحصاء نجد أن أوضاع العاملين بتعاقد مؤقت تستحق عناية خاصة في هذا المجال.

هذا وقد حدث في عام 2007 انخفاض جديد في معدل حوادث العمل إلا أن عددها لازال مرتفعا. لم يتغير العدد الإجمالي للحوادث المؤدية للانقطاع عن العمل بشكل يذكر بالمقارنة بالعام السابق فوصل إلى 934.351 حادث. ومن جهتها ازدادت بشكل طفيف الحوادث غير المؤدية للانقطاع عن العمل بعدد 69.000 حادث أكثر من العام السابق في حين انخفضت حالات الأمراض المهنية حوالي 4.700 حالة.

هذا وقد انخفض المؤشر العام لحوادث العمل في سنة 2007 بنسبة 3,5% ويؤكد على هذا الاتجاه المتدرج الهبوط الانخفاض في كل القطاعات إلا في قطاع الريف. يبرز الانخفاض بنسبة 15,7% في معدل حوادث العمل المؤدية إلى الوفاة وهو اتجاه في الانخفاض بدأ منذ سنة 1998 واستمر إلا عندما ارتفع بصورة مفاجئة في عام 2002. ورغم أن معدل الحوادث الخطيرة قد اتجه أيضا إلى الانخفاض التدريجي، غير أننا إذا رأينا بيانات سنة 2007 لا يمكن أن نرى أن سرعة هذا الانخفاض مرضية حيث توقف الهبوط في هذا المعدل بعد أن استمر في الانخفاض منذ عام 1999 ولكن يبدو أنه سيواصل انخفاضه.

وفي عام 2007 استمر الاتجاه السائد في الأعوام السابقة بحيث لم يتم تسجيل أية حالة وفاة ناتجة عن مرض مهني ولازال عدد المعانين من مرض مهني يأخذ في النزول فوصل معدل انخفاضهم بالتحديد إلى 21,6% مقارنة بعام 2006.

كما رأى الضوء في عام 2007 آليات ومبادرات أخرى في المجال الجزائي حيث تم التصديق على المرسوم الملكي رقم 2007/497 في 4 مايو الخاص بإشهار الجزاءات للمخالفات الخطيرة في مجال الوقاية من أخطار العمل ومجهود التعاون بين الإدارات في مجال التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد حياة وصحة وأجسام العمال بالإضافة إلى إجراءات معينة منها تلك المتخذة في نطاق الضمان الاجتماعي والمتعلقة بالأمان والصحة في العمل المدرجة هي وغيرها من الإجراءات في القانون رقم 2007/40.

وفي نوفمبر 2007 تم نشر الإحصاء القومي الرابع لظروف العمل الذي يعده المعهد القومي للأمان والصحة العامة في العمل بهدف توضيح ظروف العمل والعناصر المحيطة به المؤثرة على أمان وصحة العاملين والمخاطر المحتملة ومستوى التعرض لها بالإضافة إلى دراسة النشاط الوقائي في الشركات. ولقد أدخل هذا الإحصاء الرابع تعديلات منهجية تسمح بدراسة ظروف الأمان في العمل لأكبر عدد ممكن من فئات العاملين لكن هذه التعديلات تصعب من مقارنة بيانات هذا الإحصاء ببيانات الإحصاءات السابقة. تعكس استنتاجات هذا الإحصاء تحسنا تدريجيا في مجالات معينة مرتبطة بالنشاط الوقائي للشركات غير أنها تشير إلى مظاهر لازالت في انتظار التحسين.

من بين البيانات الإيجابية التي يعكسها الإحصاء كانت الزيادة التدريجية في الأعوام السابقة في خلق خدمات ذاتية للوقاية فوصلت إلى 15,8% في عام 2007 بعد أن كانت في مستوى 5,3% في عام 1999 وهي نسبة تتزايد مع تزايد حجم الشركات. كما يعكس الإحصاء نقاط تحسن في إنشاء دراسات تتناول الأخطار والتوعية الوقائية. ومن الناحية السلبية، تشير استنتاجات الإحصاء إلى أن حوالي 30% من العاملين الذين عقدت معهم مقابلة يجهلون وجود موارد متاحة للوقاية في شركاتهم والـ 13% منهم ينفي وجودها.

من الظاهر أن بيانات الإحصاء تشير إلى التزام أكبر من قبل الشركات بالتشريعات الخاصة بالوقاية من أخطار العمل، كما تشير إلى انخفاض معدل تكرار تعرض العاملين للحوادث، ويبدو أن هبوط مؤشر الحوادث يدل على ذلك. غير أنه لازال هناك بعض المجالات المعينة مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومنها بشكل خاص العاملة في قطاع التشييد حيث نجد من الضروري زيادة

تشجيعه وتحفيزه ومرورا بقائمة الحقوق الفردية والجماعية للعمال المستقلين أو الواجبات الخاصة بهم أو تمثيلهم والاستشارة الرسمية لجمعياتهم أو تركيب وتطور الرعاية الاجتماعية المقدمة لهذه الفئة من العاملين أو تحفيز الأمان والصحة في عملهم.

من بين المستجدات التشريعية في نطاق العلاقات العمالية والعمالة في هذا العام كانت التعديلات المدخلة على القانون الأساسي للعمال في مجال حقهم في الاستعلام وفي استشارتهم وذالك بموجب القانون رقم 2007/38 في 16 نوفمبر وفي مجال التنظيم التشريعي لشركات البحث عن عمل بموجب القانون رقم 2007/44 في 13 ديسمبر. كما يجب أن نشير في هذا المقام إلى التعديلات التامة بين عامي 2006 و 2007 في القوانين الأساسية للحكم الذاتي في أقاليم بالنسيا وقطالونيا والبليار وأندالوثيا وأراجون وكاستيا إي ليون حيث أدخلت بعض المستحدثات في العديد من المجالات ومنها المجال الاجتماعي – العمالي. يبرز في بعض هذه القوانين الأساسية للحكم الذاتي (قطالونيا وأندالوثيا وأراجون) تكلف إدارات احكم الذاتي بالمسئولية التنفيذية في مجال التفتيش العمومي على العمل والعلاقات العمالية داخل إطار إقليم الحكم الذاتي. ومن بين المستحدثات المهمة كانت تلك المتعلقة بمجال الهجرة في بعض القوانين الأساسية للحكم الذاتي (قطالونيا وأندالوثيا) حيث تكلفت الإدارات الإقليمية ولأول مرة بالمسئولية التنفيذية الخاصة بإعطاء تصاريح العمل المبدئية للأجانب إذا كان مكان علاقتهم العمالية داخل أراضي إقليم الحكم الذاتي.

الوقاية من أخطار العمل

تم التصديق في عام 2007 على الاستراتيجية الإسبانية للأمان والصحة في العمل التي تم إعدادها داخل إطار الحوار الاجتماعي بالإجماع مع منظمات رجال الأعمال والنقابات الأكثر تمثيلا. تضع الاستراتيجية الإطار العام لسياسات الوقاية من أخطار العمل خلال الفترة بين عامي 2007 و 2012 ووضعت كهدف استراتيجي خلال هذه السنوات الخمس تخفيض معدل حوادث العمل بنسبة 25% حتى تقترب إسبانيا من معدلات الاتحاد الأوروبي ومن أجل التحسين المستمر والتدريجي لمستويات الأمان والصحة في العمل.

ومن ناحية أخرى، أخذت النزاعات العمالية المعالجة عن طريق الهيئات الجماعية في أقاليم الحكم الذاتي المكونة لتقديم الحلول خارج نطاق القضاء في الاتجاه للتزايد في هذه السنوات فقد تضاعف نشاطها في السنوات العشر الأخيرة أربع مرات فعالجت في العام الأخير حجم منازعات وصل إلى 4.000 نزاع عمالي طال بتأثيره حوالي 2,9 مليون عامل وأكثر من 229.000 شركة.

وعلى عكس ذالك، استمر التراضي والتوسط الإداري لحل المنازعات في الانخفاض عاما بعد عام وفي العام الأخير أيضا فوصل معدل انخفاض التراضي الإداري بنسبه إلى 20% كما حقق التوسط الإداري أقل عدد في حلول النزاعات في السنوات العشر الأخيرة.

وأخيرا لم تظهر المنازعات المحلولة أمام هيئات القضاء الإداري والاجتماعي أي تغيير يذكر في حجمها بالمقارنة بالنزاعات المحلولة في الأعوام السابقة باستثناء القضايا المعالجة للنزاعات الجماعية التي عادت لتسجيل ارتفاع مهم لأكثر من 25% كالمعتاد عليه في الأعوام الأخيرة.

المستجدات التشريعية في العمالة والعلاقات العمالية

من بين أهم المستجدات التشريعية في هذا المجال كان التصديق على القانون الأساسي للموظفين العموميين (EBEP) بالقانون رقم 2007/7 في أبريل 12 أبريل وقد قام الحوار الاجتماعي في مجال الإدارات العمومية بلعب دور مهم في عملية إعداده. وبهذه القاعدة التشريعية بعد مراجعة القواعد التشريعية السابقة تم تكامل القواعد الرئيسية لنظام العاملين العموميين. وبهذا القانون يتم تنظيم عملية تقديم الموظفين العموميين للخدمات العمومية كآلية أساسية تساعد على تحديث الإدارة العمومية وتمدها بظروف أفضل من أجل الوفاء بوظيفتها الدستورية المتمثلة موضوعيا في خدمة المصالح العامة وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

هذا ويمثل القانون رقم 2007/20 في 11 يوليو الذي ينظم القانون الأساسي للعاملين المستقلين أحد المستجدات حيث ينظم بشكل متكامل ولأول مرة الوضع القانوني الجماعي للعمل المستقل وينظم إجمالي العناصر الأساسية التي تكون هذه الطريق المهمة في العمالة وفي تقديم الخدمات بدء من مفهوم العمل الذاتي وانتهاء بآليات

هناك طريق طويل يجب السير فيه لتعميم آليات الرعاية الاجتماعية التكميلية هذه.

النزاعات العمالية

لازالت النزاعات العمالية المؤدية للإضراب عن العمل في اتجاهها الملاحظ للهبوط التدريجي الذي رأيناه في العقود الأخيرة وذالك في عدد النزاعات وعدد المشاركين فيها وحجم يوميات العمل المضرب عنها بحيث وصل عدد الإضرابات السنوية منذ عام 1997 إلى أقل من ثمانمائة إضراب سنويا. وفي عام 2007 كانت المعدلات مشابهة مع ملاحظة ارتفاع مفاجئ في تأثيرها من حيث يوميات العمل المضرب عنها رغم أن البيانات لازالت مؤقتة. متوسط عدد العمال المشاركين في كل إضراب في عام 2007 كان 690 عامل ويوميات العمل المضرب عنها 1.636 في كل نزاع بحيث تمت خسارة 2,4 يومية عمل لكل عامل مشارك في الإضرابات. من حيث القطاعات الكبيرة، رغم أن معظم الإضرابات من ناحية تأثيرها الاقتصادي من حيث يوميات العمل المضرب عنها قد تم في قطاع الخدمات الذي مثل الـ 34% من الإضرابات، فيبرز تأثير الإضرابات على قطاع التشييد حيث ارتفع تأثيرها للعام الثاني على التوالي فوق المسجل في عام 2006 الذي تركز فيه حوالي ثلث يوميات العمل الضائعة.

وللعام الثاني على التوالي سُجِلَّ في عام 2007 انخفاض في عدد النزاعات التي عالجتها الخدمة الانتركنفيدرالية للتوسط والتحكيم (SIMA) غير أن هذا الانخفاض لم يحدث في عدد العاملين الذين أثرت عليهم هذه النزاعات حيث تعدوا الـ 1,2 مليون عامل. يرجع هذا الرقم بشكل أساسي إلى تقلص نوع النزاعات الغالبة في نشاط العمال وهي تلك النزاعات المرتبطة بتفسير أو تطبيق قاعدة تشريعية قومية أو اتفاق جماعي. ومع كل ذالك، في السنوات العشر التي عملت فيها هذه الهيئة مر بها من خمسين نزاعا إلى مائتين سنويا بتزايد متصاعد لحجم الشركات والعمال الذين تؤثر عليهم النزاعات المعالجة وهكذا توطدت دعائم هذه الهيئة التي تقدم حلول خارج نطاق القضاء تعالج بها إجمالي النزاعات العمالية المطروحة أمامها داخل نطاق عملها.

أمـا فـي مجـال قطـاع الدولـة، فتتضـمن بعض الاتفاقـات علـى تنظـيم مفصـل للتعاقـدات المؤقتـة والتامـة لفتـرة محـددة موجـه إلـى تحفيـز التعاقـد للعمـل المسـتقر واسـتخدام لأنـواع التعاقـدات المؤقتـة لسـد الحاجات المتسببة فيها ويتم توسيع هذه المبادئ على كل القطـاع من خـلال عقد مباحثـات جماعيـة فـي ظـل الاتفـاق علـى مستوى الدولـة الخاص بهذه المجالات. ومن جهة أخرى كان للمستجدات التي ينص عليهـا البنـد 15.5 مـن القـانون الأساسـي للعمـال الخاصـة بتـوالي التعاقـدات المؤقتـة والمشـتقة مـن اتفـاق تحسـين النمـو والعمالـة والمنصوص عليها في القانون رقم 2006/43 لتحسين النمو والعمالة انعكاسها الأول على المباحثات الجماعية لسنة 2007 وإن كـان ذالك لازال في بدايته.

وفيما يتعلق بالأمـان والصـحة فـي العمل، وضـعت منظمـات رجـال الأعمـال والمنظمـات النقابيـة الأكثـر تمثـيلا فـي الاتفاقـات الانتركنفيدراليـة المتتاليـة فـي الأعـوام الأخيـرة معـايير للمباحثـات الجماعية في هذا المجال وكانت هناك مستجدات بارزة في اتفاق عام 2007 وخاصـة فـي مـد فتـرة العمـل بـه. يظهـر تطـور المباحثـات الجماعيـة اتجـاه لـلإدراج المتصـاعد لبنـود حـول الصـحة العماليـة فـي الاتفاقات الجماعية غير أن عددا كبيرا من الاتفاقات المحللة يقتصر على نسخ ما يقوله قانون الوقاية من أخطار العمل أو يشير فقط إليه أو يتحـدث عـن مبـادئ عامـة دون تنـاول عملـي يسـمح بتطبيـق هـذه القاعدة القانونية.

تتضمن بعض الاتفاقات المحللة إشارات مفصلة لخطط لتقييم الأخطار ولتقييم خطـة الوقايـة نفسـها ولكـن القليل من هذه الاتفاقـات يولي عناية خاصة بمظاهر مثل موارد الوقاية والتأهيل.

كما أدرجت المباحثات الجماعية بشكل تدريجي معالجة أكثر اتساعا لبنـود التـأمين الاجتمـاعي التكميلـي وبشكل أكثر وضـوحا فـي المباحثـات فـي مجـال الشـركات داخـل اتفاقيـات المباحثـات الجماعيـة المتتالية. تعكس بيانات عام 2006 وبيانات عام 2007 المؤقتة بشكل عام الحضور القوي لهذه البنود في الاتفاقيات الجماعية. كما ازداد بشـكل متصـاعد فـي السـنوات الأخيـرة إدراج صـناديق المعاشـات التكميلية في الاتفاقات الجماعية وخاصة في اتفاقات الشركات بحيث يسـتفيد منـه عـدد متزايـد مـن العـاملين. غيـر أن التطـور التقليـدي لصناديق المعاشات لازال في مستويات منخفضة نسبيا بحيث يظل

يسمح لنا هذا الاتجاه الانزلاقي ضد التيار الدوري بالتكهن بتغير في ملامح الأجور في الأعوام القادمة إذا استمر هبوط سرعة النشاط الاقتصادي وتم ترجمته في توفيق لأوضاع العمالة يرتكز على فئات العمال المؤقتين أو منخفضي التأهيل أو الخبرة أو الأقدمية، أي عمال لهم مستوى أجر منخفض.

التناولات الحديثة لمضامين جديدة للمباحثات

لقد تم توسيع وإثراء مضامين المباحثات الجماعية بشكل تدريجي في السنوات الأخيرة. عُقدَت المباحثات الاجتماعية في عام 2007 في سياق أثرت عليه المتغيرات التشريعية الحديثة الناتجة عن الحوار الاجتماعي وهي مستجدات وسعت من المناداة بإقامة اتفاقيات جماعية في شئون مثل المساواة في المعاملة وفي الفرص أو استخدام التعاقد المؤقت. بجانب هذه الموضوعات هناك أخرى للدراسة مثل الأمان والصحة في العمل والتأمين الاجتماعي التكميلي في عينة من اتفاقات عام 2007.

حظت المساواة في المعاملة وفي الفرص بين النساء والرجال التي كانت حاضرة في الحوار بين ممثلي فئات المجتمع في هذه الأعوام بدور أساسي خاص استعدادا للمباحثات الجماعية لسنة 2007 بالبدء في العمل بالقانون العضوي رقم 2007/3 في 22 مارس. ويمكن أن نستنتج من تحليل الاتفاقات المعقودة في عام 2007 في خطوط عامة استمرارية في معالجة مختلف المظاهر غير أنه يلاحظ تحسن تدريجي في مضمون الاتفاقات الموقع عليها في الشهور الأخيرة من العام وخاصة بعض الاتفاقات التي تجيب بشكل كامل على ما ينص عليه القانون من مظاهر منها ما يتعلق بالمباحثات حول خطط المساواة.

ومن جهة أخرى، كان تشجيع استقرار العمالة من منطلق المباحثات الجماعية شيئا مستمرا في الاتفاقيات الانتركنفيدرالية المتتالية منذ عام 2002. استمرت بنود الاتفاقيات الجماعية الرامية إلى تحفيز الاستقرار في العمل وتنظيم استخدام التعاقد المؤقتة ولوقت محدود حاضرة بشكل كمي وبمستويات متشابهة في السنوات الأخيرة باتجاه طفيف للارتفاع. وفي عام 2007، وإن كانت البيانات لازالت مؤقتة، ارتفع عدد هذه البنود بشكل طفيف وبشكل أكثر وضوحا في تلك البنود التي تتناول تحويل العقود المؤقتة إلى دائمة.

المتفق عليها في نطاق الاتفاقات الجماعية أكبر من متوسط معدل التضخم التام قياسه من خلال مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، وتم ذالك بشكل عملي في جميع السنوات.

غير أن تطور الأجور التام مناقشتها منذ عام 2002 يبدو أنه قد انفصل لحد ما عن الطريق الذي سلكته الرواتب المتوسطة الفعلية التي أثرت عليها المتغيرات المهمة في تركيب العمالة والمرتبطة بنموذج نمو الاقتصاد الإسباني. منذ عام 2002 كان الاتجاه أو الانزلاق الراتبي[1] سلبيا في كل الأعوام مما يؤدي أيضا إلى تطور أقل جودة للرواتب المتوسطة الفعلية من ناحية قدرتها الشرائية.

زاد متوسط مكاسب العاملين براتب في إجمالي الفترة من 2002 إلى 2006 داخل الاقتصاد بمعدل 13,1% من الناحية الاسمية مما يعني إذا خصمنا الزيادة في مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية (13,5%) انخفاضا يصل إلى 0,4%.

تشير البيانات المقسمة بفروع إلى أن "التكوين القطاعي للعمالة" قد أثر بصورة سلبية وبشكل أكثر حدة على متوسط المكاسب في الاقتصاد ولهذا طال تأثيره أيضا اتجاه تغير الأجور لأن ثلثي الـ 1,9 مليون فرصة عمل بأجر التي تم خلقها في السنوات الأربع الأخيرة قد تركز في فروع نشاط تسجل ارتفاعا في الأجور أقل من المتوسط: التشييد والخدمة المنزلية وتجارة التصليح والفندقة وغيرها من الأنشطة الاجتماعية وخدمات المجتمع والنقل والمواصلات والزراعة. وبالإضافة على ذالك، إذا استثنينا التشييد والتجارة، كان "التأثير الراتبي" لهذه الفروع أيضا سلبيا لأن متوسط مكاسب كل أجير كان إما منخفض جدا مثل الخدمة المنزلية والفندقة وإما كانت زيادته أقل من المتوسط كما في حالة النشاطات الاجتماعية الأخرى وخدمات المجتمع والنقل والمواصلات والزراعة.

إن تمركز فرص العمل الجديدة في أنشطة ووظائف ذات مستويات راتبية ومؤهلات منخفضة نسبيا وبنسبة عالية من العمالة المؤقتة حيث كان من باندماج ملاحظ للنساء والشباب والمهاجرين يشرح الاتجاه السلبي الذي اتخذته زيادة الأجور في الأعوام السابقة.

[1] الفارق بين زيادة الراتب الفعلي، القريب من متوسط مكاسب العاملين بمرتب الذي وفرته المحاسبات القومية، وزيادة الراتب المدرجة في بنود المراجعة.

الاتفاقات التي مست الـ 68,8% من العاملين الذين تغطيهم المباحثات الجماعية وتم تطبيقها في أغلب الحالات. غير أن تحليل رفع الرواتب المراجعة بدرجات يظهر أن حوالي الـ 40% من العمال الذين تغطيهم الاتفاقات قد حصلوا على زيادة في الأجور أقل من 4% ولهذا فهي أقل من مؤشر ارتفاع الأسعار الاستهلاكية المسجل في شهر ديسمبر. غير أننا إذا رجعنا إلى المتوسط السنوي لهذا المؤشر الذي كان بنسبة 2,8% نجد أن فقد القدرة الشرائية قد أثر فقط على الـ 22% من العمال الذين تغطيهم الاتفاقات.

ومن ناحية القطاعات، كان أكبر ارتفاع متفق عليه في الأجور في سنة 2007 في قطاع التشييد الذي شهد سرعة ملحوظة في الزيادة تلته الزراعة ثم الصناعة والخدمات. من بين الفروع التي يتركز فيها حجم أكبر من العمالة كانت الزيادات فوق المعدل المتوسط فقط في فروع الصناعة وتجارة الجملة والنقل البري بينما كانت معدلات الزيادة أقل من المتوسط في فروع الخدمات.

كما تم في عام 2007 إدراج بنود زيادة الأجور بمعدلات أقل من المتفق عليها في الاتفاقات الجماعية وذالك في نصف الاتفاقات في مجالات أكبر من الشركات بحيث أثرت على ثلثي العمال الذين تغطيهم الاتفاقات غير أننا لا تتاح لنا معلومات حول عدد الشركات التي تقوم بالتنفيذ الفعلي لهذه البنود. تركز التنظيم التشريعي لهذه البنود كما في الأعوام السابقة على الضمانات السببية والعملية لتطبيق تناول الأجور بشكل مختلف في الشركات التي تمر بصعوبات اقتصادية بحيث تم في الكثير من المرات وضع حد زمني لهذا التعامل الاستثنائي والتأكيد على أنه إجراء مؤقت حتى العودة لاستعادة مستوى زيادة الأجور المتفق عليه في مجمل القطاع بعد تخطي الشركة لمصاعبها الاقتصادية.

الأجور المتفق عليها والقدرة الشرائية والعمالة

إن نموذج الاتفاق على زيادة الأجور الذي استمر تطبيقه منذ سنة 2002 إلى سنة 2007 في إطار استراتيجية طويلة الأمد شارك فيها ممثلو فئات المجتمع المهتمون بزيادة معتدلة للأجور مبنية على تطبيق بنود مراجعة الأجور قد ساهم في خلق فرص عمل بالإضافة إلى جعل التضخم معتدلا ولكن كل ذالك ليس على حساب المحافظة على القدرة الشرائية للعاملين برواتب بحيث كان متوسط الزيادة

وعلى كل حال، وطد الميزان الواسع لهذه المرحلة من دعائم الحوار الاجتماعي كآلية لها قيمة استراتيجية للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية ويجب أن تستمر أهمية دورها في المساهمة في النمو الاقتصادي وتحسين أحوال سوق العمل ونظام الرعاية الاجتماعية خاصة في سياق جديد كهذا تطغى عليه ملامح هبوط سرعة النمو.

المباحثات الجماعية

في شهر فبراير وقعت نقابتي اللجان العمالية .CC. OO والاتحاد العام للعمال UGT والرابطة الإسبانية لمنظمات الشركات CEOE والرابطة الإسبانية للشركات الصغيرة والمتوسطةCEPYME على الاتفاق الانتركنفيدرالي للمباحثات الجماعية (ANC) 2007 وفي وقت لاحق تم مد العمل به لعام 2008 وهو اتفاق حافظ على استمرار بعض الخطوط المتبعة في الأعوام السابقة ولكنه أدخل سلسلة من المستجدات المرتبطة بشكل أساسي بباب العمالة والتأهيل والمرونة والأمان والحق في الاستعلام والاستشارة والعناية بعمالة المعاقين ومعالجة الضمان الاجتماعي والصحة العمالية وبعض المستجدات المنشقة بشكل أساسي عن الاتفاقات الموصول إليها بين ممثلي فئات المجتمع والحكومة في إطار الحوار الاجتماعي.

في مجال المباحثات حول الأجور ووقت العمل، مضت المباحثات الجماعية في السنوات الأخيرة نحو زيادة الأجور تدريجيا وبصورة معتدلة كما نصت معظم الاتفاقات الانتركنفيدرالية المتتالية، كما مضت في سبيل الخفض المستمر ليوميات العمل المتفق عليها، ولم يكن عام 2007 استثناء لذالك.

انخفضت يوميات العمل المتفق عليها في سنة 2007 بـ 2,9 ساعة سنويا على نهج الأعوام الماضية التي سجل فيها انخفاض شبه مستمر في كل المجالات التي تم تناولها، وهكذا كانت يومية العمل المتفق عليها 1.747.7 ساعة سنويا أي ما يساوي 38,2 ساعة عمل أسبوعية.

وفي مجال المرتبات سجلت الاتفاقيات في عام 2007 زيادة مبدأية في متوسط الأجور بنسبة 3.0% ارتفعت إلى 4,1% بتطبيق بنود مراجعة الأجور. كان للبنود الجزائية حضورها في نصف

مناقشته. وبالنسبة لترشيد بنية المباحثات فقد نصت اتفاقات المباحثات الجماعية منذ عام 2005 على نصح المشاركين في المباحثات من أجل الاتفاقات أن يبدءوا في مجالات مباحثاتهم، مع احترام استقلالية كل طرف، في تحليل بنية المباحثات الجماعية في قطاعهم وفي النص على بنود مختلف المجالات المعالجة بحيث يحسنوا من تطبيق وكفاءة ما يتم الاتفاق عليه.

وفي مجال الصناعة تم التقدم نحو إنشاء وتشغيل المراصد القطاعية التي ساعدت على رسم تحليل تشخيصي وطرح مقترحات تقدم حلول للتحديات الخاصة لكل قطاع ولمجمل النسيج الإنتاجي. ويفهم من عملها أنها تقدم قاعدة مناسبة لتصميم استراتيجية موجهة لتقوية النسيج الإنتاجي والعمالة. غير أنه لم يتم إحراز تقدم فيما يخص أهدافا أكثر اتساعا وأفقية في سياسة الصناعة عامة وفي البيئة والتنمية التكنولوجية والسياسات المرتبطة بشكل وثيق بالهدف الأولي وهو إعادة توجيه نموذج الإنتاج.

هذه الملامح العامة تم اكتمالها بحوار في مجال الإدارات العمومية بين الحكومة والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا للعاملين العموميين وكان من بين نتائجه المباشرة العديد من الاتفاقات في موضوعات مهمة لتحديث الإدارة وتحسين الخدمات العمومية. ووصل الحوار إلى ذروته بالتوقيع على اتفاق حول مشروع القانون الأساسي للموظفين العموميين.

وأخيرا، كان أحدث نتائج الحوار الاجتماعي في المرحلة الأخيرة في نطاق المسئولية الاجتماعية للشركات (RSE) وذالك بالتوقيع على الاتفاق ثلاثي الأطراف في هذا النطاق في ديسمبر 2007، وهو أول اتفاق بهذه الأهمية في هذا المجال.

تتطلب نتائج كل هذه العملية مجهودا مهما في التطوير والتطبيق الفعال لكل ما تم الاتفاق عليه في حين تتطلب الأهداف الاستراتيجية التي حملت إلى الوصول إلى هذه الاتفاقات التأكيد على أهمية الوفاء بالالتزامات المتخذة للعمل بها من قبل العديد من المشتركين فيها كممثلي فئات المجتمع والإدارات العمومية كما أن هناك ضرورة لتوجيه النقاش والمداولات نحو مجموعة العناصر التي تكون النموذج الإنتاجي ونحو مجمل السياسات المتبعة في المجالين الاقتصادي والضريبي بمنظور أكثر عرضية.

بذل الجهود وتحسين سرعة التزويد بعاملين فيه تماشيا مع الأهداف والالتزامات المتخذة.

واستعدادا للمستقبل، هناك اتفاق حول ضرورة عدم العمل فقط في مجال القواعد التشريعية وإنما أيضا التأكيد على مجهود آليات تطبيق القواعد التشريعية ومراقبة اشتغال سوق العمل وكفاءة السياسات الفعالة ودور الخدمات العمومية للعمالة وعمل التفتيش على العمل والضمان الاجتماعي (ITSS) أو عمل آليات تنظيم الهجرة العمالية وكل ذالك يرتبط بالأهداف والأولويات في مجال العمالة وسوق العمل.

كانت الوقاية من أخطار العمل وتحسين الآليات والسياسات في هذا المجال ورفع مستويات الأمان والصحة في العمل ومحاربة حوادث العمل هو ما تناوله الحوار الاجتماعي المستمر والمبني في إطار مائدة المباحثات الخاصة المتعلقة بالوقاية من أخطار العمل. ومن المنتظر من إدخال آليات لتحسين الوقاية ممزوجة بتطبيق الإجراءات وخطط العمل في العديد من المجالات وبمستويات مختلفة أن ينعكس بشكل إيجابي على تحسين النشاط الوقائي في الشركات وعلى الأمان والصحة في العمل.

وتمثل محور آخر للحوار الاجتماعي في تدعيم نظام الرعاية الاجتماعية بتحسين ومناسبة وتقوية نظام المعاشات من خلال إدخال سلسلة من التعديلات على قواعد تنظيم الخدمات الرئيسية للمعاشات التي أدى مستحقوها أقساطها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من خلال البدء في تشغيل نظام تشجيع الاستقلال الشخصي ورعاية الأشخاص المعتمدين على الغير. ومن الضروري التأكيد على أهمية تقييم هذا البدء في تشغيل النظام من خلال متابعة ومراقبة التطور الفعلي للخدمات والمعونات.

هذا وقد كان هناك أيضا حوار ثنائي الأطراف بين منظمات رجال الأعمال والمنظمات النقابية الأكثر تمثيلا من أجل تدعيم دور المباحثات الجماعية وإثراء مضمون الاتفاقات الجماعية بالإضافة إلى التأقلم مع الواقع الجديد والتغيرات التشريعية. ولقد ساهمت الاتفاقات الانتركنفيدرالية للمباحثات الجماعية في هذه الأعوام في الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي والعمالة وفي الاستمرار في مستوى نمو معتدل لزيادة الأجور بجانب تجديد مضمون ما يتم

وعلى علاقة بكل ذالك، كان من بين الأهداف المهمة تحسين آليات تنظيم التيارات الداخلة للمهاجرين بحثا عن عمل بتدعيم ارتباطها بسوق العمل والاندماج العمالي للمهاجرين. ورغم إنجاز التحسن في تصميم وتطبيق الآليات القانونية لتنظيم الهجرة العمالية فمن الضروري تقوية ارتباط هذه الآليات بإجمالي آليات سياسة الهجرة وأهداف وأولويات سياسة العمالة عموما وبمواصفات النظام الإنتاجي.

وفي إطار سوق العمل، مضى أحد الأهداف قدما نحو تحسين كفاءة السياسات الفعالة للعمالة والخدمات العمومية للعمالة. كما يجب أن نبرز ضرورة الاستمرار في بذل مجهود أكبر في التطبيق الفعال للسياسات النشطة للعمالة والتشغيل الأفضل للخدمات العمومية للعمالة في إطار تنسيق مناسب بين مختلف الإدارات العمومية المعنية حيث لازال هناك العديد من الموضوعات المعلقة من تلك التي تم تناولها في اتفاق تحسين النمو والعمالة (AMCE) وفي القواعد التشريعية التي تطبق هذا الاتفاق.

يتناول التطوير التشريعي الحديث لقانون العمالة من خلال المرسوم الملكي رقم 2007/1722 في 21 ديسمبر هيئات النظام القومي للعمالة بالإضافة إلى وظائفه الخاصة بالتنسيق بين سياسات العمالة والحض على التعاون بين خدمة الدولة العمومية للعمالة وخدمات العمالة العمومية لأقاليم الحكم الذاتي. ومن المنتظر أن يؤدي ذالك إلى تدعيم شفافية عملية تشغيل سوق العمل والحركة الحرة للعاملين بهدف العمل أو التأهيل المهني.

بجانب هدف تحديث السياسات الفعالة للعمالة، بدأ الحوار الاجتماعي في هذه المرحلة في تناول عملية تحسين رعاية العاطلين من فئات معينة من العمال.

أدت الأهداف الأكثر عمومية لتحسين عملية تشغيل سوق العمل إلى التأكيد على رفع قيمة وتدعيم الهيئات العمالية وبشكل أساسي مثل التفتيش على العمل والضمان الاجتماعي (ITSS) واللجنة الاستشارية القومية للاتفاقات الجماعية أو اللجنة القومية للأمان والصحة في العمل. وفيما يخص التفتيش على العمل والضمان الاجتماعي (ITSS)، من الضروري الاستمرار في دفع

الرئيسية التي تواجهها وتضع سلسلة من الاقتراحات للتعامل معها. واستعدادا للدورة القادمة من الاستراتيجية الأوروبية للنمو والعمالة تحظى منظمات أصحاب الشركات والعاملين على المستوى الأوروبي بهذا التحليل المتفق عليه من أجل توجيه توصيات إلى الهيئات الأوروبية والقومية وتحديد الأولويات الواجب إدراجها في إطار الإجراءات الخاصة بالعمالة ومناقشة اتفاق إطاري مستقل حول اندماج الفئات الأقل حظا في سوق العمل وحول التعليم المستمر.

ومن جهة أخرى، عبر ممثلو فئات المجتمع عن أرائهم في إطار عملية المشاورات الخاصة ببعض السياسات مثل سياسات التوفيق بين الحياة العملية والحياة العائلية. كما طرحوا موقفهم من المناقشات حول الكتاب الأخضر الذي قدمته اللجنة في عام 2006 حول تحديث التشريعات العمالية.

الحوار الاجتماعي في إسبانيا

أكدت عملية الحوار الاجتماعي الجاري خلال كل الدورة البرلمانية والواصلة إلى ذروتها في عام 2007 على وجود مرحلة تتصف بمنهج جديد من خلال الاتفاق السابق حول المجالات الموضوعية لهذا الحوار داخل جدول أعمال وبرنامج عمل. اتسع هذا الحوار للعديد من الموضوعات الخاصة بالاقتصاد والمجتمع والعمل مقسمة إلى ثلاثة عشر جزءا أو إطارا موضوعيا وكلها تدور حول هدف استراتيجي مبني على تشخيص مجمع عليه من قبل الحكومة وممثلي فئات المجتمع.

كانت النتيجة الأكثر مباشرة لهذا الحوار هي التوقيع على مجموعة واسعة من الاتفاقات المتنوعة. وتم ترجمة هذه الاتفاقات في معظمها في آليات تشريعية وقوانين وقواعد تشريعية جديدة بحيث طغى الحوار في هذه المرحلة بشكل شديد على النشاط التشريعي الاجتماعي في البرلمان وعمل الحكومة كواضعة للقواعد التشريعية.

من بين المحاور الأساسية للحوار الاجتماعي كان تحسين طريقة عمل سوق العمالة بحثا عن المحافظة على خلق فرص العمل وتحسينه وتدعيم التعاقدات الدائمة وتخفيض معدل العمل المؤقت بالإضافة إلى تحسين اندماج النساء والشباب والفئات المواجهة للصعوبات في الاندماج في سوق العمل.

الاجتماعي الأوروبي من ناحية تصميمها وإنجازاتها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الموضوعة سابقا بالإضافة إلى وجود آليات تقييم موضوعة يسمح بمعرفة كفاءة السياسات المنفذة وإعادة توجيهها عند الضرورة للوفاء بالاحتياجات الجديدة لأسواق العمل.

وعلى هذا النحو، كان تقييم الإجراءات المتخذة في الفترة من عام 2000 إلى عام 2006 إيجابيا جدا ويبرز فيه ملائمة الإجراءات المتخذة لنواحي النقص والضعف لكل سوق من أسواق العمل بالإضافة إلى التقدم الموصول إليه في إحراز الأهداف الأولية الموضوعة. غير أن التقييم يظهر أيضا وجود تحديات معلقة وضرورة التعمق في بعض خطوط العمل ويبرز منها: تعويض العجز في المؤهلات أو مساندة الفئات التي تجد صعوبة خاصة في الدخول في سوق العمل أو التوفيق بين التأهيل واحتياجات النسيج الإنتاجي أو تدعيم شبكة الشركات، وهي مظاهر يجب فيها بذل جهود أكبر تمثل خطوط عريضة لإجراءات سياسة العمالة في نطاق كل أقاليم الحكم الذاتي.

2. الحوار الاجتماعي والعلاقات العمالية

الحوار الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي

عمقت المنظمات النقابية ومنظمات رجال الأعمال من حوارها الثنائي الأطراف المستقل في عام 2007 وساهمت، من خلال العديد من الآليات، في المضي نحو أهداف العمالة والقدرة التنافسية والتلاحم الاجتماعي وتدعيم قوة الاتحاد الأوروبي.

يبرز في المقام الأول التوقيع على اتفاق ثنائي الأطراف وهو الاتفاق الإطاري الأوروبي حول التحرش والعنف في العمل، والهدف منه هو رفع مستوى حساسية وتفهم أصحاب الشركات والعمال وممثليهم حول ظاهرة التحرش والعنف في العمل ومدهم بإطار إرشادي لإجراءات الوقاية من هذه المشكلات والتعرف عليها ومعالجتها.

وفي المقام الثاني، أعدت هذه المنظمات وثيقة وصدقت عليها، وهي "التحديات الكبيرة لأسواق العمل الأوروبية: تحليل مجمع عليه بين ممثلي فئات المجتمع الأوروبي". وتنص هذه الوثيقة على تشخيص لأحوال أسواق العمل في أوروبا وتحدد التحديات

هذه الأقاليم وقرارات الدولة لتحسين جودة العمالة وجعل العرض والطلب في سوق العمل مناسبين وتخفيض البطالة.

وفي هذا الشأن تم التصديق في ديسمبر 2007 على المرسوم الملكي رقم 2007/1722 الذي يحدد ملامح عمل النظام القومي للعمالة بالنسبة لهيئاته وآلياته التي من ضمن مستجداتها كان خلق المجلس العام للنظام القومي للعمالة كهيئة استشارية في مجال سياسة العمالة يكونها ممثلون للإدارة المركزية ولكل إقليم أو مدينة حكم ذاتي والمنظمات النقابية ومنظمات رجال الأعمال. من بين وظائف هذا المجلس كان الالتزام باقتراح آليات تتضمن التنسيق والتعاون بين خدمة الدولة العمومية للعمالة والخدمات العمومية للعمالة في أقاليم الحكم الذاتي في كل مجال من مجالات مسئوليته المتعلقة بالعمالة ومنها التأهيل والسياسة العمالية للمهاجرين والاعتناء الخاص بالسياسات الفعالة للعمالة، ولتحقيق هذا من الضروري أيضا معرفة برامج العمل والدراسات والتحليلات التشخيصية حول سوق العمل المعدة في كل إقليم من أقاليم الحكم الذاتي.

الميزانية: الإنفاق حسب البنود ومصدر صناديق تمويلها

في عام 2007 مثّل الإنفاق الإجمالي لأقاليم الحكم الذاتي في بند تحفيز العمالة 2,8% من ميزانياتها. أكثر من نصف هذه النسبة ساهمت به الدولة في إطار إدارة السياسات الفعالة للعمالة. وفي عام 2007 وصلت هذه المساهمة إلى 2.667,7 مليون يورو بنسبة 4,7% أكثر من الموجه إليها في ميزانية العام السابق و 35,4% من إجمالي ميزانية الدولة الموجهة للسياسات الفعالة للعمالة. هذا ويعكس توزيع بنود الميزانية على البرامج اتجاه معظمها لبرامج تحفيز العمالة والورش المدرسية والبيوت الحرفية وورش التدريب (54,2%) وإلى إجراءات التأهيل المهني والتأهيل المستمر (41,5%).

إن لمعونة الصندوق الاجتماعي الأوروبي ثقلها المعتبر نسبيا إذا ربطناها كما ينبغي بإنفاق أقاليم الحكم الذاتي على سياسات تحفيز العمالة حيث تمثل حوالي ربع تمويلها. وبالإضافة إلى ذالك، إذا أخذنا في الاعتبار نواحي النقص والصعوبات المحيطة بتقييم إجمالي الإجراءات المتخذة في مجال العمالة، فإن وفرة المعلومات المفصلة حول الإجراءات التي ساهم في تمويلها الصندوق

واضح في كل الأقاليم في النصف الثاني من العام. ولكن كان هناك تقارب بين الأقاليم وبينها وبين أهداف الاستراتيجية الأوروبية للعمالة والبرنامج القومي للإصلاح وإن كان بشكل أكثر بطئا. ومن جهة أخرى، تتيح لنا بعض المؤشرات التحدث عن تقارب في مجال العمالة في الفترة من 2001 إلى 2007 رغم أن التباعد لازال يشر إلى نقاط عدم توازن أكثر حدة. وكان التقارب في البطالة أكثر وضحا فحدث انخفاض عام في معدلات البطالة قصر المسافة بين الأقاليم في هذا المؤشر.

تخطت عشرة أقاليم حكم ذاتي في عام 2007 الهدف المحدد لسنة 2010 في البرنامج القومي الإصلاحي بمعدل عمالة 66% وأحد الأقاليم كان أقل فقط بنقطة مئوية واحدة من المستهدف وتخطت خمسة من هذه الأقاليم هدف الـ 70% المستهدف لسنة 2010 في الاستراتيجية الأوروبية للعمالة وهي قطالونيا ونابارّا ومدريد والبليار وأراجون. ولكن، حتى بين أحسن هذه المستويات لازال هناك تباين بين معدل عمالة الرجال والنساء مما يبرز ضرورة الاستمرار في تحفيز نمو أكبر في عمالة النساء وتخفيض أكبر في معدلات بطالتهن. ونفس الشيء يحدث في معدلات عمل الشباب أقل من 25 سنة عمرا فهي أقل بكثير من معدلات عمالة متوسطي السن، وهنا يدفع التباعد الأقل بين معدلات النشاط والعمالة إلى إعطاء الأولوية لزيادة مشاركة فئة الشباب في العمل على مستوى كل أقاليم الحكم الذاتي.

خطط العمالة في أقاليم الحكم الذاتي

إن مجمل الإجراءات في مجال تشجيع العمالة في أقاليم الحكم الذاتي واسع ومتنوع وكلها تهدف إلى الوفاء بضروريات كل إقليم ومبنية في معظمها على الخطط المتفق عليها بين الحكومات الإقليمية وممثلي فئات المجتمع في هذا المجال. رغم أن إدارة وتنفيذ هذه الإجراءات في أغلبها من مسئولية أقاليم الحكم الذاتي بالتنسيق مع الإدارات المحلية فإن المصدر المختلف لتمويلها (أوروبي وقومي وحتى خاص) يجعل من الضروري مجهود مستمر في التنسيق والتعاون بين المعتنين بهذا المجال. وفي هذا النطاق، نص القانون رقم 2003/56 على المفهوم المتكامل لسياسة العمالة الذي يتضمن في حيز أقاليم الحكم الذاتي القرارات المتخذة في هذا النطاق من قبل

من أبريل الخاص بالإجراءات التشجيعية لنشاط الشركات والهدف الأساسي منه هو تنشيط استهلاك الأسر وتنشيط الشركات ووقف تدهور السوق العقاري ومعالجة المؤثرات السلبية على العمالة. وفيما يخص هذا المظهر الأخير، تم التصريح للحكومة بإصدار الخطة غير العادية لإجراءات الإرشاد والتأهيل المهني والاندماج في سوق العمل.

كما أن هناك محاولة لمعالجة الارتفاع المفاجئ في البطالة في الشهور الأخيرة من خلال مجموعة من الإجراءات ذات الصفة غير العادية موجهة نحو زيادة التعاقدات للعمل وتدعيم الاستقرار المهني للعاطلين وللمتعرضين لخطر الاستبعاد من سوق العمل. تنص الخطة على إجراءات للإرشاد والتأهيل والاندماج تضاف إلى الإجراءات الساري العمل بها بجانب المعونات للبحث عن عمل وتسهيل الحركة الجغرافية. الإجراءات الأولى توجه إلى عاطلين تنطبق عليهم شروط معينة منها المشاركة في الدورات الإرشادية التي يشرف عليها محترفون يساعدون على البحث عن فرص عمل. تحاول المعونات تسهيل التعاقد المستمر للعاطلين عندما يشترط الانتقال من محل الإقامة إلى مكان العمل أو تغيير محل الإقامة إلى مكان العمل داخل الأراضي الإسبانية.

وعلى هامش كل ذالك، من الضروري إعادة توجيه سياسات العمالة وتدعيمها من منظور أكثر اكتمالا وفي إطار الحوار الاجتماعي. وهذا يتطلب، بالإضافة إلى اتفاق حول الموقف الجماعي لممثلي فئات المجتمع الأوروبي، إلى توفير الموارد والخدمات المناسبة بحيث يتم اتخاذ القرارات عن قرب من المواطن وبمساندة الاستثمارات الرابحة خاصة أو عامة. وفي الوضع الحالي هناك أهمية كبرى للتوفيق بين السياسات الفعالة وأنظمة رعاية العاطلين الجيد تصميمها بحيث تجمع بين ضمان الحقوق والسهولة الأكبر في الحصول على عمل. وبالطبع، إذا أردنا تدعيم التلاحم الاجتماعي ومشاركة كل القوى النشطة في سوق العمل، فمن الواجب علينا أن نولي عناية خاصة بالمساواة بين الجميع في الفرص.

البعد الإقليمي: سياسات العمالة في أقاليم الحكم الذاتي

عانت كل أقاليم الحكم الذاتي، إلا في حالة واحدة بارزة، في عام 2007 من انخفاض سرعة العمالة وظهر هذا الانخفاض بشكل

5 نقاط أكثر من النساء وتنخفض النسبة كلما تخطى العمر الثلاثين سنة.

كما ازدادت مبادرات التأهيل المهني المستمر من جديد في عام 2007 وذالك بزيادة عدد المشاركين المؤهلين حتى الوصول إلى 1.560.000. لازالت الإجراءات التأهيلية عامة وبمستوى متوسط أو عالي وتم ثلثاها في شكل حضوري غير أن التأهيل عن بعد قد ازداد بشكل طفيف. أما التأهيل المختلط فقد انخفض بشكل طفيف عن العام السابق. أما عن المواصفات الاجتماعية والسكانية للمشاركين فلم تتغير: السن من 26 إلى 45، أغلبية من الذكور، مؤهل تعليم ثانوي، الـ 41% منهم عمال مؤهلون. لازال معظم المشاركين ينتسبون إلى شركات بها أكثر من 1.000 عامل رغم أن ثقلهم قد أخذ في الانخفاض في صالح المنتسبين للشركات الصغيرة والمتوسطة.

سياسات من أجل مسرح جديد

هناك هدف من الأهداف المطروحة في الاتفاق من أجل النمو والعمالة لازال معلقا إحرازه وهو الذي يتعلق بالإصلاح المتكامل للسياسات النشطة للعمالة لزيادة كفاءته. وهذا بدوره يرجع إلى ضرورة الاستمرار في تطوير قانون العمالة في تناوله المتكامل لهذه السياسات دون تناسي مجاله الإقليمي. وهكذا، عند تكوين هيئات وآليات النظام القومي للعمالة يجب تشغيله دون تأخير من أجل تعاون وتنسيق أكبر بين إجراءاته وخاصة بين الخدمات العمومية للعمالة في إطاريها الإقليمي والخاص بالدولة.

يجب أن نذكر هنا أن التشخيص الآن يرى نموا اقتصاديا منخفضا على الأقل خلال العامين القادمين وهو ظرف يضع كل السياسات الاقتصادية ومن ضمنها سياسات العمالة في سياق مختلف. وعلى هذا النهج من المطلوب الاستمرار بقدر الإمكان في بعض الإجراءات البادئة التي تضع في الأولوية كمستفيدين من السياسات الفعالة للعمالة بعض الفئات بعينها من وجهة النظر القطاعية وبأهداف تتعدى فقط تشجيع العمالة فتحاول أيضا تطوير النسيج الإنتاجي والرد على مشكلات خاصة متعلقة بقدرة الاقتصاد الإسباني على المنافسة.

ومن جهة أخرى، حملت بيانات الشهور الأولى من عام 2008 إلى إصدار المرسوم الملكي – قانون رقم 2008/2 في الـ 21

أجـل العمالـة والـذي يمحـو التفريـق بـين الإعـداد المهنـي والإعـداد المستمر.

هذا ويتم وضع مبادئ النظام الفرعي للتأهيل من أجل العمالة والنص على مبادرات تأهيلية تكون هذا النموذج الجديد التام تنظيمه تشريعيا في الوقت اللاحق. من بين هذه المبادرات: تأهيل الطلب، ويتضمن إجراءات تأهيلية في الشركات وتصريحات فردية للتأهيل ممولة كليا أو جزئيا من قبل الصناديق العمومية لسد الاحتياجات الخاصة للشركات والعاملين؛ تأهيل العرض، ويتضمن خطط تأهيل موجهة للعاملين من جهة وللعاطلين من جهة أخرى وذالك لتأهيل كليهما لممارسة مهن تتطلب مؤهلات خاصة أو الاندماج في سوق العمل؛ تأهيل بالتناوب مع العمالة، ويتضمن إجراءات مرتبطة بعقود التدريب وببرامج عمومية (عمالة-تأهيل) وإجراءات أخرى مهمة مبنية على خبرة مدارس الورش الحالية والبيوت الحرفية. أولوية المشاركة في هذه المبادرات التأهيلية ستكون للفئات التي تجد صعوبة في الحصول على عمل مثل العاطلين أو العاملين الذين يجدوا صعوبة في الحفاظ على عملهم.

وأخيرا، هناك إجراءات لمساندة ومصاحبة النظام موجهة للقيام بأبحاث ودراسات عامة وقطاعية والإعلام عن النظام بالإضافة إلى إقامة نظام متكامل للتوعية والإرشاد المهني يقدم خبرته حول فرص التأهيل والعمل.

إن الهدف الأساسي لكل ذالك هو تحسين كفاءة النظام الفرعي. وسيكون ذالك من الممكن في ظل التزام واضح ومتواصل للإدارات المعنية بتحسين جودة التأهيل المهني من أجل العمالة فيما يتعلق بالمضمون والزمن والمعلمين والتجهيزات وكذالك بالنسبة لنتائجه خاصة المتعلقة بالحصول على عمل مستقر ومناسبته لاحتياجات النسيج الإنتاجي وكفاءة الموارد والوسائل المستخدمة.

وصل عدد الباحثين عن عمل المؤهلين داخل نظام التأهيل المهني إلى 278.917 في عام 2006 وكانت المواصفات السكانية الاجتماعية للطلاب مماثلة لما كانت عليه في الأعوام السابق: نساء وشباب بمؤهلات منخفضة. حوالي الـ 72% من إجمالي الطلاب المؤهلين وجدوا عملا خلال عام 2007 وكانت نسبة اندماج الذكور

يبدو انتفاعها من المكافئات التشجيعية التي تمتعت بها بنفس الحد كما في المرات السابقة.

آليات السياسات الفعالة للعمالة: الأوضاع في عام 2007

رغم التقدم في إصدار التشريعات الهادفة للابتداء في إجراءات محددة لتشجيع وإدارة العمالة موجهة بشكل أساسي لتسهيل اندماج فئات بعينها في سوق العمل فلازالت هناك حتى الآن موضوعات معلقة. من بين هذه الموضوعات كان تحديث خدمة الدولة العمومية للعمالة الذي كان يجب أن يكون القاعدة لرسم وتطوير الخطة المكتملة للتحديث الموجهة لتحسين جودة الخدمات. وكذالك كان من الواجب القيام بعملية إصلاح متكاملة للسياسات النشطة للعمالة بحثا عن تزويدها بجودة أكبر بعناية خاصة بالنساء والشباب والأشخاص المعاقين بالإضافة إلى السكان المهاجرين بحيث تُرسم إجراءات، في هذا الشأن الأخير، تسهل من اندماجهم في سوق العمل. وكانت هناك فكرة للحاجة إلى وضع تشريعات تضبط دور القوى المتدخلة في سوق العمل ومجال عملها: الخدمات العمومية للعمالة والهيئات المتعاونة ووكالات البحث عن عمل وشركات إعادة التوظيف في أماكن أخرى. ولكل هذا، لازال هناك حاجة للقيام بذالك كثمرة للالتزامات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي للوصول إلى تشغيل أكثر فاعلية لسوق العمل خاصة في وضع مثل الوضع الحالي حيث يؤثر هبوط سرعة النمو على عمالة فئات بعينها.

وعلى هذا النهج، رغم الزمن الذي مضى منذ التصديق على قانون العمالة في ديسمبر 2003، من الإيجابي جدا التطور التشريعي للنظام القومي للعمالة ولآليات التنسيق داخله بهدف تدعيم عمل النظام من خلال تنظيم هيئات وآليات التعاون والتنسيق في مجال سياسات العمالة بين مختلف الإدارات ومن المنتظر أن يؤدي ذالك إلى عمل أفضل وأكثر شفافية لكل النظام.

تم إحراز تقدم مهم خلال عام 2007 في الإعداد التشريعي اللازم للبدأ في تشغيل نظام التأهيل للعمالة المتفق عليه بين ممثلي فئات المجتمع. من بين أوجه التقدم يبرز التشريع المصدق عليه في المرسوم الملكي رقم 2007/395 للنظام الفرعي للتأهيل المهني من

تصنيع ماكينات المكاتب وأجهزة الحاسوب وصناعة التبغ ونشاط استخراج الوقود لتوليد الطاقة.

تطورات العمل المؤقت: مؤثرات برنامج الإصلاح

كانت أكبر زيادة في العمالة في عام 2007 من جديد في العاملين للغير في القطاع الخاص بزيادة تصل إلى 521.000 من الشاغلين (3,9%) وكان النمو ملحوظا أيضا وبشكل نسبي في عدد أصحاب الشركات دون عاملين وفي العمال المستقلين (4%).

كما حققت زيادة قوية في حجم العمالة الثابتة وهو ما يمثل أكثر الملامح أهمية لسوق العمل في عام 2007. ويتسع المجال هنا إلى ذكر أن التأثير المبدئي للإصلاح الذي طرحه الاتفاق من أجل تحسين النمو والعمالة (AMCE) وتم تطبيقه بموجب القانون رقم 43 لسنة 2006 كان تحويل 520.000 تعاقد مؤقت إلى تعاقد دائم في إطار الخطة غير العادية الموضوعة في هذا الشأن، كما تم عقد 170.000 تعاقد دائم جديد في إطار برنامج تحفيز العمالة المنصوص عليه في القانون. ورغم الخلق القليل لفرص العمل في عام 2007 ورغم اقتصار تأثيرات الإصلاح من الناحية الزمنية على عام 2006، فإن نمو العمالة الدائمة قد تعدى نسبة الـ 7,2% في مقابل الأرقام الأقل دائما من الـ 4% في النمو المسجل بين عامي 2004 و 2006. هذا وقد توافق هذا الارتفاع لأول مرة مع انخفاض في العمالة المؤقتة. ونتيجة لذالك انخفضت العمالة المؤقتة بنسبة 2,4% (2,8% في القطاع الخاص) وهو أكبر انخفاض سنوي في الفترة بين عامي 1997 و 2007. ومع كل هذا يجب أن نؤكد على أن العمالة المؤقتة في إسبانيا حتى تنخفض بشكل كبير تتطلب نتائج غير منقطعة في فترات زمنية طويلة.

ومن جهة أخرى، كان نمو العمالة الدائمة أكبر في حالة النساء من الناحية النسبية ومن ناحية عدد الأشخاص وبشكل أكبر بين الأشخاص في أعمار الشباب والأعمار المتوسطة. كما انخفضت الأرقام السيئة للنساء في العمالة المؤقتة غير أنها لازالت بين النساء في سن بين الأربعين والتاسعة والأربعين 5% أكثر من الرجال.

تعكس أرقام التعاقدات المسجلة سرعة تعاقد دائم مستمرة طوال عام 2007. بحيث استقبلت عملية التعاقد الدائم الاعتيادي دفعة تتوافق مع عملية الإصلاح في حين أن التعاقدات الدائمة المحفزة لا

الجنسين على السواء وفي مختلف الأعمار كما تظهر البطالة المسجلة أيضا تطورا سلبيا جدا بالنسبة للأجانب في معظم سنة 2007 في حين أن الأحوال السيئة بدأت عند الإسبان في النصف الثاني من العام وكانت أقل اشتدادا.

يلاحظ في مجمل عام 2007 اتجاه متباين للعمالة بين القطاعات الاقتصادية بحيث نمت بشكل متوسط في قطاع الخدمات وبشكل أكثر أهمية في قطاع التشييد، وانخفضت بشكل طفيف في قطاع الصناعة وهو لا يختلف عما تم ملاحظته في بعض الأعوام السابقة. كان الاتجاه في الشهور الثلاثة الأخيرة منخفض بشكل واضح في قطاعي التشييد والصناعة وأكثر اعتدالا ولكن يمكن ملاحظته في قطاع الخدمات.

عكست الدراسة التفصيلية لكل فرع من فروع النشاط في هذه اللمحة العامة للقطاعات في حالة قطاع الخدمات في عام 2007 بعض النقاط الصعبة التي تختلف مع مثيلاتها في الأعوام السابقة والتي يمكن أن تصبغ، وإن كان علينا انتظار ما سيحدث في الفترة القادمة، جو عدم اليقين المحيط بالأوضاع الحالية لأنه في الفروع الأكبر حجما مس النمو المنخفض فقط وبشكل واضح قطاع الفندقة في حين استمرت ديناميكية نشاطات شركات أخرى وازداد نشاط تجارة التجزئة واستمرت السرعة الجيدة للصحة والرعاية الاجتماعية في حين تركز الانخفاض في السرعة في الفروع المتوسطة الحجم بشكل خاص في استخدام البيوت لعمال المنازل وفي الفروع الصغيرة كان هناك نقطتان مهمتان إحداهما سلبية وهي الركود في الأنشطة العقارية وأخرى إيجابية وهي النمو المرتفع والمستمر لأنشطة علم الحاسوب.

باستثناء صناعة المعادن والمنتجات المعدنية، كان لفروع الصناعة الكبيرة من حيث حجم العمالة سلوك طيب في عام 2007، أفضل في حالات معينة من عام 2006. غير أن إجمالي النمو لم يكن كافيا لتعويض ما فقدته معظم الفروع المتوسطة والصغيرة وخاصة في بعض الفروع المتوسطة التي عانت من ازدياد سرعة خسائرها ومن ضمنها في السنوات الأخيرة قطاعات الأخشاب والفلين والنسيج والورق التي فقدت في مجملها 51.300 فرصة عمل وهو ما يمثل نصف الخسائر المحققة في إجمالي فروع الصناعة. وبشكل نسبي عانت بعض الفروع الصغيرة من نتائج أكثر سوءا مثل فروع

الجهود المبذولة في تخفيض التسرب الدراسي والحاجة إلى تنسيق أكبر على المستوى الإقليمي.

ومن جهة أخرى، يجب أن نذكر التعارض بين الإنجازات العديدة الموصول إليها في ظل الحوار الاجتماعي والمشاركة الضئيلة لممثلي فئات المجتمع في الإعداد المبدئي للبرنامج في عام 2005 وإصدار أول تقرير حول تطوره في العام اللاحق. ولهذا، وبهدف تحسين الأوضاع، تم الاتفاق في نهاية عام 2006 على بروتوكول للمشاورات والمشاركة والمتابعة. ورغم أن هذه آلية يمكن أن تكون نافعة للقيام بهذه المشاركة في رسم الملامح الأولية للبرنامج القومي للإصلاح والتقرير الأول حول تطوره، لم يستطع ممثلو فئات المجتمع حتى الآن الدخول بشكل كاف في عملية إعداد ومتابعة وتحديث البرنامج. وعلى هذا النحو، هناك مطالبة للحكومة بأن تلتزم بشكل أكبر بالأخذ في الاعتبار لتقييمات وملاحظات ممثلي فئات المجتمع.

لمحة عامة عن العمالة في إسبانيا في عام 2007

يعكس متوسط أرقام حصر السكان العاملين حجم عمالة أقل بقليل من 20,4 مليون شخص وهو ما يعني 608.400 أكثر من العام السابق وحجم بطالة أكثر من 1,8 مليون شخص، أي بالكاد 3.000 شخص أقل من العام السابق. وهو أكبر نمو للعمالة في العقد الأخير بجانب ما تم إنجازه في عام 2002. كما تشير أرقام الاشتراك في الضمان الاجتماعي وأرقام البطالة التي سجلها نظام معلومات الخدمات العمومية للعمالة (SISPE) إلى انخفاض في سرعة نمو خلق فرص العمل وارتفاع في البطالة. لازال الوقت مبكرا لمعرفة مدى تطور هذه الاتجاهات ولكن أول أرقام عام 2008 لا تؤكدها فقط وإنما تدعو أكثر للانشغال.

وإن كانت السرعة الأقل في خلق العمالة قد طالت أيضا النساء، فإن الاتجاه المسجل في فترة طويلة لسلوك عمالة النساء كان جيدا فتحرك بشكل أكثر ديناميكية ليس فقط في الفترات التوسعية للاقتصاد وإنما أيضا في فترات هبوط النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى، مهما كانت الأسباب، من الملاحظ تأثير متباين لهبوط سرعة النمو بين الإسبان والأجانب في سوق العمل. فلقد تدهورت أحوال عمالة الأجانب بشكل أكبر وأكثر سرعة ونالت البطالة منهم في

ميزان الاستراتيجية الأوروبية للعمالة

قبل ثلاث سنوات فقط من الأجل الموضوع للوفاء بأهداف استراتيجية لشبونة المجددة نجد في إجمالي الاتحاد الأوروبي تحسنا في مؤشرات العمالة يعكس تفوقا عن العام السابق وأوضاعا جيدة لسوق العمل، غير أن هذا التقدم بطيء وتنعكس شدته بدرجة مختلفة حسب المؤشر الذي نقوم بتحليله. هذه الشدة المتباينة تسمح بتوقع إنجاز هدف وضع معدل عمل النساء في عام 2010 عند نسبة الـ 60% ولكن هناك صعوبة في الوصول إلى هدف معدل العمالة العام (70%) وخاصة بين متعدي سن الخامسة والخمسين (50%). وكان تطور العمالة في إسبانيا في سنة 2007 إيجابيا من حيث هذا المنظور الأوروبي حيث استمر تخفيض الفارق بين العمالة والبطالة بالمقارنة بالاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27 واستمر التقدم نحو إنجاز أهداف الاستراتيجية الأوروبية للعمالة.

ومع كل هذا، وخاصة في إسبانيا، يجب أن نعيد ذكر أن أحدث التوقعات تؤكد على هبوط في سرعة النمو في سنتي 2008 و 2009 وبما في ذالك من عواقب مهمة في سوق العمل مما قد يوقف هذه الإنجازات ويمنع التقدم نحو تحقيق الأهداف في مجال العمالة. ولهذا من الضروري أخذ هذه الأوضاع في الاعتبار واتخاذ إجراءات ضرورية في سياسة العمالة بهدف تقليل حدة هذه الصدمة.

وفيما يتعلق بالبرنامج الإسباني القومي للإصلاح، قدمت الحكومة في شهر أكتوبر 2007 التقرير الثاني لتطورات هذه الخطة وذكرت فيه التقدم المحقق في إنجاز أهداف لها أولوية ومنها الاقتراب من متوسط الدخل ومعدل العمالة في الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 25 بالإضافة إلى إجراءات السياسة الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة طوال العام الأخير. وبشكل عام، قيمت اللجنة الأوروبية درجة إنجاز الأهداف الموصول إليها بصورة إيجابية. واعتبرت أن إسبانيا قد قامت بالرد عامة بشكل ملائم على الالتزامات المأخوذة المرتبطة بالمجالات الأولوية واعتنت بتنفيذ التوصيات بشكل عام إلا بالتوصيات الخاصة بالعمالة حيث أولتها اعتناء جزئيا. وتشير اللجنة إلى النقاط القوية في البرنامج ومنها التقدم في مجال عمالة النساء، وتبرز تكامل أنظمة الإعداد المهني من أجل الوفاء الأفضل باحتياجات سوق العمل، كما أبرزت اللجنة التحديث في رعاية العمالة غير أنها تشير إلى نقاط نقص وعدم كفاية من ضمنها

في التعليم والعمالة والمجتمع والمطالبة بالتزام متجدد بتبني سياسة جماعية فيما يخص الهجرة. كما استمرت عملية النقاش والمشاورات حول الكتاب الأخضر لتحديث قانون حقوق العمال. وطبقا للجنة، كان من أبرز نتائج هذه العملية وجود إدراك عميق للتحديات التي يواجهها سوق العمل الأوروبي الجديد والحاجة إلى تماشي التشريع العمالي مع الواقع الجديد لتخطي تحديات القرن الحادي والعشرين. كما يستحق الذكر في هذا المقام بعض الإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وذالك لاعتبار عام 2007 عاما أوروبيا للمساواة في الفرص بين الجميع ولقد تخطت هذه الإجراءات هذه المناسبة فأصدر البرلمان الأوروبي في شهر مارس قرارا مرتبط بخطة عمل للفترة من 2008 إلى 2010 ترمي إلى مساواة النساء بالرجال وقامت اللجنة بالدراسة أولا ثم أصدرت اقتراحات من شأنها محو التباين غير المبرر بين أجور النساء والرجال.

ومن جهة أخرى،محافظا على هدفه المركزي لخلق فرص العمل وتحسين جودته، ركز النقاش الأوروبي في مجال العمالة خلال عام 2007 على تحسين إنتاجية الاقتصاد الأوروبي ووضعه في مركز أكثر قدرة على المنافسة في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي. ومن أكثر الآليات تناولا في هذا النقاش كان "الأمان المرن" الذي قدمت اللجنة حوله في يونيو 2007 تصريحا أشارت فيه إلى الحاجة إلى سوق عمل أكثر مرونة وبها في نفس الوقت مستويات من الأمان تسمح بتناول متوافق للاحتياجات الجديدة لأصحاب الأعمال والعاملين في نفس الوقت. ومن جهة أخرى، صدق المجلس الأوروبي المعقود في ديسمبر 2007 على المبادئ الجماعية التي سترشد كيفية رسم الاستراتيجيات المتكاملة للأمان والمرونة في الدول الأعضاء بعد الإجماع عليها مع ممثلي فئات المجتمع وإدراجها في الخطة القومية للإصلاح في كل بلد.

بما أنه ليس هناك مفهوم موحد لـ "الأمان المرن"، أصدر ممثلو فئات المجتمع الأوروبي مجموعة من التوصيات العامة المرتبطة بذالك في وثيقة حديثة تتناول أوضاع سوق العمل والعمالة في الاتحاد الأوروبي ردا على تحديات المستقبل وتدعيما لفكرة الارتباط بين العمالة والإنتاجية التي تم طرحها في استراتيجية لشبونة المجددة.

سوق العمل وسياسات العمالة والعلاقات العمالية

1. سوق العمل وسياسات العمالة

منظور أوروبي: تطور وأهداف ومناقشات

أتاحت سرعة النمو الاقتصادي في سنة 2007 استقرارا معينا في أسواق العمل وذالك بتوفيرها الملحوظ لفرص العمل وانخفاض جيد للبطالة في الاتحاد الأوروبي. غير أن عدم اليقين المحيط بتطورات الاقتصاد العالمي الذي زادت حدته منذ صيف 2007 مع أزمة سوق الائتمان العقاري في الولايات المتحدة وانعكاسها على أسواق أخرى قد حدد بداية مرحلة من هبوط سرعة النمو الاقتصادي العالمي وبتوقعات أكثر انخفاضا للنمو في عامي 2008 و 2009 وما ينتج عن ذالك من آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي وخاصة على سوق العمل في الاتحاد الأوروبي. تشير توقعات الربيع إلى هبوط في سرعة نمو العمالة في السنوات القادمة بمستويات أقل من الـ 1%.

وفي هذا السياق، قامت اللجنة الأوروبية في شهر سبتمبر بتقديم مقترحاتها للمرحلة الجديدة لاستراتيجية لشبونة (2008 - 2010). وتؤكد اللجنة على الإشارة إلى العمالة في التوجيهات الاقتصادية الكبيرة وتحدد بشكل واضح دور ممثلي فئات المجتمع في سياق "الأمان المرن" في سوق العمل.

ومن ضمن الموضوعات البارزة المتعلقة بالعمالة التي تناولتها اللجنة على مدى العام كان خطة العمل للحركة العمالية للفترة من 2007 إلى 2010 والحاجة إلى المشاركة الكاملة للشباب

الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة والنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للأقاليم الأسبانية، 2007 - 2000

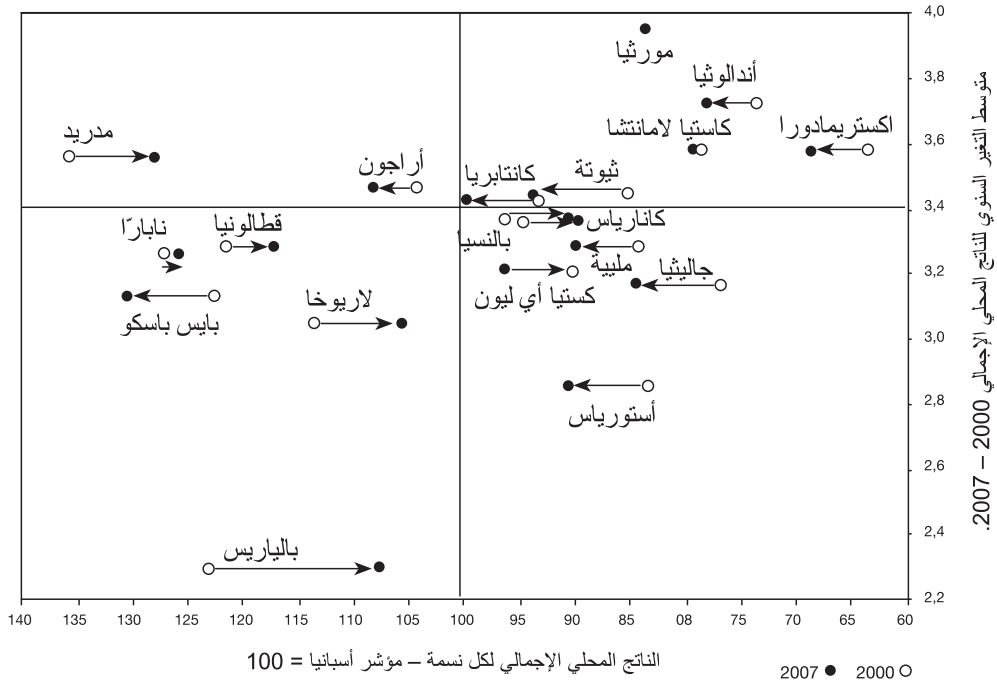

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، *المحاسبات الإقليمية لأسبانيا*.

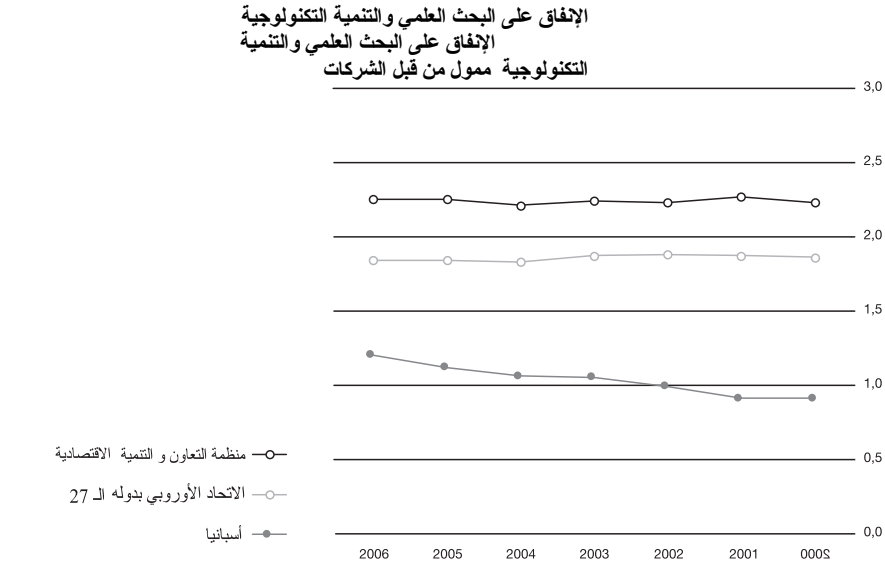

المصدر: اوروستات و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: *المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا*. العدد 2007/2

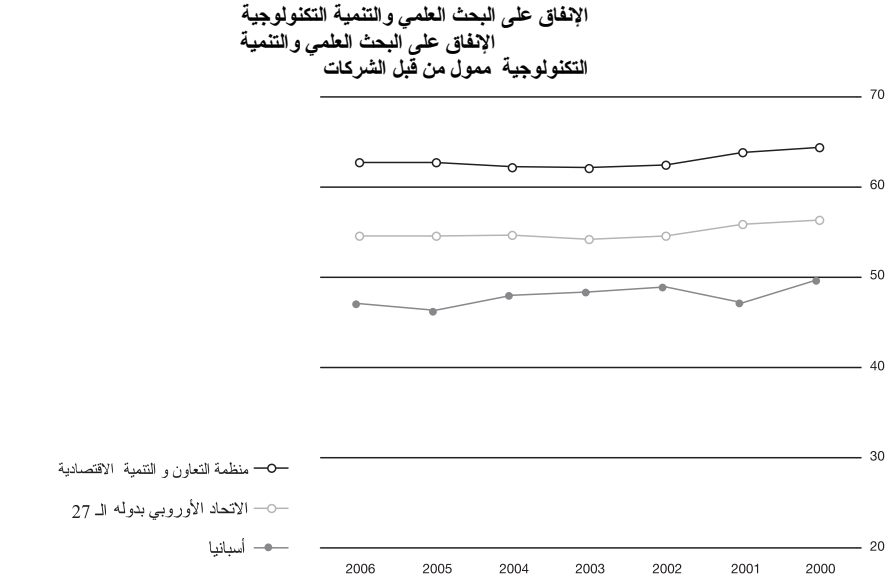

المصدر: اوروستات و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية: *المؤشرات الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا*. العدد 2007/2

مؤشرات أساسية للقطاع العام الأسباني وفي الاتحاد الأوروبي، 2001 - 2006
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

الدخل العام/الناتج المحلي الإجمالي

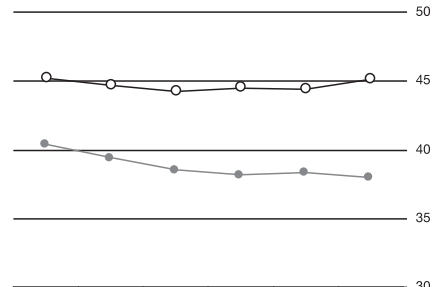

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
45,2	44,7	44,2	44,5	44,4	45,1	
40,4	39,4	38,5	38,2	38,4	38,0	

الإنفاق العام/الناتج المحلي الإجمالي

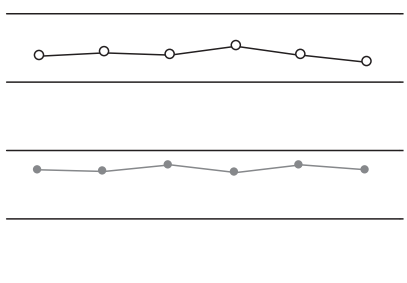

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
46,9	47,1	47,0	47,6	47,0	46,4	
38,6	38,5	38,9	38,4	38,9	38,6	

الـ 25 الاتحاد الأوروبي بدوله
أسبانيا

قدرة (+) حاجة (-) تمويل/الناتج المحلي الإجمالي

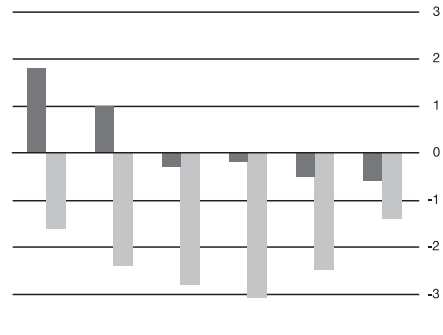

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
-1,6	-2,4	-2,8	-3,1	-2,5	-1,4	
1,8	1,0	-0,3	-0,2	-0,5	-0,6	

الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي

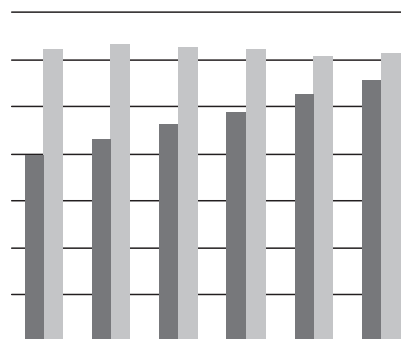

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
61,9	63,1	62,4	62	60,5	61,1	
39,7	43	46,2	48,7	52,5	55,5	

الـ 25
أسبانيا

الإنفاق على البحث العلمي والتنمية

التضخم العام التحتي، 2005 – 2007

(معدلات التغير السنوى لمؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية)

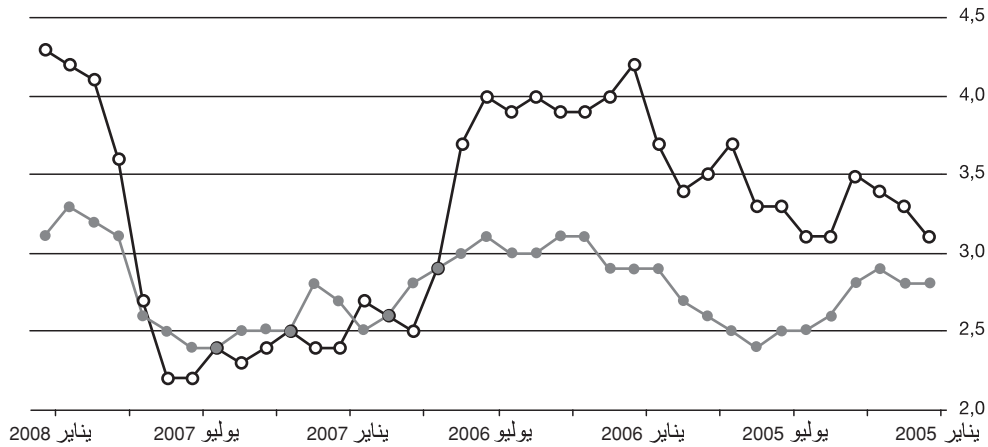

المصدر: المعهد القومي للإحصاء.

مكونات الطلب 1998 - 2007

(معدلات التغير السنوي)

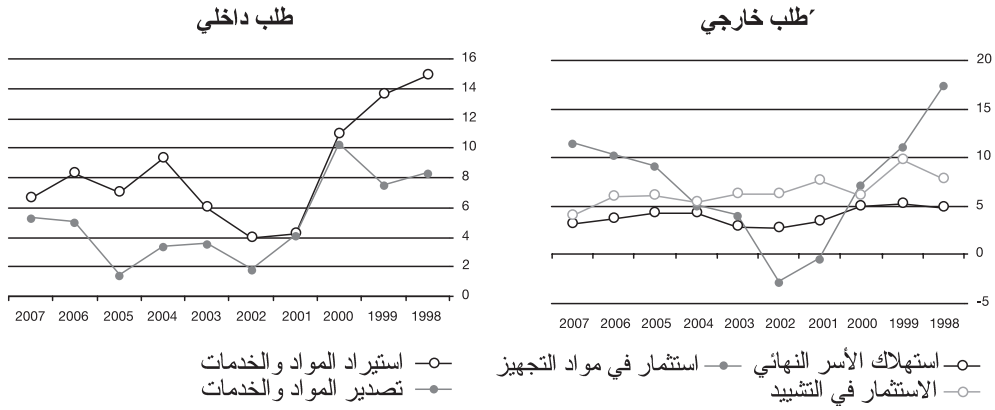

المصدر: بنك اسبانيا، *ملخص المحاسبات القومية لإسبانيا*.

التوزيع التوظيفي للدخل، 2000 - 2007

(النسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى)

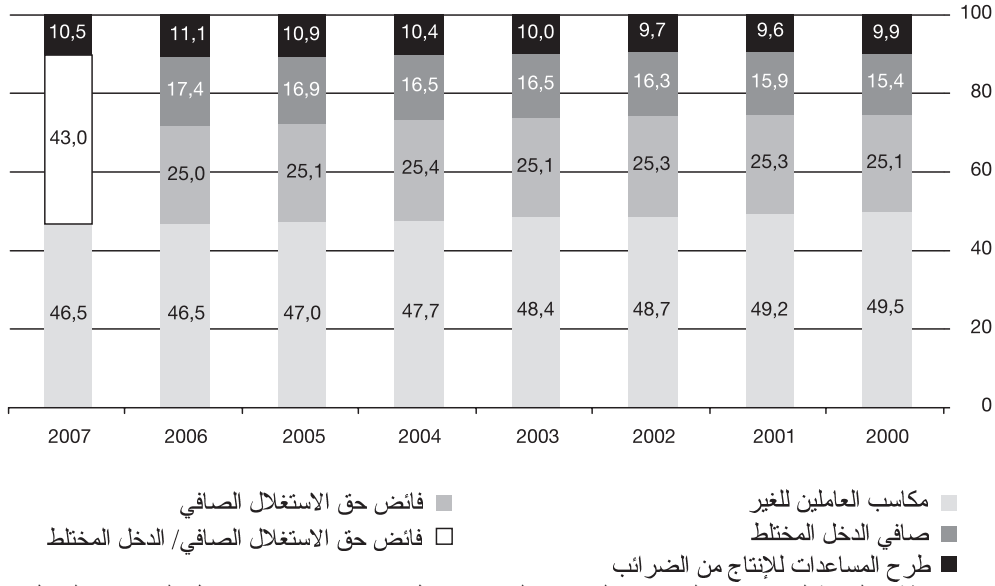

ملاحظة: بالنسبة لعام 2007 ليس من المتاح معلومات حول فائض حق الاستغلال الصافي/ الدخل المختلط المصدر: المعهد القومي للإحصاء، *المحاسبات القومية لأسبانيا*. محاسبات اقتصادية متكاملة.

تطور النشاط الاقتصادي حسب القطاعات 2006 - 2007

(معدلات التغير السنوي)

السنوات	ربع سنة	الزراعة وصيد الأسماك	الطاقة	الصناعة	التشييد.	الخدمات		
						إجمالي	السوقية	غير السوقية
2006	ربع السنة الأول	-0,1	3,7	1,4	5,8	4,0	4,1	3,6
	ربع السنة الثاني	2,3	1,4	2,7	5,3	4,1	4,1	4,5
	ربع السنة الثالث	-2,4	4,1	3,9	5,1	4,2	4,3	3,8
	ربع السنة الرابع	10,1	-3,2	3,5	3,9	4,2	3,9	5,2
	متوسط	**2,4**	**1,4**	**2,9**	**5,0**	**4,1**	**4,1**	**4,3**
2007	ربع السنة الأول	6,8	-3,6	5,0	4,5	4,2	4,2	4,3
	ربع السنة الثاني	2,8	3,4	3,6	4,2	4,2	3,9	5,2
	ربع السنة الثالث	2,8	0,0	2,4	3,8	4,3	4,0	5,3
	ربع السنة الرابع	2,9	4,5	1,4	2,8	4,1	3,9	5,0
	متوسط	**3,8**	**1,0**	**3,1**	**3,8**	**4,2**	**4,0**	**5,0**

المصدر: المعهد القومي للإحصاء، *المحاسبات القومية ربع السنوية*.

شكل اقتصادي كلي للفترة من 2003 إلى 2007

(معدلات التغير السنوي)

بنود	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الإجمالي وملحقات الطلب					
الناتج المحلي الإجمالي	3,0	3,2	3,6	3,9	3,8
الاستهلاك النهائي	3,3	4,7	4,5	4,0	3,6
- المنازل	2,8	4,2	4,2	3,7	3,1
- الإدارات العمومية	4,8	6,3	5,5	4,8	5,1
التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	5,9	5,0	6,9	6,8	5,9
- مواد التجهيز	4,2	4,4	9,2	10,4	11,6
- الإنشاء	6,2	5,5	6,1	6,0	4,0
تصدير المعدات والخدمات	3,7	4,1	2,6	5,1	5,3
استيراد المعدات والخدمات	6,2	9,6	7,7	8,3	6,6
الطلب الداخلي (1)	3,8	4,9	5,2	5,1	4,6
الطلب الخارجي (1)	-0,8	-1,7	-1,7	-1,2	-0,7
الأسعار والتكاليف					
التسبب في انكماش الناتج المحلي الإجمالي	4,1	4,0	4,2	4,0	3,1
مؤشر أسعار الاستهلاك	3,0	3,0	3,4	3,5	2,8
مؤشر أسعار الاستهلاك (ديسمبر)	2,6	3,2	3,7	2,7	4,2
التكاليف العمالية الموحدة	3,0	2,5	2,2	2,3	2,7
سوق العمل					
التغير في التوظيف	2,4	2,7	3,2	3,2	3,0
معدلات البطالة	11,5	11,0	9,2	8,5	8,3
التغير في الإنتاجية (2)	0,7	0,6	0,4	0,7	0,8
قطاع التجارة الخارجية (الناتج في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)					
قدرة البلاد على التمويل	2,9	4,8	6,5	8,1	9,5
حاجة الإدارات العامة للتمويل (في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)	0,0	-0,2	1,1	1,8	2,2
لمذكرة					
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بمليون يورو)	782.531	840.106	908.450	980.954	1.049.848

(1) المساهمه في نمو الناتج المحلي الإجمالي.
(2) عمالة مساوية لعمل بيومية عمل كاملة حسب المحاسبات القومية ربع السنوية
(3) صافي التغير السنوي لكل عامل (أرقام مصححة وعمالة تساوي عمالة ليوم عمل كامل.
المصدر: المعهد القومي للإحصاء ووزارة الاقتصاد والأشغال.

مؤشرات هيكلية لمتابعة استراتيجية لشبونة المجددة، 2000 - 2007

مؤشرات هيكلية		دول الاتحاد الأوروبي الـ 27		دول الاتحاد الأوروبي الـ 15		منطقة استخدام اليورو في الدول الـ 13 من الاتحاد الأوروبي		أسبانيا	
		2000	2007	2000	2007	2000	2007	2000	2007
بانوراما الاقتصاد	الناتج المحلي الإجمالي بأزدواج القدرة الشرائية	100,0	100,0	115,2	111,5	113,9	109,5	97,7	104,7
	إنتاجية العمل (لكل شخص مستخدم)	100,0	100,0	113,1	109,9	113,7	109,5	103,9	102,8
العمالة [1]	معدل العمالة	62,2	64,5	63,4	66,2	61,5	64,8	56,3	64,8
	معدل العمالة لمتعدي سن الـ 55	36,9	43,5	37,8	45,3	34,3	41,8	37,0	44,1
البحث العلمي والتنمية [1]	الإنفاق على البحث العلمي والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	1,86	1,84	1,92	1,91	1,84	1,85	0,91	1,20
	المستوى التعليمي للشباب [2]	76,6	77,9	73,7	75,0	73,1	74,0	66,0	61,6
إصلاحات اقتصادية [1]	المستوى المقارن للأسعار [3]	100,0	100,0	104,9	104,9	100,5	102,5	85,0	93,3
	استثمار الشركات [4]	18,4	18,2	18,3	18,1	18,9	18,7	22,7	26,6
تماسك اجتماعي [1]	معدل خطر الفقر بعد نقل الصلاحيات	16,0	16,0	15,0	16,0	15,0	16,0	18,0	20,0
	التشتت الإقليمي لمعدل العمالة	130,0	11,4	13,4	10,9	13,0	10,7	10,7	7,8
	معدل البطالة طويلة الأجل	4,0	3,7	3,4	3,2	4,0	3,7	4,6	1,8
البيئة	انبعاث الغازات المسببة في الاحتباس الحراري	90,7	92,1	96,6	98,0	99,2	102,2	132,8	152,3
	شدة الطاقة للاقتصاد [5]	213,1	208,1	190,5	184,9	184,2	183,4	227,0	219,2
	حجم حمولات الشحن لكل بنسبة الناتج المحلي الإجمالي	99,1	106,7	101,9	105,0	104,2	110,5	116,4	150,9

1. أرقام سنة 2006.
2. نسبة الشباب (20 – 24) الذين أتموا الدراسة الثانوية على الأقل.
3. أسعار مقارنة للاستهلاك النهائي لكل بيت بما فيه الضرائب غير المباشرة (الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 25 = 100) بيانات عام 2006.
4. نسبة تكوين صافي رأس المال الثابت للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي. بيانات عام 2005.
5. أخر بيان متاح من سنة 2005.

المصدر: اوروستات.

مؤشرات اجتماعية – اقتصادية دولية

(معدلات التغير السنوي)

مؤشرات	1990-1999	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008 (ت)
نمو الناتج المحلي الإجمالي											
العالم	2,9	3,7	4,7	2,2	2,8	3,6	4,9	4,4	5,0	4,9	3,7
الدول المتقدمة*	2,7	3,5	3,9	1,2	1,6	1,9	3,2	2,6	3,0	2,7	1,3
الولايات المتحدة	3,1	4,4	3,7	0,8	1,6	2,5	3,6	3,1	2,9	2,2	0,5
اليابان	1,5	-0,1	2,9	0,2	0,3	1,4	2,7	1,9	2,4	2,1	1,4
كندا	2,4	5,5	5,2	1,8	2,9	1,9	3,1	3,1	2,8	2,7	1,3
الاتحاد الأوروبي	2,0	3,0	3,9	2,1	1,4	1,5	2,7	2,1	3,3	3,1	1,8
ألمانيا	2,3	1,9	3,1	1,2	-	-0,3	1,1	0,8	2,9	2,5	1,4
فرنسا	1,9	3,0	3,9	1,9	1,0	1,1	2,5	1,7	2,0	1,9	1,4
إيطاليا	1,4	1,9	3,6	1,8	0,5	-	1,5	0,6	1,8	1,5	0,3
المملكة المتحدة	2,1	3,0	3,8	2,4	2,1	2,8	3,3	1,8	2,9	3,1	1,6
أسبانيا	2,8	4,7	5,1	3,6	2,7	3,1	3,3	3,6	3,9	3,8	1,8
منطقة استخدام اليورو	-	3,0	3,8	1,9	0,9	0,8	2,1	1,6	2,8	2,6	1,4
الدول النامية	3,2	4,1	5,9	3,8	4,7	6,2	7,5	7,1	7,8	7,9	6,7
أفريقيا	2,3	2,7	3,5	4,9	6,1	5,3	6,5	5,7	5,9	6,2	6,3
أسيا	7,2	6,4	6,9	5,8	6,9	8,1	8,6	9,0	9,6	9,7	8,2
الصين	9,9	7,6	8,4	8,3	9,1	10,0	10,1	10,4	11,1	11,4	9,3
امريكا اللاتينية	2,9	0,3	4,1	0,7	0,4	2,1	6,2	4,6	5,5	5,6	4,4
وسط وشرق أوروبا	1,2	0,5	4,9	0,4	4,2	4,8	6,9	6,1	6,6	5,8	4,4
روسيا	-	6,4	10,0	5,1	4,7	7,3	7,2	6,4	7,4	8,1	6,8
تضخم (معدل الأسعار الاستهلاكية)											
الدول المتقدمة*	3,0	1,4	2,2	2,1	1,5	1,8	2,0	2,3	2,4	2,2	2,6
الولايات المتحدة	3,0	2,2	3,4	2,8	1,6	2,3	2,7	3,4	3,2	2,9	3,0
اليابان	1,2	-0,3	-0,7	-0,7	-0,9	-0,3	-	-0,3	-0,3	-	0,6
كندا	2,2	1,7	2,7	2,5	2,3	2,7	1,8	2,2	2,0	2,1	1,6
الاتحاد الأوروبي	10,0	2,2	3,1	3,0	2,5	2,2	2,3	2,3	2,3	2,4	3,1
ألمانيا	2,4	0,6	1,4	1,9	1,4	1,0	1,8	1,9	1,8	2,3	2,5
فرنسا	1,9	0,6	1,8	1,8	1,9	2,2	2,3	1,9	1,9	1,6	2,5
إيطاليا	4,1	1,7	2,6	2,3	2,6	2,8	2,3	2,2	2,2	2,0	2,5
المملكة المتحدة	3,3	1,3	0,9	1,2	1,3	1,4	1,3	2,0	2,3	2,3	2,5
إسبانيا	4,3	2,2	3,5	2,8	3,6	3,1	3,1	3,4	3,6	2,8	4,0
منطقة استخدام اليورو	-	1,1	2,2	2,4	2,3	2,1	2,1	2,2	2,2	2,1	2,8
الدول النامية	51,4	10,3	8,5	7,6	6,7	6,6	5,9	5,7	5,4	6,4	7,4
أفريقيا	24,9	11,8	11,7	11,0	9,1	8,6	6,3	7,1	6,4	6,3	7,5
أسيا	8,6	2,5	1,9	2,7	2,0	2,5	4,1	3,8	4,1	5,3	5,9
الصين	7,5	-1,4	0,4	0,7	-0,8	1,2	3,9	1,8	1,5	4,8	5,9
امريكا اللاتينية	98,4	8,3	8,3	6,5	8,7	10,5	6,6	6,3	5,3	5,4	6,6
وسط وشرق أوروبا	60,1	23,7	24,9	21,5	16,4	10,1	6,3	5,1	5,4	5,6	6,4
روسيا	-	85,7	20,8	21,5	15,8	13,7	10,9	12,7	9,7	9,0	11,4
البطالة (المتوسط)											
الدول المتقدمة*	6,8	6,3	5,7	5,8	6,3	6,5	6,3	6,1	5,7	5,4	5,6
الولايات المتحدة	5,8	4,2	4,0	4,7	5,8	6,0	5,5	5,1	4,6	4,6	5,4
اليابان	3,0	4,7	4,7	5,0	5,4	5,3	4,7	4,4	4,1	3,9	3,9
كندا	9,6	7,6	6,8	7,2	7,6	7,6	7,2	6,8	6,3	6,0	6,1
الاتحاد الأوروبي**			8,6	8,4	8,8	9,0	9,0	8,7	7,9	7,2	
ألمانيا	7,1	7,5	6,9	6,9	7,7	8,8	9,2	10,6	9,8	8,4	7,9
فرنسا	10,7	10,5	9,1	8,4	8,6	9,0	9,3	9,3	9,2	8,3	7,8
إيطاليا	10,3	10,9	10,1	9,1	8,6	8,4	8,0	7,7	6,8	6,0	5,9
المملكة المتحدة	8,2	6,0	5,5	5,1	5,2	5,0	4,8	4,8	5,4	5,4	5,5
إسبانيا	19,7	15,6	13,9	10,6	11,5	11,5	11,0	9,2	8,5	8,3	9,5
منطقة استخدام اليورو	-	9,0	8,1	7,8	8,2	8,7	8,8	8,6	8,2	7,4	7,3

(ت) توقعات

ملاحظة: إن بيانات صندوق النقد الدولي لا تتفق دائما مع البيانات الرسمية لكل بلد.

* بيانات للتوقعات الاقتصادية للجنة الأوروبية في ربيع عام 2008.

المصدر: **صندوق النقد الدولي**, *لمحة عن الاقتصاد العالمي*, أبريل 2008.

أو السياسية بالإضافة إلى المجهود السياسي والخاص بالميزانية الممكن احتماله طوال فترات زمنية طويلة. كما تم وضع مجموعة من المؤشرات للموارد والنتائج في نظام البحث العلمي والتنمية التكنولوجية والإبداع حتى سنة 2011 وحتى سنة 2015 وتم وضع رقم للزيادة السنوية للموارد العمومية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من قبل الإدارة المركزية والإدارات الإقليمية وهو 16% زيادة سنوية خلال السنوات الأربع القادمة.

الاقتصاد الإقليمي

عادت الأقاليم الإسبانية في سنة 2007 إلي تسجيل حركة اقتصادية ملحوظة بحيث استمرت عملية الاقتراب من نقطة التقابل بين أقاليم الحكم الذاتي نفسها وبينها وبين الأقاليم الأوروبية. وساهم في ذالك بشكل كبير المساعدات الهيكلية التي استقبلتها إسبانيا في إطار السياسة الإقليمية للاتحاد الأوروبي. غير أن المتغيرات في سياسة التنمية الإقليمية للفترة من 2007 إلى 2013 الناتجة عن توسع الاتحاد الأوروبي ليضم اثني عشر عضوا جديدا وما يعنيه ذالك من تقلص الموارد التي تستقبلها إسبانيا وانعكاسه على النتائج الاقتصادية للأقاليم الإسبانية وعملية التقارب بين الأقاليم. كما يجب أن نضيف إلى ذالك تأثير الأوضاع الاقتصادية الحالية على النمو الإقليمي الذي سيحدد ملامحه بشكل أساسي الاختلاف في مدى التخصص الإنتاجي لكل إقليم حكم ذاتي.

عم التضخم في سنة 2007 في كل أقاليم الحكم الذاتي وإن كان هناك اختلافات مهمة من حيث شدته وهذا ما يظهره ارتفاع درجة التشتت إلى 1,7% ويرجع ذالك إلى السلوك المتباين المسجل على المستوى الإقليمي للمكونات الأكثر تسببا للتضخم في مؤشر ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية: الطاقة والمواد الغذائية.

البحث العلمي والتنمية التكنولوجية والإبداع

استمر النظام الإسباني في الإبداع في إظهار تخلفه بالمقارنة بدول الجوار. رغم أن الإنفاق على البحث العلمي والتنمية التكنولوجية والإبداع في إسبانيا في السنوات الأخيرة قد أخذ في الازدياد فقد وصل إلى تمثيل الـ 1,2% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2006 فلازال بعيدا عن هدف الـ 2% الموضوع لسنة 2010 في البرنامج القومي للإصلاح، وبعيدا عن متوسط دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الذي يصل إلى 2,25%، ولازال بعيدا أيضا عن متوسط الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين بنسبة متواضعة تصل إلى 1,84% بالمقارنة بعتبة الـ 3% المنصوص عليها كهدف للتحقيق قبل سنة 2010 في استراتيجية لشبونة المجددة. ومن جانب آخر، لا يصل التزام الشركات الإسبانية بتمويل البحث العلمي والتنمية التكنولوجية إلى إظهار علامات على النمو ولازال بعيدا بكثير عن تمثيل الـ 55% من التمويل كما هو معدل متوسط الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين وبعيدا عن المستهدف لسنة 2010 في الخطة القومية للإصلاح، وتتسع الهوة أكثر مع متوسط بلدان منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية (OCDE) الذي يصل إلى 62,7% وهو رقم يعكس الموضع المركزي الذي تشغله الشركات في نظام الإبداع في اليابان والولايات المتحدة.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي، لكونه دافع للإنتاجية ولتغيير النموذج الاقتصادي في سياق من اقتصاد العولمة، يمثل واحدة من الأولويات الرئيسية للسياسة الاقتصادية الإسبانية. ولهذا المبدأ وبهدف مد السياسات العمومية في هذا المجال بتجانس ونوع من الاستراتيجية، تم التصديق في عام 2007 على ثلاثة آليات تخطيطية في غاية الأهمية على المدى الطويل والمتوسط والقصير وكل واحدة ترتبط بالأخرى: الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا بفترة عمل زمني تمتد حتى سنة 2015 والخطة القومية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية والإبداع للفترة من 2008 إلى 2011 وبرنامج العمل لسنة 2008. ويحاول هذا الاتفاق العظيم مزج العناصر الأساسية المجمع عليها حول المبادئ والإرشادات الكبيرة التي يجب أن تخضع لها سياسات وبرامج البحث العلمي والإبداع ببعديها القومي والإقليمي للتأكد من استمرارها حتى لو تغيرت الدورات الاقتصادية

لتشجيع الادخار في الطاقة وخفض التلوث، إصلاح ضريبي أخضر تم العمل به في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا, وبعد أن بدأ عام 2008، تم التصديق على سلسلة من الإجراءات المحفزة للنشاط الاقتصادي مثل تخفيض مبلغ 400 يورو من استقطاعات الضريبة على دخل الأشخاص العاديين وتأخير العمل بالتعديلات الضريبية في ضرائب الشركات المتأملة في الإصلاح المحاسبي وإلغاء القيود على الإعفاء الضريبي لمكاسب المساهمة في الدين العمومي إذا كان مصدر الأموال من أحد البلدان المعتبرة "ملاذا ضريبيا" وإلغاء ضريبة الممتلكات وتوسيع مفهوم ترميم المباني فيما يتعلق بضريبة القيمة المضافة وعدم خضوع العقود الموثقة لتوسيع أجل القروض العقارية لضريبة نقل الممتلكات والإجراءات القانونية (ITPAJD).

وأخيرا، إن تعديل القانون الأساسي لستة أقاليم حكم ذاتي بين عامي 2006 و 2007 وما يعنيه ذالك من تأثير على نظام تمويل الأقاليم يسمح لنا بالتكهن بأن النقاش حول هذا الموضوع سيعود للاحتداد على الساحة خلال الدورة البرلمانية الحالية. ومن المأمول الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف يسمح بتعميم واستقرار وتجانس هذا النظام من خلال التوازن الضروري بين مبادئ الحكم الذاتي والتلاحم الاجتماعي ويؤدي إلى كفاءة مبنية على اللامركزية ولكن ليس على حساب النتائج التوزيعية التي يجب مزجها مع إسهام الدولة بمستويات تمد بها الأقاليم بتمويل كاف لضمان المستويات المتوازنة في تقديم الخدمات العمومية لكافة المواطنين في كل أراضي الدولة.

وعلى كل حال، إن تعديل نظام التمويل لا يجب أن تتعكر أجواءه بالنشر المعلن عنه للميزان الضريبي الإقليمي لأن، فيما يتعدى الصعوبات المنهجية غير القليلة التي يعنيها تحديد الحسابات الإقليمية كدخل من الإدارة المركزية ومدفوعات لها، نتائج هذا الميزان إذا كانت عجز أم فائض فهي ترتبط بالمستوى العالي أو المنخفض لدخل كل إقليم وما هي إلا انعكاس طيب لنظام إعادة توزيع الدخل بين الأشخاص المنصوص عليه في الميزانية المركزية للدخل والإنفاق وخاصة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي.

السياسات مثل تلك الداعمة للتعليم أو البحث العلمي والتنمية والإبداع أو البنية التحتية بالإضافة إلى سياسات جديدة أخرى مثل رعاية الأشخاص المعتمدين على الغير وبين سياسات تخفيض حدة تحصيل الضرائب المرتبطة بتخفيض الضرائب والضرائب المباشرة المصدق عليها والمعلن عنها والوصول لهذا التوفيق دون تعريض اتزان الميزانية للخطر. كما أن السياسات الضريبية النشطة في مسرح من هبوط سرعة النمو الاقتصادي البادي اقترابه ستلعب دورا أساسيا يتخطى مجرد لعبة الاستقرار الأوتوماتيكي للميزانية.

ومن هذا المنطلق، لما اتصفت به ساحة الاقتصاد بالتفاؤل النسبي والذي بنيت عليه الميزانية العامة للدولة، يمكن للأرقام الحقيقية للنفقات خلال هذا العام خاصة تلك المتعلقة بالبطالة أو المرتبطة بالعوائد الضريبية على الدخل والاستهلاك الذي سيعتدل نموه بشكل ملحوظ أن تنحرف بشكل كبير عن التوقعات المدونة في وثائق الميزانية وما يتبع ذالك من تأثير على نتائج موازنة الإدارات العمومية. إن كفاءة عوامل الاستقرار الأوتوماتيكي للميزانية ستحد جزئيا من صدمة انخفاض مكونات الطلب وبالإضافة إلى ذالك ستساهم في الحفاظ على دخل الأسر وخاصة تلك المتأثرة بالبطالة.

رغم أن عام 2007 لم يتصف بغزارة الإصلاحات الضريبية فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات التي تستحق الذكر مثل ما أُدْخِل على ضريبة الدخل للأشخاص العاديين من تخفيض 2500 يورو على كل حديث الولادة أو مُتَبَنَّى وتخفيضات على إيجار السكن الاعتيادي يستطيع أن يستفيد منها المؤجرون ذوو الدخول القليلة. كما تم البدء، على نهج ما أوصى عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تخفيض تعريفة ضريبة الدخل للأشخاص العاديين والحد الأدنى الشخصي والعائلي وتم تحديث التخفيضات على ضرائب العمل والأنشطة الاقتصادية للعاملين المستقلين لحسابهم الخاص. وفي مجال ضرائب الشركات تم تعديل تحديد القاعدة المحصل بموجبها الضرائب وفق المعايير الجديدة الموضوعة في الخطة العامة للمحاسبات.

كما تم في عام 2007 إعادة رسم الضريبة الخاصة على وسائل مواصلات بعينها لتدريج الشرائح الضريبية حسب انبعاث ثاني أكسيد الكربون من السيارات وهو ما يمكن اعتباره اقترابا على استحياء للإدارة المركزية من استخدام الآليات الضريبية التحفيزية

الاستهلاكية في شهر ديسمبر لتصل إلى 1,2% وهذا يعني تدهورا للقدرة التنافسية لأسعار الاقتصاد الإسباني مع الأخذ في الاعتبار أيضا أن ارتفاع التضخم الناتج عن غلاء أسعار النفط والمواد الخام انعكس على كل منطقة استخدام اليورو. باستثناء الجانب الخاص بالطاقة، هناك عوامل أدت إلى استمرار هذا الاختلاف في الأسعار خاصة فيما يتعلق بمواد التجهيز وتحديدا الأغذية والخدمات.

وفيما يتعلق بسوق الأسهم، استمر سلوك البورصات الإسبانية طيبا على نهج الأعوام الأخيرة وبرزت بين البورصات الأوروبية بحجم تعاقداتها وربحيتها رغم أجواء عدم اليقين المحيطة بالسياق العالمي فيما يتعلق بمؤثرات الأزمة المالية وزيادة هشاشة الأسواق.

وضِعَت الأنظمة والآليات المستخدمة لاستقرار الأسعار والمرجعيات في الأسواق تحت التجربة واتضحت أهميتها عند مدها لمعلومات موثوق بها ودقيقة حول أسعار الأسهم. وهكذا استطاعت أسواق البورصة الرد بشكل إيجابي وبثقة على التقلبات والأزمة.

القطاع العام

أغلقت محاسبات الدولة للعام الثالث على التوالي بفائض وصل هذه المرة إلى تمثيل الـ 2,2% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة 33,2% أكثر من العام السابق. وكما حدث في الأعوام السابقة، كان الفائض نتيجة للتحسن الملحوظ في العوائد غير المالية خاصة الآتية من تحصيل الضرائب المباشرة المرتبطة بقوة بنمو النشاط والعمالة بالإضافة إلى اعتدال النفقات العمومية التي لم تتعدى نسبة زيادتها إلا بشيء ضئيل نسبة زيادة الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار المباشر سيستمر في نشاطه بمعدل ازدياد يتخطى الـ 7,1% وبثقل يمثل الـ 3,8% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة كما اعتدنا عليه في الأعوام الأخيرة أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي بدوله الـ 27 الذي يقع عند نسبة الـ 2,6% وهو ما يعكس الجهود الكبيرة لتراكم رأس المال الذي يحصله الاقتصاد الإسباني ليلحق متوسط دخل الفرد في إسبانيا بالمتوسط الموجود في الدول الأوروبية الأكثر تقدما.

وفي مواجهة المستقبل، يجب أن نأخذ في الاعتبار إلى أي حد يمكن التوفيق بين توسيع النفقات العمومية الهادفة للقيام ببعض

الفائض في حقوق الاستغلال وفي الدخول المختلطة للارتفاع. ويتسع المجال هنا للإشارة، عند تحليل هذه المجالات الأخيرة للدخل كل واحد على حدا، إلى ملاحظة أن الزيادة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة تعود في أغلبها إلى الجزء الخاص بالدخول المختلطة. بينما يمكن إعادة تحديد إجمالي الفائض في حقوق الاستغلال أو الجزء الخاص باستهلاك رأس المال الثابت أو الركود الجزئي إلى زيادة هذا النوع من الدخول المختلطة.

تحسن متوسط مكاسب العاملين للغير في عام 2007 بالمقارنة بالعام السابق من الناحيتين الاسمية والحقيقية. من الناحية الحقيقية وبتطبيق عنصر انكماش الناتج المحلي الإجمالي، حققت مكاسب الأجور نتائج إيجابية بعد التدهور الملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة مما سمح، بجانب التحسن الجديد الواضح في الإنتاجية، بتسجيل إجمالي التكاليف العمالية لانخفاض أقل حدة في عام 2007 وإن كان حتى الآن سلبيا.

ومن جهتها، عادت أرباح الشركات إلى النمو بشكل ملحوظ في عام 2007 وإن كان بمستويات أكثر اعتدالا من العام السابق على اتساق مع انخفاض سرعة النشاط الإنتاجي.

التضخم والأسواق المالية

استمر التضخم التام قياسه عن طريق مؤشر ازدياد أسعار السلع الاستهلاكية خلال الجزء الأول من عام 2007 في اتجاهه للاعتدال الذي بدأه في العام السابق ولكن من المعروف أن الأسعار قد بدأت في اتجاهها للارتفاع فوضعت مؤشرها في الشهور الأخيرة من عام 2007 والأولى من عام 2008 في مستويات تتعدى الـ 4% مما رفع التضخم إلى أعلى مستوياته منذ بدء استخدام اليورو. ومن بين العوامل التي أدت لارتفاع الأسعار كان غلاء النفط والمواد الخام خاصة الحبوب في الأسواق العالمية. ومن ناحيته، أظهر التضخم التحتي الذي يستبعد حساب المؤشرات العامة الأكثر تزعزعا مثل أسعار الطاقة والأغذية غير الجاهزة تزبزبا بمستوى معتدل طوال عام 2007 ولكنه بدأ منذ شهر سبتمبر في الاتجاه نحو الارتفاع المتسبب فيه زيادة أسعار الأغذية الجاهزة.

بجانب هذا السلوك للتضخم اتسعت الفجوة مع أسعار منطقة استخدام اليورو التام قياسها بالمؤشر المنسق لأسعار السلع

جاذبية الاستثمار في أنشطة أخرى مهمة من أجل النمو ومنتجة ظاهرية بشكل إيجابي مثل الاستثمار في البحث العلمي والتنمية والإبداع الذي له أرباح قليلة على المدى القصير ولكن له أهمية جوهرية على المدى المتوسط والطويل في تدعيم النشاط الاقتصادي عامةً.

لم يمكن في السنوات الأخيرة تغطية الاحتياجات الائتمانية للشركات الإسبانية وقروض الأسر عن طريق الادخار الداخلي مما خلق ضرورة تدريجية للجوء للتمويل الخارجي.

وهكذا عادت حاجة الاقتصاد الإسباني للتمويل الخارجي للزيادة وإن كان بنسبة أقل من المسجلة في السنوات الأربع السابقة. هذه الزيادة الجديدة في احتياج الاقتصاد الإسباني للتمويل الخارجي وصلت إلى تمثيل الـ 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أعلى نسبة في الدول المتقدمة بعد اليونان.

غير أن مساهمة أوجه الطلب الخارجي الخالص في عام 2007 كانت أفضل من المحققة في العام السابق حيث خفضت من النمو بنسبة 0,7% فقط بعد أن كانت 1,2% في عام 2006 كنتيجة لزيادة سرعة نمو صادرات مواد التجهيز والخدمات بالإضافة إلى اعتدال شدة زيادة الواردات. بالإضافة إلى ذالك، سجلت الشهور الثلاثة الأخيرة من عام 2007 نسبة أقل من المتوسط المذكور فانخفضت إلى 0,4% وهي النسبة المتوقعة رسميا لعام 2008.

رجع التدهور في ناتج الحساب الجاري في هذه المرة أكثر إلى عجز ميزان الدخل منه إلى زيادة الناتج السلبي للميزان التجاري. وكما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة، لم تحسن بقية القطاعات أيضا في مساهمتها في العجز الخارجي.

توزيع الدخل

فيما يخص التوزيع التوظيفي للدخل في عام 2007، توقف التدهور البادئ في سنة 2000 في مشاركة أرباح العاملين بأجر في الاقتصاد بحيث لم يتغير بالمقارنة بالعام السابق وذالك للارتفاع الضئيل في نسبة العاملين للغير مما سمح بتعويض الانخفاض الضئيل في إجمالي تكاليف العمالة الحقيقية. ومن جهتها، انخفضت المساهمة الخالصة للضرائب على الإنتاج وعلى الاستيراد كنتيجة جزئية لبطء سوق المساكن. وفي نفس الوقت عاد ثقل إجمالي

بالنسبة للمكون الخارجي لتمويل الطلب الاستهلاكي، فيبدو أن تغير ملامح السياسة الائتمانية للهيئات الإسبانية هي واحدة من العواقب الرئيسية للاضطرابات المالية. وهذا يعني تقييد أكبر في العرض الائتماني الذي، مع تأثيره الأكبر على قروض الشركات، شدد أيضا من شروط القروض للأسر لتقوم بأنشطتها الاستهلاكية والاستثمارية على السواء.

سجل إجمالي الاستثمار، التام قياسه عن طريق التكوين الصافي لرأس المال، اعتدالا في سرعة نموه يرجع إلى انخفاض سرعة الاستثمار في الممتلكات كما يرجع بشكل خاص إلى التقدم القليل في سرعة الاستثمار في قطاع التشييد. ورغم إظهاره لعلامات انخفاض السرعة في عام 2007، عاد الاستثمار في مواد التجهيز لتمثيل المكون الأكثر ديناميكية للطلب الداخلي كرد على التطورات في أرباح الشركات وسلوك الصادرات.

ومن ناحيته، تأثر الاستثمار في قطاع التشييد بوجود العديد من العوامل التي أدت في مجملها إلى انتهاء دورته كثيفة النشاط التي استمرت طوال السنوات الأخيرة. لقد اتصف استثمار الأسر في شراء المساكن بالبطء نتيجة للصعوبة في الحصول على سكن والقيود المفروضة على الائتمان. وبالإضافة إلى ذالك، كان استثمار الشركات، المعتاد على التأخر في تأقلمه في هذا المجال مع المتغيرات في الطلب والذي أثر فيه بطء الأسواق، قد احتد في الركود الذي اعترى سرعة نموه بسبب التشدد في شروط الائتمان في إطار استدانة شركات القطاع.

وعلى كل حال، إن سرعة النشاط الآخذة في البطء التدريجي قد ظهر تأثيرها على مشروعات استثمار الشركات التي، من جهة أخرى وفي سياق ارتفاع أسعار الفائدة والتشدد المفروض على شروط الائتمان, لزم كونها رابحة بشكل كاف لمواجهة غلاء التمويل الخارجي. إن أسعار الفائدة المنخفضة الحقيقية في الأعوام الأخيرة سمحت للعديد من الأنشطة الإنتاجية حتى ذات المعدلات الداخلية المنخفضة في الربحية الاستثمارية بالحصول على تمويل خارجي بسهولة. ولهذا ازداد إجمالي استدانة الأنشطة الإنتاجية بشكل ملحوظ منذ عام 2004 حتى 2006 وبشكل لافت للانتباه كان نصيب الأنشطة الثالثة وبشكل ملموس الأنشطة العقارية من إجمالي استدانة مختلف القطاعات. إن هذه الظروف يمكن أن تكون قد حددت من

مكونات الطلب

استمر الطلب الداخلي في 2007 كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي غير أنه خفض من سرعة نموه طوال العام وهو ظرف، بجانب المساهمة السلبية الضئيلة للقطاع الخارجي، سمح بالتقدم ببطء نحو نموذج نمو أكثر اتزانا.

يسمح بشرح مسيرة الطلب الداخلي في سنة 2007 بطء سرعة الطلب الاستهلاكي وانتهاء دورة نمو التشييد وهو قطاع لعب الدور الأساسي في الدفع بعجلة تكوين رأس المال الثابت في السنوات الأخيرة.

يرجع اعتدال الاستهلاك الخاص خلال سنة 2007 بشكل أساسي إلى التقلبات في الأحوال بتدهور أو تشكك أو كلا الحالتين بالنسبة للعوامل التي دعمت نمو الطلب الاستهلاكي للأسر خلال الأعوام الأخيرة، ونعني بذلك زيادة الدخل المتاح والعمالة وانخفاض البطالة واستمرارية التسهيلات الائتمانية والثراء الناتج عن زيادة قيمة أسهم البورصة والأسهم المالية والعقارية، وهي عوامل في مجملها أدت إلى ارتفاع الدخل المتاح وساعدت على تكوين تطلعات مستقبلية متفائلة لدى الأسر مما كان له آثاره الإيجابية على الطلب الاستهلاكي الخاص.

غير أن الأجواء قد تغيرت جذريا خلال عام 2007 وخاصة في شهوره الأخيرة. استمر سعر النقود في الارتفاع الذي بدأ فيه منذ نهاية عام 2005؛ وأسعار الفائدة الأكبر هذه أدت إلى توجيه الأسر لجزء كبير من دخلها المتاح إلى الوفاء بالتزامات ديونها التي ساهمت في ضوء استدانة الأسر في اعتدال استهلاك اقتصادها. كما أدى التطور الذي اعترى التضخم في الشهور الأخيرة من العام إلى تدهور الدخل المتاح الحقيقي للأسر وأثر بصورة مباشرة على قدرتها على الاستهلاك. بالإضافة على ذالك لُوحِظ، خاصة في الشهور الثلاثة الأخيرة من 2007، تدهور كبير في ثقة المستهلكين يرتبط بزيادة أجواء عدم اليقين المحيطة بالتطور المستقبلي للدخل المتاح بسبب التدهور المحتمل لظروف العمالة والثراء بسبب السلوك السيئ لأسواق البورصة والشك المرتبط بتطور أسعار المساكن في المستقبل وهو المكون الرئيسي لأملاك الأسر.

لقد اشتدت حدة هبوط قطاع التشييد مع مُضي عام 2007 بعد أن بدأ بشكل طفيف في العام السابق نتيجة لاعتدال نمو الاستثمار في شراء المساكن في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. ويرجع بطء نمو هذا القطاع إلى عاملين رئيسيين، فمن ناحية نتج عن الاضطرابات المالية في 2007 وضع قيود على منح القروض فأثر ذالك على قطاع كقطاع التشييد يحتاج إلى قفزات كبيرة للاستمرار في ممارسة نشاطه، ومن ناحية أخرى ولكن بشكل أقل، كان التصديق على "القواعد التقنية للبناء" تأثيره الإيجابي على نشاط التشييد.

حددت الصعوبات التي مرت بها الأسواق المالية الدولية والناتج عنها تقييد عملية منح القروض بجانب تأثير الزيادة التدريجية لأسعار الفائدة من الاتجاه التوسعي للطلب الداخلي. ويرجع بطء عجلة النشاط الصناعي في أواخر العام إلى انخفاض سرعة هذا الطلب النهائي بحيث أصبح قطاع إنتاج السيارات المثال الأكثر وضوحا على ذالك. كما يرجع هذا الانخفاض في النشاط الصناعي إلى تدهور قطاع التشييد الذي أدى إلى انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية المستخدمة في مختلف مراحل نشاط التشييد. غير أن الصناعة في مجمل عام 2007 شهدت نموا راجع إلى زيادة الاستثمار في معدات التجهيز والسلوك الطيب نسبيا للصادرات.

بجانب قطاعي التشييد والصناعة، أظهر قطاع التوزيع التجاري حساسية معينة لهذا الهبوط في حدة الطلب الداخلي الراجع بشكل أساسي إلى انخفاض استهلاك الأسر. وبعيدا عن هذه الظروف، أظهرت السياحة والاتصالات سلوكا أكثر توسعية في عام 2007 عنه في العام السابق.

أما عن الخدمات المالية ونتائج مؤسسات الإيداع الإسبانية التي حزت باهتمام خاص منذ النصف الثاني لسنة 2007 بسبب تطورات سوق الأموال الدولية، فقد أغلقت العام بنمو في ناتجها الخالص مما يؤكد على قلة تعرضها بشكل مباشر للمخاطر المرتبطة بالاضطرابات المالية. ستسمح هذه النتائج بمواجهة المؤسسات الإسبانية للتحديات المنبثقة عن الدورة الثانية الأكثر أهمية لهذه الأزمة وهي المتمثلة في التعاقد على سيولة مالية دولية، كما سيسمح لها هذا بمواجهة التقلبات في دورة قطاع التشييد.

أما من ناحية العرض، يتطلب الوصول إلى نمو اقتصادي متوازن ومستمر العمل بسياسات هيكلية مستقرة زمنيا تقوم بدفع عجلة الإنتاجية والقدرة التنافسية من خلال تطوير رأس المال المادي (عن طريق البنية التحتية للنقل والتكنولوجيا والاتصالات) والبشري (عن طريق التعليم والتأهيل) والتكنولوجي (عن طريق البحث العلمي والتنمية والإبداع) ومن خلال الرهان بشكل حازم على الإبداع وعلى جودة المنتجات. ولقد أحرز تقدم في سنة 2007 في سبيل تنفيذ الإجراءات التي تتأملها "الخطة القومية للإصلاح" وذالك بالاعتناء الخاص بالتحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الإسباني والتي نبه عليها المجلس الأوروبي المعقود في ربيع سنة 2007. ومن ضمن هذه التحديات كان تحسين المنافسة في أسواق الطاقة وخفض نسبة التصنيف في سوق العمل وضرورة إجراء بعض التعديلات الإصلاحية في التعليم والإعداد المهني.

القطاعات الإنتاجية

عند القيام بتحليل تفصيلي لتطور نمو مختلف القطاعات الإنتاجية خلال عام 2007 نجد تأثيرا متباينا على نتائج كل فرع من فروع الإنتاج من قِبَل المتغيرات في الأوضاع العالمية كالاضطرابات في الأسواق المالية وغلاء المواد الخام ومن قِبَل بطء سرعة نمو الطلب الداخلي والتطورات التي اعترت قطاع التشييد.

هذا وقد أثر غلاء المواد الخام بشكل مباشر على القطاع الأولي وقطاع الطاقة. كما انعكست زيادة أسعار الحبوب على تطور الدخل الزراعي بحيث ارتفعت أسعار الخضروات بشكل ملحوظ في دخلها الاسمي وفي نفس الوقت عانى قطاع الماشية بشكل مباشر من غلاء الأعلاف.

استفادت القطاعات الأكثر تأثرا بارتفاع أسعار برميل النفط طوال سنة 2007 من قوة اليورو في مقابل الدولار بحيث احتملت صدمته الاسمية. غير أنه من الواجب على قطاعي الطاقة والنقل، لأنهما المتأثران المباشران، بالإضافة إلى بقية القطاعات المتعرضة بشكل حساس لتقلبات تكاليف الطاقة، احتواء صدمة العرض الداخلي، وهذا ما تم، فتشير الاستراتيجيات الإسبانية للادخار وترشيد الطاقة إلى ضرورة خفض اعتماد الطاقة الإسبانية على النفط.

الإسبانية مما يساهم، بجانب بطء سرعة زيادة الواردات، في تحجيم التأثير السلبي للقطاع الخارجي على الاقتصاد.

غير أن الساحة قد تغيرت بشكل جزري عند بداية أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة في صيف 2007 وامتدت الأزمة إلى السوق المالية الدولية وبشكل ملموس في القنوات الرئيسية لنقل الاضطرابات المالية مما انعكس في تشديد شروط الحصول على القروض وفي تدهور ثقة العناصر الاقتصادية والتأثير الضئيل للثراء الناتج عن اعتدال أسعار أسهم البورصة والأسهم العقارية.

إن كل هذا، بالإضافة إلى عوامل الخطورة المرتبطة بالارتفاع المستمر في سعر اليورو في مقابل الدولار والتضخم المرتفع الناتج عن غلاء المواد الخام والمواد الغذائية في الأسواق الدولية، قد أدى إلى كون توقعات الهيئات الدولية الرئيسية والحكومة الخاصة بنمو الاقتصاد الإسباني تأخذ في الانخفاض.

ومن جهة أخرى ولمواجهة التدهور الاقتصادي في بدايات عام 2008 تم التصديق في الـ 21 من أبريل على قانون المرسوم الملكي رقم 2008/02 والذي ينص على إجراءات تستهدف بشكل أساسي تحفيز النشاط الاقتصادي بتشجيع استهلاك الأسر ونشاط الشركات وبوقف تدهور السوق العقارية وبمعالجة المؤثرات السلبية لكل ذلك على العمالة من خلال سلسلة من الإجراءات الضريبية والمالية وتخويل الحكومة في رسم خطة غير عادية للإرشاد والتأهيل المهني والعمالة موجهة إلى أشخاص فقدوا عملهم أو يقعون تحت تهديد فقده.

وفي السياق الاقتصادي الحالي يوفر الفائض العمومي هامشا للمناورة للقيام بالإجراءات السياسية الضريبية الهادفة لمعالجة بطء في سرعة النمو أكبر من المتوقع وهي سياسة يطالب بها الجميع كأداة للسياسة الاقتصادية في الأوضاع الحالية، في نفس الوقت الذي تقع فيه مسئولية السياسة النقدية على عاتق البنك المركزي الأوروبي، وليس من المنتظر في ظل الأوضاع الحالية أن يقوم بتخفيض أسعار الفائدة على المدى القصير رغم أن هذا الخفض في حالة إسبانيا من شأنه تشجيع استهلاك الأسر واستثمار الشركات.

في الثالث عشر من ديسمبر مما سمح بتخطي الشلل في المجال الرسمي الذي عاشه الاتحاد الأوروبي منذ رفض المشروع الدستوري في منتصف عام 2005.

رغم أن المعاهدة، التي إذا صدق عليها كل الأعضاء، ستبدأ في العمل منذ الأول من يناير 2009 تتضمن تطلعات أكثر تواضعا من المشروع الدستوري الفاشل، فإنها تسمح للاتحاد الأوروبي بالاستمتاع بقدرة أكبر في اتخاذ القرارات وتماسك أفضل وشخصية قانونية موحدة في المجال الدولي. وعلى كل حال، لازال يلاحظ بطء في تقدم الاتحاد الأوروبي يرجع أيضا إلى الصعوبة في الوصول إلى تشغيل فعال لعملية اتخاذ القرارات الهادفة لصهر المظاهر الأوروبية المتباينة في صوت واحد. وهي صعوبة تفاقمت بسبب تعقيد عملية التأقلم مع انضمام دول أعضاء جديدة وتأثير ذالك خاصة في اتباع سياسات موحدة.

3. الاقتصاد الإسباني

أوضاع اقتصادية وملامح

استمر الاقتصاد الإسباني في سنة 2007 من بين الاقتصاديات الأكثر حركة في دول الجوار الأوروبي حيث سجل نموا في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 3,8% أي تسعة أعشار النقطة فوق متوسط الاتحاد الأوروبي. ورغم ذالك كان هذا التطور أقل بشكل طفيف عن المسجل في العام السابق بظهور انخفاض تدريجي ربع سنوي في النشاط الاقتصادي نتيجة لفقد دفعة العوامل الرئيسية التي دعمت النمو الاقتصادي في أخر الدورات التوسعية: المصروفات في استهلاك الأسر وقطاع التشييد خاصة في بناء المساكن. ولهذا اعتدلت مساهمة الطلب الداخلي في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007 في نفس الوقت الذي انخفضت فيه بشكل طفيف المساهمة السلبية للقطاع الخارجي.

لقد أشارت التوقعات في البدء إلى نمو في النشاط الاقتصادي أكثر اعتدالا غير أنه يمكن احتماله على المدى المتوسط والطويل وهو الأمر الراجع بشكل أساسي إلى توفيق أوضاع قطاع بناء المساكن والنمو القليل لاستهلاك الأسر في نفس الوقت الذي كان فيه من المنتظر دفع استعادة الاقتصاد الأوروبي لعافيته للصادرات

للدولار تحول اليورو إلى عملة يلجأ لها الجميع. إن قوة اليورو أمام الدولار في الظروف الحالية ترجع في أغلبها إلى ضعف الدولار وليس لاعتبار اليورو عملة قوية ولهذا فهو عملة لها سعر أكبر من ثمنها الحقيقي. ومن الواجب علينا دراسة المؤثرات الإيجابية والسلبية لهذه الأسعار العالية لليورو آخذين في الاعتبار الثقل المهم في التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي للتجارة بين أعضائه بالمقارنة بالتجارة مع البلدان المستعملة للدولار.

التقدم في استراتيجية لشبونة

بالنسبة لاستراتيجية لشبونة المجددة أخذت الدول الأعضاء ومن بينها إسبانيا طوال عام 2007 في تطبيق برامجها القومية للإصلاح وإعداد التقارير الخاصة بتطورها وتقديمها للجنة الأوروبية من أجل تقييمها في خريف سنة 2007. ومن ناحيته كان تقدير اللجنة الأوروبية طيبا لتطور استراتيجية لشبونة في نهاية دورتها الثانية 2005 – 2007 حيث تم إحراز تقدم عام في إنجاز الأهداف. غير أن اللجنة حثت على ضرورة تكثيف الجهود وقدمت اقتراحاتها للبدء في تنفيذ المرحلة التالية من الاستراتيجية للفترة 2008 – 2010 وتطالب فيها بالتزام أكبر من طرف الهيئات الأوروبية للبدأ في تنفيذ إجراءات الجمعية الأوروبية. كما تم تقديم "التوجيهات المتكاملة من أجل النمو والعمالة 2008 – 2010" وهي لتوجيه السياسات الاقتصادية بشكل منسق من أجل الوصول إلى توحيد للجهود يسمح بمعالجة مشكلات الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر فاعلية.

غير أن الطرح المبدئي لهذه المرحلة قد أثرت عليه الأحوال الدورية الجديدة في الاقتصاديات الأوروبية وهي بشكل أوضح أكثر سوءا من المتوقع عندما تم إعداد التوجيهات وهذا يعزز من ضرورة شرح الآليات اللازمة من أجل الموازنة بين الأهداف والظروف الجديدة من الناحية الكمية ومن أجل دفع إجراءات من شأنها تمكين تحقيق هذه الأهداف.

مجال الهيئات الرسمية

أما من ناحية الهيئات، فقد طغى على عام 2007 عملية توسيع جديدة وذالك بانضمام كل من بلغاريا ورومانيا في الأول من يناير إلى الاتحاد الأوروبي. كما شغله التوقيع على معاهدة لشبونة

تعتقد أن على البنك المركزي الأوروبي التحلي بالمرونة في اتخاذ قراراته آخذا في الاعتبار النمو خاصة.

وعلى كل حال، وكما ذكرنا سابقا، هناك ضرورة لوجود تنسيق أكبر بين الهيئات المسئولة عن السياسة النقدية يتعدى التدخل المنسق خاصة بين الاحتياطي النقدي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي من أجل توفير السيولة النقدية. فمع اختلاف أهدافهما وأولوياتهما يجب عليهما مواجهة نفس المشكلات المتعلقة ببطء سرعة النشاط الاقتصادي وعدم اليقين المحيط بعواقب الأزمة المالية والتضخم.

أدى عدم اليقين المحيط بأوضاع الأسواق المالية واحتمال تسبب ذالك في تقليص السيولة المالية وما يتبع ذالك من تطور أسعار الفائدة نحو الارتفاع إلى نمو حالة عدم الاستقرار. استمر أهم مؤشرات أسعار الفائدة الأوروبية المعروف بالوريبور (الأسعار الأوروبية للتعاملات بين البنوك) EURIBOR في تسجيله لزيادات متتالية في عام 2007 وامتداد ذالك إلى عام 2008 حتى وصل في نهاية شهر أبريل من العام الحالي إلى نسبة الـ 4,9%. وفي هذا الجو من عدم اليقين اتخذ المدخرون مواقف لا يخاطرون فيها فاستثمر أغلبهم في القروض العمومية التي تحولت إلى أسهم حصينة زاد الطلب عليها بشكل مهم في نهاية عام 2007.

أما فيما يتعلق بسوق الأسهم، فبعد النتائج الطيبة المحرزة في عام 2006، تترجم عدم استقرار الأسواق المالية في زيادة التقلبات وهو ما سيطر على تطورات أسواق الأسهم طوال النصف الثاني من عام 2007 خاصةً، وتحول إلى سقوط مهم في أسعار الأسهم. كما تأثرت البورصات الأوروبية بمستجدات الأسواق الأوروبية وبمختلف القرارات المتخذة في إطار السياسة النقدية.

بالنسبة لأسواق العملة، يفسر التباين بين أسعار الفائدة واختلاف أساسيات الاقتصاد الكبير في منطقة استخدام اليورو والولايات المتحدة الارتفاع القوي للأسعار التي سجلها اليورو في مواجهة الدولار طوال عام 2007. بالإضافة إلى هذه العوامل جاءت أيضا ضغوط أزمة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة التي أدت إلى حالة تقل فيها الثقة في الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى هبوط سعر الدولار في أسواق العملة. وفي مواجهة السيطرة التقليدية

2007 وهو أعلى مستوى لها منذ عام 2001. يحاول البنك بذالك مواجهة التطور المحتمل لارتفاع أسعار النفط وقوة النمو الاقتصادي وكمية السيولة المالية في منطقة استخدام اليورو في ذالك الوقت مما قد يهدد استقرار أسعار الفائدة على المدى المتوسط.

غير أن اضطرابات الأسواق المالية في الصيف والمتسبب فيها بشكل رئيسي أزمة القروض العقارية في الولايات المتحدة والشكوك المحيطة بانخفاض سرعة النمو الاقتصادي قد أدت على سيطرة جو من عدم الثقة كان من نتيجته في السياسة النقدية وقف البنك المركزي الأوروبي لسياسة الرفع المتواصل لأسعار الفائدة وبدء صندوق الاحتياط الفيدرالي للولايات المتحدة في سياسة نقدية توسعية بخفض مستمر في أسعار الفائدة حتى الوصول إلى الـ 2%.

يرجع امتداد الأزمة المالية المتسبب فيها سلوك السوق العقارية للولايات المتحدة إلى وجود عناصر وآليات استثمارية جديدة على المستوى العالمي تتسم بقلة الشفافية وعدم الخضوع إلا نادرا للقواعد العقلية. وهذا يعني بشكل أساسي عدم كفاية مراقبة الأخطار مما يدعو إلى الحاجة لوضع قواعد خاصة في المراجعات المالية الدولية تجعل من القطاع المالي أكثر شفافية وتزيد من قدرة المشرعين على الاحتراس ومراقبة نمو الآليات المالية الجديدة كما تضاعف من المعلومات حول القدرة المالية للمستثمرين خاصة هؤلاء المعتمدين في عملهم على المساعدات. كما تزيد هذه القواعد من مراقبة الهيئات الاستثمارية الأجنبية العاملة بهدف التربح فقط وتحاول الوصول إلى درجة أكبر من التنسيق بين سياسات الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة لتلافي تكاليف التمويل المتباينة في كلا المنطقتين كما هو عليه الحال الآن.

فتح الاختلاف بين درجتي رد السلطات المالية الأوروبية والأمريكية في مواجهة الأوضاع الحالية نقاشا جديدا حول الدور الذي يلعبه البنك المركزي الأوروبي في إطار اتخاذ القرارات في السياسة النقدية وحثه على ضبط مستوى التضخم بالإضافة إلى الموقف الذي يجب أن يتخذه الاتحاد الأوروبي على المستوى الجماعي وعلى المستوى الفردي للدول الأعضاء من أجل تقليل حدة التأثير غير المتساوي لقرارات السياسة النقدية على مختلف اقتصاديات بلدان الاتحاد الأوروبي. ثار هذا الجدل في الرأي العام ووصل إلى التسبب في تعارض المواقف بين الدول الأعضاء التي

النفط والمواد الخام وبعض المنتجات الزراعية إلى نمو أقل في التبادل التجاري العالمي وإلى تشدد في إجراءات الحماية التجارية وإلى عدم تحقيق أي تقدم ملموس في تطبيقات دورة الدوحة للمنظمة العالمية للتجارة (OMS).

2. الاتحاد الأوروبي

الأوضاع الاقتصادية

من ناحية النمو، كانت نتائج الاقتصاد الأوروبي في 2007 جيدة نسبيا، كما عكست جوانبه الاقتصادية الكبرى أساسا قويا إلا فيما يتعلق بالتضخم منذ شهر سبتمبر وهو ما سيكون علينا مواجهته في فترة انكماش سرعة النمو التي تقترب منا. تتوقع الهيئات الدولية الرئيسية واللجنة الأوروبية في استطلاعاتها بربيع سنة 2008 اعتدالا في نمو الاتحاد الأوروبي ومنطقة استخدام اليورو وزيادة في التضخم تدعو للانشغال على المدى القريب فيما يتعدى التشكك في نهاية الاضطرابات المالية وانعكاسها على الاقتصاد الحقيقي.

غير أن الأوضاع المالية الأوروبية العمومية الجيدة عامةً تستطيع أن تلعب دورا يؤدي إلى الاستقرار في مواجهة التدهور المحتمل في الأوضاع الاقتصادية العالمية. وإذا أضفنا إلى ذالك تحسن ألأوضاع المالية للأسر والشركات في السنوات الأخيرة وثقل تمثيل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع مناطق أقل تعرضا للاضطرابات المالية تزداد الثقة في أن الاقتصاد الأوروبي يستطيع أن يواجه بكفء انكماش النمو المنتظر في العامين القادمين.

رغم استمرار المعدل السنوي لارتفاع الأسعار في الاتحاد الأوروبي في متوسط معتدل فقد أدى اجتماع انخفاض حدة النشاط الاقتصادي منذ الصيف والشكوك القائمة في الأسواق المالية إلى عودة الأسعار للارتفاع. هذا التطور في الأسعار منذ شهر سبتمبر يمكن إرجاعه إلى تأثير أسعار الطاقة وغيرها من المواد الخام الأساسية مثل الحبوب وانتقال ذالك إلى قطاعي النقل والتغذية.

السياسة النقدية

بعد سنوات من أسعار فائدة منخفضة تاريخيا، حافظ البنك المركزي الأوروبي على أسلوبه الترشيدي في بداية العام السابق برفعه لأسعار الفائدة تدريجيا حتى الوصول إلى 4% في يونيو

بانوراما اقتصادية

1. السياق الدولي

الاقتصاد الدولي

إن الشكوك الناتجة عن الاضطرابات القائمة في الأسواق المالية في النصف الثاني من عام 2007 والتي أدت إلى تدهور تطلعات النمو للعام اللاحق لم تمنع تسجيل نمو اقتصادي قوي سمح بمد الدورة التوسعية الأكثر استمرارا منذ منتصف السبعينات. ولقد عوض عن بطء سرعة نمو اقتصاد الولايات المتحدة الحركة القوية في اقتصاديات الدول الناهضة والنمو في اقتصاد الاتحاد الأوروبي الذي سجل رغم اعتداله أكبر معدلات نموه في السنوات السبع الأخيرة.

ورغم ذلك ومنذ بداية الصيف كان ما ذكرناه من اضطرابات الأسواق المالية العالمية التي أدت إلى سؤ شروط الإقراض وقلة السيولة والسقوط القوي في الأسهم العقارية في الولايات المتحدة هو المتسبب في إعادة كتابة استطلاعات النمو لسنة 2008. كما ساهم في سلبية هذه الاستطلاعات أيضا زيادة أسعار المواد الخام خاصة النفط وبعض المنتجات الأساسية ومنها الحبوب خاصة بالإضافة إلى تعديل أسعار العملة وذالك لهبوط سعر الدولار.

التجارة العالمية

أما في المجال التجاري في 2007 فقد أدى هبوط سرعة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وما ذكرناه من ارتفاع أسعار

ينتهي هذا الفصل من التقرير متحدثا عن التلاحم والإدماج الاجتماعيين. ونعبر عن أسفنا لأن التحسن في هذا المجال لم يخفض بصورة ملحوظة من حدة عدم المساواة. الـ 19,9% من السكان يعيش تحت عتبة خطر الفقر وهو أمر يمس بصورة أكبر النساء أكثر من الرجال كما يمس بصورة كبيرة متعدي سن الـ 65 ومن هم دون السادسة عشر. أي النساء والمسنين والأطفال.

وأخيرا، لم يستطع تقييمنا لعام 2007 الانعزال عن الفترة الرئيسية التي نقوم فيها بإعداده وهي الشهور الثلاثة الأولى من عام 2008. ليس من السهل الانعزال عن شعور كل المهتمين بهذه المواضيع في هذه الشهور الأولى من 2008 التي اتسمت بانخفاض النمو الاقتصادي والعمالة.

في السطور الأخيرة من التقرير الخاص بسنة 2006 تحدثنا عن تشخيص إيجابي ولكنه غير متساهل فيما يخص الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية لإسبانيا حيث ظهرت مستجدات واقعية كان من الواجب تعديلها أو تحسينها. عندئذ لم نرض عن كل أسلوبنا في النمو ونادينا بالتزامات أكبر في مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية والإبداع.

إذا كانت رؤيتنا في تقرير عام 2006 إيجابية ولكنها لم تكن متساهلة فإنها في التقرير الحالي إيجابية ومعربة عن انشغالها. لقد تحدثنا بإسهاب عن العناصر الداعية للانشغال. أما العناصر الإيجابية فيجب أن أبرز الآن في هذا التقرير أن لاعبي الأدوار الرئيسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لازالوا قادرين أن يجمعوا على تحديد نقاط الضعف والخطوط الواجب تتبعها. هذا الإجماع في التشخيص ينعكس أيضا على قيام الحوار الاجتماعي. نحن قادرون إذاً، وبشكل معقول، على إدارة مواقف مثل التي نواجهها ساعة التصديق على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومما لاشك فيه أن هذه الإدارة يجب أن تتضمن اتخاذ إجراءات في سبيل تحسين النموذج الإنتاجي الذي تحدثنا عنه في التقرير السابق.

وعلى كل حال، إن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ما هو إلا صورة ثابتة لواقعنا الاقتصادي والاجتماعي والعمالي ويجب معاملته هكذا. إن هذه الصفحات تتضمن انطباعات وسلوك مجتمعنا. ويصلح التقرير إذن كتحليل لهذا الماضي الحديث الذي يجب علينا أن نبني فوقه مستقبلنا القريب.

ماركوس بينيا بينتو

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

من العمر الاثنين مليون نسمة. ورغم ذالك، تشغل إسبانيا المرتبة الثالثة عشر في مؤشر التنمية البشرية الذي تعده الأمم المتحدة وهي مرتبة أفضل من التي تشغلها أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

قد تكون الرعاية الصحية هي أكثر المتأثرين بهذه التحديات الجديدة. فنرى زيادة المصروفات العمومية الصحية التي نذكر وصولها للضعف في السنوات الثماني الأخيرة. وكما يعرف الجميع، تتركز الصعوبات في طول فترات الانتظار وفي المشكلات القائمة في التعاون بين مختلف أنظمة الرعاية الصحية.

ويعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التعليم كالقطعة الرئيسية للنظام. ومنذ زمن طويل تشغلنا بعض المشكلات التي نأمل ألا تكون دائمة ليس فقط فيما يعكسه تقرير "البرنامج الدولي لتقييم الطلاب". ومن المسترعي للانتباه في العام السابق معاناتنا من أكبر معدلات الخروج المبكر من النظام التعليمي (30%) ولازالت مشاركة الشباب الإسبان في التأهيل المهني ضئيلة ووجود الطلاب محدود في الدراسات العلمية والتجريبية والتقنية مما يؤدي لما يعرف باسم عَرَض الساعة الرملية.

ونريد أن نذكر، وإن كان بشكل ملخص كما فعلنا في التقرير، فيما يتعلق بالإسكان إنه رغم هبوط سرعة زيادة أسعار السكن لازالت فرص الحصول على سكن مملوك سيئة.

وكما هو معروف، يمثل الاستهلاك المكون الرئيسي لاقتصادنا فقد تخطى إجمالي استدانة الأسر منذ سنة 2004 الـ 133,2% من دخلها المتاح فقد ارتفعت نسبة الاستدانة لاقتناء السلع الاستهلاكية بشكل ملحوظ في 2007 لتصل إلى أعلى نسبة لهذا النوع من الاقتراض في الأعوام الأخيرة. وكان من الواجب أن يصحب هذا سلسلة من الإجراءات الخاصة بالتوعية والإعداد والتربية المالية.

وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي في عام 2007، تبرز أوضاعه المالية الجيدة بتحقيقه فائض يمثل الـ 1,3% من الناتج المحلي الإجمالي. وهو شيء في غاية الأهمية غير أننا يجب ألا ننسى انخفاض سرعة الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي بالمقارنة بالعام السابق. وبالنسبة للمواضيع الأخرى، أود ذكر أن الإحالة المبكرة للمعاش قد أخذت في الانكماش لأول مرة منذ سنوات عديدة (2,3%).

يعطي تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية خاصة لنظام رعاية المعتمدين على الغير ولكن لازال الوقت مبكر لتقييم أول خطوات قانونه بشكل دقيق وذالك لضئالة المعلومات المتاحة وهو شيء يجب تحسين جودته. ومما لا شك في ضرورته كان تحسين التعاون بين مختلف أقاليم الحكم الذاتي.

أما فيما يتعلق بسوق العمل وسياسات العمالة والعلاقات العمالية فيجب أن نخص بالذكر أولا جو التشكك الذي ساهم في زيادته بطء سرعة نمو العمالة حيث يتوقع وصوله على نسبة دون الـ 1% من العاملين وهو تم الشعور به في عام 2007 وخبر عن نتائج تدعو للانشغال في عام 2008.

وفي هذه الظروف، يتحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في صالح تحديث الخدمات العمومية للعمالة بالتعمق في التعاون الداخلي والخارجي وهذا يعني تعاونا بين مختلف الخدمات العمومية للعمالة التي تظهر نقاط ضعفها. كما يعني ذالك أيضا تعاونا خارجي يستغل وجود العديد من الشركات الخاصة للعمالة على الساحة وخبرتها في هذه السوق: شركات العمالة المؤقتة وشركات البحث عن عمل بديل وشركات التأهيل المهني.

رغم واقعية المشكلات التي تناولناها فمن الأكيد أن السمة الرئيسية خلال العام السابق كانت الزيادة القوية في العمالة الدائمة بأجر والانخفاض الجديد علينا في العمل المؤقت (لأول مرة منذ سنة 1993 في القطاع الخاص). بجانب ذالك كانت هناك أرقام إيجابية في عمالة النساء: زيادة أكبر في العمالة المستقرة واستمرارية هذه الزيادة في فترات بطء الانتعاش الاقتصادي.

هذا وقد تدعم الحوار الاجتماعي في سنة 2007 ويذكر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ثلاثة اتفاقات كبيرة خلال الفترة البرلمانية المنتهية في ذالك العام وهي تلك المتعلقة بتحسين نمو العمالة وبإجراءات في مجال الضمان الاجتماعي ورعاية المعتمدين على الغير. ونستطيع ربط ذالك بالانخفاض التاريخي الجديد في الحوادث أثناء العمل وفي النزاعات العمالية. كما يمكن ربطه بالتوفيق بين اعتدال التضخم واستمرار القدرة الشرائية لرواتب العاملين.

وفي مواجهة المستقبل، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة عدم اتخاذ الإجراءات فقط في الجانب التشريعي وإنما أيضا في جانب آليات تطبيق هذه التشريعات وفي مراقبة سير سوق العمل وكفاءة السياسات التنشيطية. وجزء مهم من هذه الكفاءة يمثله التعاون والتنسيق من جهة بين مختلف الإدارات العمومية ومن جهة أخرى بين هذه الإدارات ومختلف الهيئات المشتغلة في سوق العمل.

وعند تحليله لأوضاع الرعاية الاجتماعية يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة قيام إسبانيا، كأي بلد متقدم، بمواجهة التحديات الجديدة مثل شيخوخة السكان والهجرة والبنيات الأسرية الجديدة وغيرها من المستجدات. ويجب الاعتراف بأننا نتعامل مع هذه التحديات الجديدة بشكل معقول. لقد مررنا بتغير اجتماعي حيث يمثل الأجانب الـ 10% من السكان وتعدى متخطي الثمانين سنة

عنصر مساعد للتحليل وإنما هو أيضا عمل أساسي يساعد على رسم الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل ممثلي فئات المجتمع والسياسات العمومية من أجل العمل على التنسيق والتعاون بين الإجراءات العمومية والخصوصية.

لقد رأينا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عامَ 2007 في إطار دولي تغلب عليه عناصر وآليات استثمار تتصف بتزايد عدم شفافيتها وندرة ما تخضع للتشريعات. هذا ما يحملنا إلى أول استنتاجاتنا وهو عدم كفاية مراقبة الأخطار، وهو شيء يراه الجميع بوضوح. وفي المجال الأوروبي، ننبه في المقام الأول على الصعوبات التي تواجه فاعلية العمل من أجل الوصول إلى قرارات جماعية والحديث بصوت واحد. وفي المقام الثاني نعبر عن أملنا في تحلي البنك المركزي الأوروبي بمرونة أكبر وباعتناء خاص بعملية النمو.

و لقد كان هناك سمتان رئيسيتان في عام 2007 غلبتا على الاقتصاد الإسباني، نموه تسعة أعشار النقطة فوق المتوسط الأوروبي وحفاظه للعام الثالث على التوالي على فائض في المحاسبات العمومية. هذا وقد بدأت منذ الصيف ولأسباب يعرفها الجميع عملية هبوط في سرعة النمو، غير أن هذا لا يمنع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تكرار مبدأه التقليدي المطالب بالحاجة إلى اتخاذ سياسات بنيوية تحافظ على تشجيعها للإنتاجية والقدرة التنافسية وذالك بتحسين رأس المال المادي والبشري والتكنولوجي.

وكذالك أبرزنا صلابة نظامنا المالي غير المتعارض مع القيود المفروضة على قروض العائلات والشركات. وأبرزنا زيادة التمويل الخارجي الذي وصل إلى 9,7% من الناتج المحلي الإجمالي وهو واحد من أكبر المعدلات في الدول المتقدمة.

هذا ويتنافى انخفاض سرعة النمو على التوقعات المتفائلة للميزانية مما يدفع إلى الحاجة إلى تغيرها. وعلى كل حال وفي مواجهة المستقبل أبرز المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضرورة التوفيق بين التوسع في المصروفات العمومية (المرتبطة ببعض القطاعات الرئيسية مثل التعليم والبحث العلمي والتنمية والإبداع والبنية التحتية ورعاية المعتمدين على الغير) والملاحقة الضريبية.

أما في مجال أقاليم الحكم الذاتي فيؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه من المستحسن الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف حول نظام التمويل والاستمرار في الحفاظ على مبادئ الحكم الذاتي وتوازنها مع مبادئ التلاحم الاجتماعي. وهو شأن ليس من المستحيل إذا ذكرنا استمرار عملية النمو الإقليمي في سنة 2007 للوصول إلى مستويات متشابهة بين كل إقليم وآخر وبين هذه الأقاليم والأقاليم الأوروبية.

عليه في الشهور الخمسة الأولى من العام. وهذا ما تم في الاجتماع الذي حضره كل الأعضاء والمنعقد في الثامن والعشرين من شهر مايو حيث تم التصديق على التقرير من قبل الجميع إلا بصوت واحد ضده.

من الواجب علي أن أقدم إليكم بعض التوضيحات. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليس معهدا للدراسات ولا منارة أكاديمية. إن المستشارين أنفسهم بمساعدة تقنيي المجلس هم الذين قاموا بإعداد هذا التقرير. وهذه واحدة من أهم فضائله وأول سماته حيث يقوم لاعبي الأدوار الأساسية في المجتمع بتشخيصه. وهو تشخيص يكون الإجماع عليه من المنطقي كشرط دونه لا يمكن الاتفاق على مقترحاته.

إن هذا الهدف يتطلب عملية إعداد متكاملة، متكاملة ومعقدة. وهناك لجنة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تتكلف بإعداد التقرير يرأسها هذه المرة المستشار خيسوس كروث بيالون. وفي شهر نوفمبر يتم إعداد فهرس للتقرير للتصديق عليه من قبل اللجنة الدائمة وبعد ذالك من قبل الجمعية العامة. ومنذ ذالك التاريخ يبدأ إعداد التقرير نفسه من خلال النصوص الأساسية والوثائق التي يعدها قسم الدراسات والتحليلات. بعد ذالك يتم تكليف مقرر لكل واحد من فصول التقرير (الاقتصادي والاجتماعي والعمالي) وتتكرر الاجتماعات بعد ذالك (في هذه المرة 31 اجتماعا) حتى الوصول إلى تقرير نهائي يتم التصديق عليه في أخر أيام شهر مايو. إن تذكر هذا الكم من الأنشطة يحتم على رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يوجه الشكر لكل لاعبي الأدوار الرئيسية في إعداد التقرير على عملهم من أجل إتمامه.

وأعتقد أن هذا التقرير هو منشور فريد من نوعه في البلاد فهو يحتوي على تشخيص للنواحي الثلاث: الاقتصادية والاجتماعية والعمالية. وكما هو من الطبيعي، قمنا بهذا العمل دون مفاجئات: ما هي أحوال اقتصادنا؟ وحسب هذه الأحوال، ما هي نوعية العمل عندنا، وطبقا لنوعية هذا العمل، ما هي أحوال الرفاء المعيشي؟

ومن العتاد عليه كل عام أن يكون هناك محور يدور حوله إعداد التقرير. منذ عامين كانت الهجرة، وفي العام السابق كانت المساواة. في هذا العام كانت المحورية وذالك لاقتناعنا بأنه لا مكان في هذا العالم للقطع المنفصلة. ولا يقوم التقرير فقط بتشخيص إجمالي لمظاهر واقعنا الاجتماعي – الاقتصادي وإنما يبحث أيضا عن العلاقة بين مختلف هذه المظاهر كالعلاقة بين عملية توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي وبين النموذج الإنتاجي ورأس المال البشري وبين النمو الاقتصادي وقدرة نموذجه على الاستمرار وبين نمو السكان وعملية التوظيف وبين نظم الرعاية الاجتماعية والعمالة والمساواة. إن هذا البحث عن العلاقات المتبادلة لا يمثل فقط

تـــقـــــــــديـــــــــم

إنني على اقتناع تام بأن التقرير الذي يعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والعمالية في إسبانيا للعام الخامس عشر على التوالي له عدد واسع من القراء الأوفياء وليس هناك حاجة لأن نشرح لهم ما هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وما يمثل هذا التقرير من بين أنشطته. غير أنه من الواجب علينا، لكي نضع هذا التقرير لسنة 2007 في سياقه، أن نبدأ هذا التقديم بالتأكيد على أن هذا التشخيص للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لإسبانيا هو نتيجة لأعمال هيئة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأن ذالك يتعلق بهويتها وهو السمة الرئيسية لهذا التقرير.

ويحتفل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمرور خمسة عشر عاما على البدء في عمله وهذا التقرير هو نشاط من ضمن أنشطته يهدف إلى تنفيذ التوجيهات المرسومة عند تأسيس المجلس وهي توجيهات ترمي إلى تحفيز مشاركة المواطنين عن طريق المنظمات الأكثر تمثيلا لهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وهكذا ولِدَ المجلس الاقتصادي والاجتماعي كهيئة استشارية عُليا تستشيرها الحكومة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمالية. والمجلس، في حد رأيي، يمثل علامة واقعية وتمثيلية لمجتمعنا الإنتاجي: النقابات أو جمعيات رجال الأعمال أو القطاع الثالث أو المجتمع المدني الممثل داخل المنظمات.

إن لاعبي الأدوار الأساسية في هذا الواقع الاجتماعي هم المجبرون على الإدلاء برأيهم في مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة والتي تمس مصالح من يمثلون (مصالح اجتماعية واقتصادية وعمالية) وواحدة من أهم واجبات المجلس هي إعداد تقرير حول الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والعمالية في إسبانيا والتصديق

تقرير
حول الأوضاع
الاجتماعية – الاقتصادية والعمالية
في إسبانيا سنة 2007

مصدق عليه في الجلسة العادية للجمعية العمومية للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي المنعقدة في 28 مايو 2008

(طبعة ملخصة)

CONSEJO ECONÓMICO Y SOCIAL

CES

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي
قسم النشر
رقم الهوية بالمجلس: 540-2008

يسمح بنسخ هذا التقرير مع ذكر المصدر

الطبعة الأولى, سبتمبر 2008

لهذه الطبعة: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي. إسبانيا. 2008
جميع الحقوق محفوظة طبقا للقانون
للحصول على النسخة الكاملة لهذا التقرير يمكن التوجه إلى:
المجلس الاقتصادي و الاجتماعي
Huertas, 73. 28014 Madrid. España.
هاتف: 18 00 429 91 – فاكس: 57 42 429 91
بريد إليكتروني: publicaciones@ces.es
استعلامات عن طريق الإنترن: **www.ces.es**

رقم الإيداع: M. 47.960-2008

استعلامات عن طريق الإنترنت: LERKO PRINT, S.A.
Paseo de la Castellana, 121
28046 Madrid

و عمل
و مجتمع

2007

تقرير

حول الأوضاع
الاجتماعية – الاقتصادية والعمالية
في إسبانيا

طبعة ملخصة

CONSEJO ECONÓMICO Y SOCIAL



المجلس الاقتصادي و الاجتماعي
مجموعة تقارير